وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ

نمط المسكن والتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري

-دراسة سوسيولوجية لمدينة تيارت-

من اعداد الطالبتين:

ط./ طموش نور الهدى

ط./ سفيان حنان

تحت إشراف:

أ./ شيخ علي

أمام لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
بداوي سميرة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
شيخ علي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
داود عمر	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

الحمد لله طيبا مباركا فيه على ما وفقنا إليه من إنجاز هذا العمل...

بفضله وعونه ورحمته.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى أستاذنا

"شيخ علي"

الّذي وافق على الإشراف على هذا البحث...

وأولاه بالغ عنايته وجميل صبره وحسن توجيهه

الإهداء

إلى روح الوالدة الكريمة...

رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى الوالد العزيز...

حفظه الله وأطال في عمره.

أهدي هذا العمل المتواضع.

طموش نور الهدى

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برًا وإحسانًا...

والدي الكريمين...

أطال الله في عمرهما، وألبسهما لباس الصحة والعافية.

إلى من جمعنا معهم بيت واحد وكانوا خير سند...

إخوتي الأعزاء...

كل باسمه وأختص بالذكر.

إلى رفقاء الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم واقعًا في آذاننا.

إلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي ولم يبخل بعطاءه أساتذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح، أصبري وصابري فلا يزال الطريق طويل.

وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم أهديكم عملي المتواضع عرفان لكم بالجميل، وتقديرًا لمجهودكم.

سفيان حنان

فـهرس المحـتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
فـهرس المحـتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الملاحق	/
مقـدمـة	أ
الاطار التصوري للدراسة	3
1. أسباب اختيار الموضوع	4
2. أهمية الدراسة	4
3. أهداف الدراسة	4
4. الاشكالية	5
5. أسئلة الدراسة	6
6. فرضيات الدراسة	6
7. المفاهيم الأساسية	6
8. الدراسة السابقة	14
9. الاقتراب النظري	26

فهرس المحتويات

الفصل الأول: المسكن والفضاء السكني (مدخل نظري تفسيري)	30
1. تعريف المسكن	31
2. عناصر المسكن	33
3. أبعاد المسكن	34
4. خصائص المسكن	37
5. وظائف المسكن	39
6. أنماط المسكن	41
7. مفهوم الفضاء	43
8. خصائص الفضاء	44
9. أنواع الفضاءات	45
10. الفضاء السكني	46
11. تقسيمات الفضاء السكني	46
12. وظائف الفضاء السكني	47
13. الفضاء السكني والخصوصية الثقافية للمجتمع	48
14. خصائص المسكن في المجتمع الجزائري	49
15. أنماط المسكن في المجتمع الجزائري	51
16. رمزية المسكن لدى الفرد الجزائري	52
17. الأسرة الجزائرية ومسألة السكن	53

18. نمط المسكن والتغيرات السوسيوديمغرافية	54
الفصل الثاني: التمايز الاجتماعي وعلاقته بالنزوح الريفي	56
1. تعريف التمايز الاجتماعي	57
2. الطبقات الاجتماعية	57
3. النزوح الريفي	58
4. العوامل المساهمة في التمايز الطبقي	59
5. مظاهر التمايز الاجتماعي في الجزائر	61
6. التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري	62
7. التمايز الاجتماعي وعلاقته بالفضاء السكني	62
الفصل الثالث: الجانب المنهجي والتطبيقي	64
I. الجانب المنهجي للدراسة	65
1. مجالات الدراسة: المجالات الزمنية، المجالات المكانية، المجالات البشرية	65
2. منهج الدراسة	67
3. أدوات جمع البيانات	68
4. مجتمع البحث وعينة الدراسة	69
5. خصائص العينة	70
II. الجانب الميداني للدراسة	72
1. قراءة وتحليل النتائج	72
1.1. خصائص العينة	72

2.1. قراءة وتحليل جداول الخاصة بالفرضية الأولى	77
3.1. قراءة وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية	83
4.1. قراءة وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة	87
5.1. مناقشة وتفسير الفرضية الأولى	91
6,1. مناقشة وتفسير الفرضية الثانية	92
7.1. مناقشة وتفسير الفرضية الثالثة	94
2. نتائج عامة	95
3. استنتاج عام	96
خـــــاتمـــة	97
المصـــادر والمراجـــع	99
الملاحق	106
ملخص الدراسة	144

قائمة الجداول

قائمة الجدوال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	72
02	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير السن	72
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	73
04	يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	73
05	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير الحي الذي تعيش فيه	74
06	تبين توزيع الأفراد العينة حسب شكل المسكن	74
07	يبين توزيع افراد العينة حسب نوع حيازة المسكن	75
08	تبين توزيع الأفراد العينة حسب متغير المستوى المعيشي	75
09	يبين الجدول توزيع الأفراد العينة حسب متغير العمل	76
10	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير نوع العمل	76
11	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الإنارة داخل المسكن	77
12	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير التهوية داخل المسكن	77
13	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير المواصفات التي اريدها	78
14	يبين توزيع افراد العينة حسب متغير مهندس المعماري	78
15	يبين العلاقة بين جنس المبحوث والتصميم الهندسي للمسكن والتمايز الاجتماعي	79
16	يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين ومساحة المسكن والتمايز الاجتماعي	80

17	يبين العلاقة بين شكل المسكن والتصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي	81
18	العلاقة بين شكل المسكن للمبحوث ومساحة المسكن والتمايز الاجتماعي	82
19	يبين العلاقة بين حالة الاجتماعية للمبحوثين و المساحات الخضراء داخل المسكن والتمايز الاجتماعي	83
20	يبين العلاقة بين جنس المبحوث و مواد البناء المعتمد عليها والتمايز الاجتماعي	84
21	يبين العلاقة بين المستوى المعيشي للمبحوثين والامكانيات المادية التي تساعد في ادخال تعديلات على المسكن والتمايز الاجتماعي	85
22	يبين العلاقة بين نوع العمل للمبحوثين والامكانيات المادية التي تساعد في ادخال التعديلات على المسكن والتمايز الاجتماعي	86
23	يبين الجدول العلاقة بين جنس المبحوث وتأثير الحي على نظرة الاخرين اليك والتمايز الاجتماعي	87
24	يبين العلاقة بين علاقة مع سكان الحي والحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي	88
25	يبين العلاقة بين الحي الذي تعيش فيه وتأثير نظرة الاخرين اليك حسب الحي الذي تعيش فيه و التمايز الاجتماعي	89
26	يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوث و الحي الذي يتواجد به المسكن والتمايز الاجتماعي	90

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين عناصر المسكن الأساسة	33
02	الأسس التصميمية للمسكن	34

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإستمارة	107

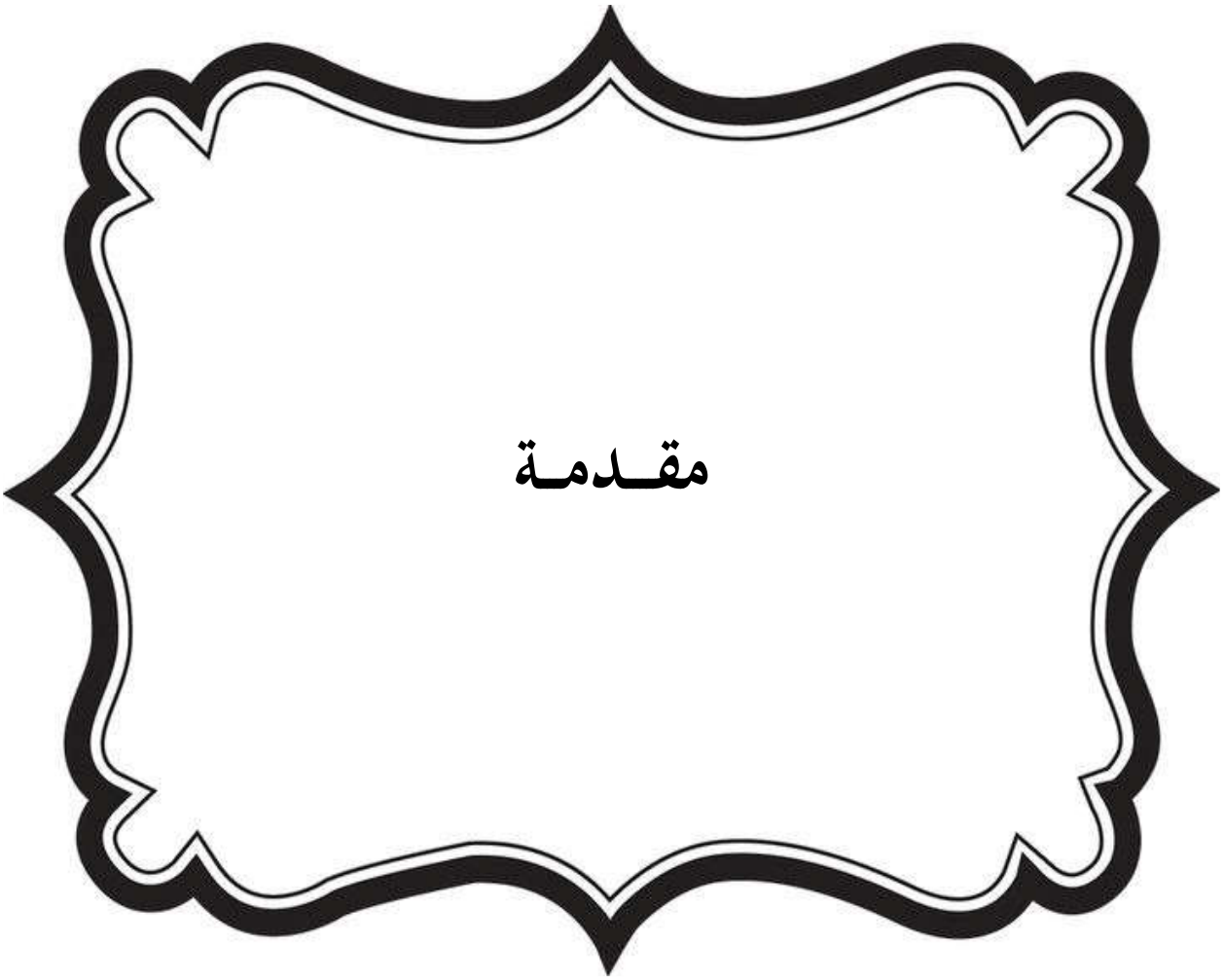

مقـدمـة

مقدمة

يعدّ نمط المسكن واحدًا من أبرز العناصر التي تعكس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل الوسط الحضري، إذ يقتصر المسكن على كونه فضاءًا للإيواء فقط، بل يتحول إلى رمز للوضعية الاجتماعية والمكانة الاقتضادية للأفراد والأسر، ففي المدينة الحديثة تتبيان أنماط المسكن بشكل واضح سواء من حيث الموقع الجغرافي أو الحجم أو جودة البناء والخدمات المتوفرة مما يؤدي إلى ظهور خريطة عمرانية غير متجانسة تترجم أشكال التمايز الاجتماعي بين مختلف الفئات.

وقد ساهمت عدة عوامل، مثل التحولات الاقتصادية والسياسات الحضرية، والنمو الديمغرافي السريع في تفاقم ظاهرة التمايز داخل الوسط الحضري حيث أصبح بإمكاننا التمييز بين أحياء راقية ذات مساكن فاخرة مخصصة للطبقات الغنية، وأحياء شعبية أو هامشية ذات مساكن متواضعة أو حتى غير اللائقة تأوي الطبقات الفقيرة والهامشة، وتنعكس هذه الفوارق السكنية في أنماط الحياة اليومية للسكان، وفي مستوى استفادتهم من الخدمات الأساسية كالتعليم، الصحة والنقل، مما يكرس أشكال الاقتصاد الاجتماعي ويعمق الفجوات الاجتماعية.

إنّ رصد العلاقة بين نمط المسكن والتمايز الاجتماعي يكتسب أهمية بالغة لفهم طبيعة الديناميات الاجتماعية وحكمها اعتبارات القوة والثروة؛ كما أنّ المسكن يمارس تأثيرًا متبادلًا على الهوية الاجتماعية للسكان، حيث يساهم في تكوين الانتماءات الطبقية والشعور بالتمايز أو الانتماء إلى فئات اجتماعية معينة.

وقد قسمنا هذا العمل إلى فصول ومباحث جاءت على الشكل التالي:

الإطار التصوري للدراسة: أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، الإشكالية، أسئلة الدراسة، الفرضيات، المفاهيم، الدراسات السابقة؛ ومنه الفصل الأول المعنون بـ: المسكن والفضاء السكني، تناولنا فيه مفهوم المسكن في تراث العلوم الاجتماعية، تعريف المسكن، عناصر المسكن، أبعاد المسكن، خصائص المسكن، أنماط المسكن، مفهوم الفضاء، خصائص الفضاء، أنواع الفضاءات، الفضاء السكني، تقسيمات الفضاء السكني، وظائف الفضاء السكني، الفضاء السكني والخصوصية الثقافية للمجتمع، خصائص المسكن في المجتمع الجزائري، أنماط المسكن في المجتمع الجزائري، أنماط المسكن لدى الفرد الجزائري، رمزية المسكن لدى الفرد الجزائري، الأسرة الجزائرية ومسألة السكن، نمط المسكن والتغيرات السوسيوديمغرافية.

الفصل الثاني تناولنا فيه التمايز الاجتماعي وعلاقته بالنزوح الريفي، الطبقات الاجتماعية، النزوح الريفي، العوامل المساهمة في التمايز الطبقي، التمايز الاجتماعي، التمايز الاجتماعي بالمجتمع الجزائري، التمايز الاجتماعي وعلاقته بالفضاء السكني.

الاطار التصوري

للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع:

- استكمال المتطلبات للحصول على شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري.
- الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع.
- القدرة على البحث في الموضوع لأنه يتلاءم مع طبيعة المكان المراد الدراسة فيه.
- المسكن والتمايز الاجتماعي يدخل ضمن التخصص لأنه ظاهرة اجتماعية حضرية يهتم بدراسة خصوصيات التمايز الاجتماعي وعلاقته بالمسكن.
- أهمية الموضوع من الناحية الانثروبولوجية تكمن في فهم السلوكات البشرية والتفاعلات الاجتماعية.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول بالبحث والتحليل ظاهرة من ظواهر الإجتماعية ألا وهي نمط المسكن والتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري، دراسة أهم الخصائص الثقافية والاجتماعية لها، والاستفادة من النتائج المتوصل إليها، كما أنها لا تقتصر على التحليل الثقافي والاجتماعي فحسب، بل تسعى أيضا إلى فهم التأثيرات المتبادلة بين نمط المسكن والتحولات الاقتصادية والسياسية في الوسط الحضري من خلال رصد هذه العلاقات، تساهم الدراسة في سد الفجوات البحثية القائمة مما يفتح آفاق جديدة للبحث في هذا المجال.

3. أهداف الدراسة:

- اطلاع على مختلف المصادر والمراجع التي تناولت مسألة المسكن والتمايز الاجتماعي.
- دراسة رمزية الفضاء السكني بالنسبة لمستعمليها أو ساكنيها
- التعرف على أنماط المسكن الأكثر انتشارًا في الوسط الحضري بمدينة تيارت وعلاقتها باختلافات الاجتماعية بين الأفراد
- دراسة الوظائف التي يؤديها المسكن في ظل التغيرات السوسيوديمغرافية
- التعرف على أهم الطقوس والممارسات المصاحبة لتشييد وبناء المسكن بالوسط الحضري لمدينة تيارت.
- دراسة أهم الأبعاد التي يعكسها المسكن وعلاقتها بالتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري بين الأفراد.

4. الاشكالية:

يعتبر المسكن مظهرا مهما من مظاهر التحضر والتطور في المدن، حيث أن نمط المسكن يعكس مستويات التمايز الاجتماعي والاقتصادي بين فئات المجتمع، السياقات الحضرية الحديثة يتجلى عنصر التمايز الاجتماعي بشكل واضح من خلال تنوع نماذج السكن وتفاوت الوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية فضلاً عن التوزيع الجغرافي للمساكن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

فنمط المسكن في المدن الحضرية ليس مجرد معيشة، بل هو عنصر أساسي في بناء الهوية الاجتماعية والفصل الطبقي والتمايز في النمط السكني يمثل انعكاسا للفروق الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد عمقاً مع مرور الوقت.

إن المسكن عنصر هام إن لم نقل هو أهم عناصر الاطار أو المحيط العمراني فحالته نتاج تفاعل وتقاطع عدة من خصائصه كعمر وطرازه ومكانه في المدينة وسعته مع خصائص المقيمين به كحجم الأسر ومستواها المعيشي والثقافي ومدة الاقامة به ودرجة إدماجها في المدينة والحالة القانونية لحيازة مسكنها، إن صياغة المسكن والحفاظ على أبرز مميزاته في حالة المسكن ذي طراز معمارى له قيمة تاريخية وجمالية أو تركه لحاله بدون الاعتناء به لتعبير صادق عن ملاءمته باحتياجات ونمط المعيشي للأفراد أو العكس[1].

وهنا نرى تأثير المسكن على بناء العلاقات الاجتماعية والنظام الطبقي في المجتمع فالمسكن لا يعد مجرد مكان للعيش بل يعكس اختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة، إذ يختلف نوع المسكن من حيث الموقع والحجم والتجهيزات بين الأسر ذات الدخل المرتفع والأسر ذات الدخل المحدود والأسر ذات الدخل المنعدم ويعمل كمؤشر على وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

في هذا السياق يصبح المسكن رمزا للقبول الاجتماعي أو الرفض، ويؤثر بشكل كبير على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وبذلك يمكن القول أن نمط المسكن ليس فقط مكانا للعيش، بل هو أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في التفاوت الاجتماعي بين الأفراد بالأوساط الحضرية.

تعالج إشكالية الدراسة مسألة نمط المسكن وعلاقته بالتمايز الاجتماعي بين الافراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت، ومنه نطرح الاشكال التالي:

كيف يساهم نمط المسكن في إبراز التمايز الاجتماعي بين الافراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت؟

5. أسئلة الدراسة:

[1] ع. يسعود وآخرون، "**إنسانيات – المدن الجزائرية – المحلية الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**"، مجلد 2، عدد 5، 1998، ص 10.

1/- هل للهندسة المعمارية للمسكن تساهم في إنتاج التمايز الاجتماعي في الوسط الحضري؟

2/- هل تساهم القيمة الاقتصادية للمسكن في إنتاج التمايز الاجتماعي بالوسط الحضري؟

3/- كيف يساهم موقع المسكن في إنتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري؟

6. فرضيات الدراسة:

1.6. الفرضية الرئيسية:

- نمط المسكن وما يتصف به من مواصفات اقتصادية وإجتماعية تساهم في اِنتاج تمايز إجتماعي بالوسط الحضري.

2.6. الفرضيات الفرعية:

1/- تعتبر الهندسة المعمارية عنصر فعال في ظهور التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري.

2/- تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على نوعية المسكن الخاص بالأفراد والذي بدوره ينعكس على التمايز الاجتماعي.

3/- يساهم الموقع الجغرافي الذي يتواجد به المسكن في إبراز التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري.

7. المفاهيم الأساسية:

1.7. المسكن:

- **لغة:** من الناحية اللغوية: المسكن من السكون، السكن.

فالسكون أي ثبوت الشيء بعد تحركه ويستعمل في الاستيطان، فنقول نذهب إلى سكن فلان أو مكان سكن فلان أي المكان الذي اِستوطنه فلان[1].

- **اصطلاحًا:** السكن هو الايواء والانتفاع لقوله تعالى: ﴿والله جعل من بيوتكم سكنا﴾[2].

[1] ديبار يونت وآخرون، "**معجم الانثروبولوجيا**"، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط 1، بيروت، 2006، ص 145.

[2] سورة النحل، الآية 79.

اعتبر الناس المسكن على أنه مكان يوفر الراحة ووظائف مهمة، فهو نمط تنظيمي لحياة الناس في الوسط الذي يعيش فيه الانسان، فالمسكن هو خلق مساحة يومية للعديد من العلاقات الأسرية، حيث يعيش الفرد علاقات حب وود اتجاه مسكنه ومن يشاركونه المسكن، بهذا يكون شيئًا حيا له خصوصيته ومميزات هندسية تعزز ملامح الألفة بين أفراد الأسرة فيه[1].

- **المفهوم الاجرائي**: أن المسكن هو ذلك الإنشاء الهندسي المصمم بطريقة فنية وجمالية راقية، فهو بذلك وعاء فيزيائي وضع لتنتظم تحت سقفه الأسرة بكل ما تحمله من خصوصية وعادات وتقاليد، فيصبغ بالطابع الإنساني ليصبح مكانًا حيًا يعبر عن معنى الحياة فيه بلغة بصرية، ويشترط أن يكون ملائمًا للسكن الآدمي بحيث يؤدي وظائف متنوعة وراقية يستجيب فيها لحاجات ومتطلبات مستعمليه، فهو باختصار مأوى مصمم لحماية الأسرة وتلبية حاجياتها المختلفة ويعكس الصورة الحقيقية لشخصيتها وكل ما تحمله من مبادئ[2].

2.7. التمايز الاجتماعي:

- **لغة**: هو عملية تصنيف الأفراد أو الجماعات إلى فئات مختلفة بناءًا على خصائص اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو عرقية، يحدث هذا التمايز عندما يتم تمييز الأشخاص أو الجماعات عن بعضها البعض بسبب هذه الفروق، مما يؤدي إلى توزيع غير متساوٍ للموارد والفرص.
- **اصطلاحًا**: يشير مصطلح التمايز الاجتماعي إلى تبيان الأدوار الاجتماعية والأفراد والمراكز في المجتمع نتيجة للعديد من العوامل على رأسها التخصص وتقسيم العمل[3].

يرتبط مفهوم التمايز الاجتماعي بمفهوم التراتب الاجتماعي "Socical Hicharchy" فيذكر التراتب الاجتماعي لوصف حالات اللامساواة التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمعات البشرية، فتراتب الاجتماعي هو تقسيم المجتمع إلى طبقات أو شرائح فتحتل فيه قمة الفئات أو الطبقات العديد من الامتيازات التي تميزها عن باقي

[1] غاستون باشلار، **"جماليات المكان"**، تر: غالب.ماسا، دار المجد، بيروت، 1987، ص 42.

[2] قورو أمال، **"تأثير المسكن الحضري على الأسر الصحراوية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2017/2016، ص 09.

[3] سميث شارلوت سيمور، **"موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجيا"**، تر: محمج الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص 24.

الفئات في الهرم الاجتماعي، هذه الامتيازات تستحوذ عليها الفئات العليا للتراتب الاجتماعي لذلك فهي تجسد صورة لتمايز المجتمع[1].

- **التعريف الاجرائي**: هو تقسيم المجتمع لمجموعات من الأشخاص وبتالي لعدد من الطبقات الذين يختلفون في مكانتهم الاجتماعية داخل المجتمع، حيث يمكن فهم ذلك وملاحظته في ضوء العامل الاقتصادي والعامل الثقافي[2].

وما يمكن استنتاجه أن التمايز الاجتماعي هو ظاهرة التي يتم من خلالها تقسيم الأفراد في المجتمع إلى مجموعات أو طبقات اجتماعية مختلفة بناءًا على معايير معينة، مثل: مال، تعليم، المكانة الاجتماعية.

3.7. الفضاء:

- **لغة**: الفضاء ظاهرة اجتماعية كلية تضم مختلف العناصر والعلاقات البيئية، وضعية الكائنات وحريتهم، ممارساتهم اليومية وعاداتهم وغيرها.[3]
- **اصطلاحًا**: إن الفضاء هو انتاج جماعي وجزء من الحياة الاجتماعية وهو يتجلى كنموذج ابراز أو تغيير عن المجتمع والعلاقة بالفضاء تحافظ على خصوصية الهويات مما يظهر أهمية ودور ممارسات اجتماعية داخله، وإن دراسة الفضاء الذي يحمل علاقة الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعي سواء تعلق الأمر في ذلك الجوانب البيوفيزيولوجية التي تنظم علاقة الجنسين أو علاقة الانتاج أو إعادة الانتاج المتعلقة بتقسيمات العمل وتنظيماته فهو إذًا، أي الجمال ذو وظائف اجتماعية متراتبة[4].

يعبر الفضاء على كل ما يخص الحياة اليومية ويرتبط معها، وتختلف الممارسات حسب الفضاء، ممارسات تكون مشروعة في فضاء معين قد لا تكون كذلك في فضاء آخر وعليه تختلف الممارسات فيما إذا كان الفضاء حميمي خاص أو عمومي.[5]

---

[1] الربيعي، "**الحقل السياسي وتسربات اللاشعور الطبقي**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، 2015، ص 80.

[2] الربيعي، مرجع سابق، ص 81.

[3] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، "**الساكن والفضاء السكني علاقة حميمية مقاربة أنثروبولوجية**"، مجلة 10، عدد 2، 2018، ص 104.

[4] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، نفس المرجع السابق، ص 104.

[5] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، نفس المرجع السابق، ص 105.

- **التعريف الاجرائي**: مجموعة من الفراغات والمساحات المادية والاجتماعية والثقافية التي تتشكل داخل النسيج الحضري، والتي تؤثر في سلوك الأفراد وتفاعلهم، وتشمل على سبيل المثال: الشوارع، الساحات، الحدائق، المتنزهات، والمباني العامة، المرافق الخدماتية، والمساحات التجارية وغيرها.[1]

الفضاء في علم الاجتماع الحضري يعد موضوع محوري لفهم كيفية تشكل العلاقات الاجتماعية في المدن وتأثير البيئة المكانية على الحياة اليومية.

4.7. العلاقات الاجتماعية:

- **لغة**: هي جمع علائق ويقابلها باللغة الفرنسية والانجليزية مصطلح "Relation"، وإن العلاقة مصدرها علق وهي ارتباط وصداقة.
- **اصطلاحًا**: تعرف بأنها الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل، وتكون الاستجابة شرط أساسي لتكوين تلك العلاقة.[2]

يعرف جلال عبد الوهاب العلاقات الاجتماعية بأنها تفاعل فرد معين مع الأفراد الآخرين متأثرًا بهم ومؤثرًا فيهم وهذه العلاقة قد تكون واضحة أو خفية، أولية أو ثانوية، مباشرة أو غير مباشرة.[3]

هي كل علاقة أو رابطة تربط فرد بجماعة أو جماعة بجماعة أخرى في إطار منظم كالعلاقات الرسمية التي تنظمها اللوائح والقوانين الداخلية للمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون في إطار غير منظم وهي التي لا يمكن أن نضبطها في قوانين أو لوائح بل تكون تلقائية عشوائية وعلاقات اجتماعية حسب العديد من المختصين قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، فالإيجابية من أشكالها التماسك الاجتماعي الناتج عن ولاء واندماج ورضا الفرد داخل الجماعة، والسلبية من أشكالها الصراع الناتج عن تنافس وعدم المشاركة وانعدام الثقة والاحترام بين الأفراد.[4]

في علم الاجتماع الحضري، يعتبر فهم العلاقات الاجتماعية جزءًا أساسيًا من تحليل كيف تؤثر البيئة الحضرية على الأفراد والمجتمعات، يتم التركيز على دراسة كيفية تشكيل العلاقات الاجتماعية في المدن والمناطق الحضرية التي غالبا ما تكون بيئات معقدة وتتميز بالتنوع الثقافي والاقتصادي.

---

[1] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، نفس المرجع السابق، ص 105.

[2] أحمد زكي بدوي، **"معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية"**، مكتبة الينا، بيروت، 1982، ص 352.

[3] جلال عبد الوهاب، **"العلاقات الانسانية والعلم، دار المعرفة الجامعية"**، السويس، 1996، ص 148.

[4] جلال عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 149.

5.7. الجيرة:

- **لغة:** الجار هو مفرد جيران (جيرة) مجاورة وهذه الأخيرة المجاورة هي المسكن.[1]
- **اصطلاحًا:** الجيرة هي جماعة أولية غير رسمية، توجد داخل منطقة واحدة إقليمية صغيرة، تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها يسودها احساس الوحدة والكمال المحلي، إلى جانب ما تتميز به علاقات الاجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة نسبيًا[2].

تعتبر الجيرة عند بعض العلماء وحدة اجتماعية في المجتمع الحضري، يسودها نمط العلاقات الأولية، تميزها علاقات تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية قد تتغير بفعل عوامل التحضر، هذه العوامل تجعل من المجتمع الحضري مجرد تكدس لمساكن متجاورة الأفراد متجانسين.[3]

يعرف كاربنتر "CARPENTER" الجيرة على أنها جماعة أولية تقوم على وعي ذاتي يؤثر في سلوك أفرادها، يتوافر فيها حقوق والتزامات بينهم ويرجع الوعي الذاتي إلى التجانس السكاني وثبات مكان الإقامة.[4]

يعد مفهوم الجيرة من المواضيع المهمة التي تعني بدارسة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في الأحياء السكنية الحضرية، فالجيرة لا تقتصر فقط على المشاركة في المساحات المشتركة بل تتعلق أيضا بالممارسات الاجتماعية والتفاعلات التي تؤثر على نوعية الحياة في المدينة.

6.7. الممارسات الطقوسية:

- **مفهوم الطقوس:** إن المحتوى الدلالي لكلمة طقس، الطقسي، الأطفال، العيد، إذ اتبعنا عالم اللسانيات "ايميل بينفيسا EIMIL BENAFISTTE" فإن الأصل الاشتقاقي لكلمة طقس تعني نظاما موصوفا، وهذا المصطلح مرتبط بالصيغ الإغريقية ARTUS الذي يعني ARATSO "وصفة" نسق وفق AHTOMO الذي يستدعي العلاقة والاتصال ومع الجذر اللغوي AR الذي تحول إلى الهند وأوروبية AREA فإن الأصل

---

[1] عاطف غيث، **"علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 275.

[2] نورية سوالمية، **"جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية (دراسة ميدانية بحي حضري –وهران)"**، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في مجتمع والتاريخ، العدد 175، 2013، ص 277.

[3] سيد عبد العاطي السيد، **"علم الاجتماع الحضري"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء 1، 1984، ص 332.

[4] لقمان ردّاف، عمار ثليجي، **"علاقات الجيرة في البيئة الحضرية بين التحضر والتريف"**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، مجلد 07، عدد 29، مارس 2018،ص 270.

الاشتقاقي في الكلمة يدفع التحليل نحو النظام الكوني ونظام العلاقات بين البشر والآلهة ونظام البشر فيما بينهم[1].

وتعود كلمة طقس إلى الكلمة اللاتينية RATA والتي تشير إلى معنى عبادة إلى حفل ديني ولكن أيضا وبشكل واسع إلى عادة أو عرف[2].

- **مفهوم الممارسات:** تعرف بأنها تشتمل على مساعدة الأفراد والجماعات الصغيرة والأنساق لإحداث التغير الذي يضمن وجود أفضل علاقة ممكنة بين الأفراد والأسرة، ففي هذه العملية كل طرق الخدمة الاجتماعية التقليدية والحديثة يتم استخدامها بشكل فردي أو كلي وذلك لمقابلة الحاجات الفعلية وتحقيق الضغوط بأساليب تعزز وتقوي القدرات لأنساق العمل[3].
- **الممارسات الطقوسية:** هي مجموعة من السلوكيات التي تقوم بها الفئات الاجتماعية[4].

7.7. المكانة الاجتماعية:

- **لغة:** يشتق مصطلح "المكانة" من الفعل "مكّن"، أي ثبت وأقام وهو يحيل الموقع إلى الموضع الذي يشغله شيء أو شخص داخل نسق أو ترتيب معين سواء أو رمزي.
- **اصطلاحا:** تعرف المكانة الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي بأنّها الموقع الذي يشغله الفرد داخل البناء الاجتماعي، ويحدد هذا الموقع بناءًا على المجموعة من المعايير مثل: المهنة والتحصيل العلمي ومستوى الدخل أو غيرها من الخصائص التي تمنح درجة الاحترام والتقدير ضمن الجماعة؛ وتعد المكانة الاجتماعية مفهوما مفتاحيا في فهم التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع، خاصة في الفضاءات الحضرية التي تعرف تباينا بين الأفراد والجماعات.[5]

---

[1] مُحَمَّد أمين بن ويس، **"الطقوس والممارسات الاسترضائية لبناء الفضاء السكني واستعماله في المدينة الجزائرية الثابت والمتغير –منطقة عين الصفراء–"**، رسالة دكتورة، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2024، ص 13.

[2] بوقفة صيرينة، **"الطقوس والممارسات العقائدية في المجتمع الشعبي بولاية تبسة ودلالاتها الاجتماعية"**، مجلة الثقافية الشعبية، العدد 39، البحرين، 2022.

[3] مُحَمَّد أمين، نفس المرجع السابق، ص 14.

[4] مُحَمَّد أمين، نفس المرجع السابق، ص 14.

[5] عبد الحميد بورايو، **"مدخل إلى علم الاجتماع العام، ديوان المطبوعات"**، الجزائر، 2004 ص 113.

- **إجرائيا:** يقصد بالمكانة الاجتماعية في هذه الدراسة بالموقع الذي يحتله الفرد أو الفئة داخل المجتمع الحضري لمدينة تيارت، كما يتجلى ذلك في وضعيته التعليمية، ووظيفته، ومدى اندماجه في النسق الأسري وتأثير هذه الوضعية على أنماط تعامله داخل الفضاء الحضاري.

8.7. المجتمع الحضري:

- **لغة:** يشتق لفظ "الحضري" من الحضر، وهو ضد البادية؛ ويقصد به الاقامة الدائمة في المدينة، وما يرتبط بها من سلوكيات وطرائق عيش مغايرة لما هو سائد في الأرياف.
- **اصطلاحا:** يشير مفهوم المجتمع الحضري إلى ذلك النموذج من المجتمعات الذي يتشكل ضمن المجال المديني، يتميز بعدة خصائص بنيوية ووظيفية، أبرزها: الكثافة السكانية والتنوع المهني والوظيفي وسيادة الطابع المؤسسي في العلاقات الاجتماعية إضافة إلى انتشار القيم الفردية وتراجع أنماط التضامن التقليدي، كما تعد المدينة إطارا ديناميكيا يفرز أشكالا جديدة من التنظيم الاجتماعية والتمايز الطبقي.[1]
- **إجرائيا:** يقصد بالمجتمع الحضري في هذه الدراسة، سكان مدينة تيارت كمجموعة بشرية متنوعة من حيث الأصول والمستوى الثقافي والاجتماعي، تعيش ضمن فضاء حضري منظم وفق نسق إداري، ويتميز بتنوع العلاقات والمؤسسات والتفاعل مع مظاهر التحضّر والغير الاجتماعي، والتمايز الطبقي.

9.7. الأسرة الحضارية:

- **لغة:** لفظ الأسرة من الجذر "أسر"، ويعني الحصار أو الإحاطة وهي الجماعة التي تجمع روابط الدم أو الزواج أو التبنّي، وتشكل نواة المجتمع.
- **اصطلاحا:** هي شكل من أشكال الأسرة يعيش ضمن المحيط الحضري، وتّتسم هذه الأسرة بخصائص مميزة عن نظيرتها الريفية، منها: صغر الحجم وانتشار النموذج النووي الأبوين والأبناء فقط، وتراجع السلطة التقليدية، وازدياد دور المؤسسات الخارجية كعامل تربية وتعليم إلى جانب تغير أدوار الجنسين، وتنامي النزعة الفردية.[2]

[1] إميل دوركايم، "**تقسيم العمل الاجتماعية، ترجمة: جورج طرابشي**"، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص 47.

[2] جيلبير سيسار، "**علم الاجتماع الحضري**"، تر: مجموعة من المترجمين، الفارابي، بيروت، 2005، ص 91.

- **إجرائيا:** نقصد بالأسرة الحضرية في هذا البحث، تلك الوحدة الاجتماعية التي تعيش داخل نسيج مدينة تيارت، والتي تشهد تحولات في بنيتها وأدوارها نتيجة التأثيرات الاقتصادية والتعليمية والاعلامية، بحيث تضعف فيها الروابط الممتنة ويزداد التمايز بين أدوار أفرادها، خاصة في علاقتها بالمكانة الاجتماعية.

10.7. الأحياء:

- **لغة:** يُعد لفظ الحي في اللغة العربية من الكلمات المتجذرة دلاليا في التعبير عن الجماعة والمكان، حيث يشتق من الجذر "حي" الذي يدل على الحياة والسكن والمعاش، ويُستعمل للتعبير عن مكان إقامة الناس وتجمعهم، سواء في القرى أو المدن؛ ويدل اللفظ على وحدة مكانية محددة يسكنها أفراد يتقاسمون المجال ذاته، كما يُستعمل في بعض السياقات للدلالة على القبائل أو الجماعات المرتبطة بعلاقات قرابية أو مساهرة، ويقول ابن المنظور في معجمه: «الحي من أحياء العرب هو القبيلة، والحيّ من المدينة هو موضع الدور والسكن»، ما يعني أن المفهوم يحتوي على بعد مكاني واجتماعي في آن واحد، ويضيف في موضوع آخر أن الحيّ هو الموضع الذي تقيم فيه جماعة من الناس في منازل متجاوزة تشكل وحدة سكنية متماسكة نسبيًا.[1]
- **اصطلاحا:** في علم الاجتماع الحضري يُعتبر مفهوم الحي ممن المفاهيم المحورية التي تساعد على فهم البنية الاجتماعية للمدينة، إذ يُنظر إليه كوحدة سوسو-مجالية تجمع بين البعد المكاني المتمثل في المجال العمراني، والبعد الاجتماعي المرتبط بعلاقات السكان، ونمط عيشهم، وتركيبهم الطبقية والثقافية؛ الحي من هذا المنطق، ليس مجرد تقسيم إداري تحدّده السلطات المحلية، بل هو فضاء تنتظم داخله شبكة من التفاعلات اليومية والقواعد غير رسمية والعادات المشتركة.[2]
- **إجرائيا:** يقصد بمفهوم الأحياء تلك الوحدات المجالية والاجتماعية التي يتشكل منها النسيج الحضري .....، والتي تستخدم كمجال لتحليل التمايزات الاجتماعية والاقتصادية بين فئات السكان، ويُفترض أنّ الأحياء ليست كيانات متجانسة، بل كيانات متمايزة من حيث خصائصها الديمغرافية، العمرانية، ومستوى تجهيزها بالخدمات والبنى التحتية، ويوظف المفهوم بشكل إجرائي في هذا العمل لقراءة البنية الاجتماعية للمدينة من خلال معطيات

[1] ابن منظور، "**لسان العرب**"، دار صادر، بيروت، 1990، ص 104.

[2] راوزن، "**علم الاجتماع الحضاري**"، تر: محمد العربي، دار الجداول، بيروت، 2015، ص 78.

مجالية ملموسة، مثل نوعية السكن (فردي/جماعي، قانوني/غير قانوني)، درجة التهيئة العمرانية، ودرجة إندماج السكان في الحياة الحضرية.[1]

8. الدراسة السابقة:

1.8. الدراسات الأجنبية:

إن التعرض للدراسات السابقة يعود على الباحث بالفائدة في دراسته في نواحي متعددة فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات تعين الباحث في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والاجرائية، فضلا عن أنها تثري معرفة الباحث في مجال تخصصه بإطلاعه على المناهج والأدوات المستخدمة فيها ونتائجها التي تم التوصل إليها، فكل دراسة تبدأ من حيث انتهت الدراسات الأخرى ومن خلال هذه المهمة التي تتسم بها الدراسات السابقة، أي بحث ارتأينا أن نثري دراستنا هذه بالدراسة التي لها علاقة بالموضوع والتي يمكننا الحصول عليها في حدود الإمكانيات المتاحة، ولندرة الدراسات السابقة حول الموضوع اخترنا بعض الدراسات التي لها علاقة به حتى ولو من بعيد، ومن بين هذه الدراسات بعنوان:

1.1.8. دراسة مارك كورت MARKE COTE:

تعتبر الدراسة التي قام بها MARKE COTE من الدراسات الهامة في الجانب الحضري السوسيولوجي والانثروبولوجي لأنها قدمت الكثير من المؤشرات البحثية قبل انطلاقنا في ملامسة موضوع الأسرة وتحولات السكن والمساكن في هذا الفضاء الحضري الصحراوي الجزائري، حيث نجد أن اهتمام مارت كورت يصب في ثلاث نقاط أساسية مركزية (الواد، بسكرة، ورقلة) في كتابه " LA VILLE ET LA LABASAHAR ALGERIAN DESRET "، موضحا في هذا الكتاب أن فترة ما بعد الاستقلال بدأ نمو النسيج العمراني الأفقي بشكل متسارع في مدينة ورقلة وذلك بعد 1967، هذا التسارع في النمو أدى إلى التطور الغير رسمي في كل من السكن والتساكن ولقد وضح ذلك في الإشارة إلى كل من بني كورة وسكرة التابعة إلى الرويسات، كما أن اتساع حجم الأسرة ساهم في بناء سكنات إضافية بالقرب من سكناتهم الأصلية وذلك باستخدام الأدوات التقليدية في البناء (الطوب، الجبس...) وهو ما أحدث طفرة في النسيج العمراني بين التقليدي والمعاصر.

[1] دوش، المدينة والمجتمع، "**سوسيولوجيا التحولات الحضرية**"، تر: مُحَمَّد الطويلي، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 91.

حيث يقول: «.... هذه الحقائق الاستمرارية التاريخية بين التحضر القديم والحاضر»، وقد تطرق أيضًا إلى تطور الأنشطة في الوسط الحضري وكذلك الانفتاح على الأسواق الخاصة " LA Marchéfoncier PRIVE TUMOURS ACTIF"، تدل تلك الأنشطة التقليدية التي كان يعتمدها الوارقلة عن طريق بيع التمور ونظام المقايضة والتبادل بينهم وبين البدو الرُحل سابقا، هذا النمط الجديد من العيش الذي اقترضتها غير آليتها المتنوعة في الصحراء أثرت على بيئة الأسرة سواء لدى مجموعة المستقرين القدامى أو البدو المتمدنين، وهذا ما نلاحظه من خلال الميدان الذي يثبت أن السكن قد تحول نمطه التقليدي إلى النمط المعاصر وكذلك تحولات التساكن التي كانت مبنية على دعائم الانساق القرابية والجماعية، وهي تتجسد في أحياء رويسات والمحادمة وبني ثور، غير أن الامتداد والزحف العمراني من القصور العتيق حول غابات النخيل الخاصة بالوراقلة يبقى محافظا على علاقات الجيرة المبنية على الانساق القرابية والروابط المبنية بين المجموعة الاجتماعية[1].

2.8. الدراسات العربية:

1.2.8. دراسة الباحث "علي مُحَمَّد عبد الله الزهراني":

بعنوان التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي بين الزوجين وعلاقته بالاستقرار الأسري، أطروحة دكتورة، 2023[2].

- **تساؤلات الدراسة:**

1. ما علاقة التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي بالاستقرار العلاقات الزوجية خاصة فيما يتعلق بالخلافات الأسرية، والعلاقات العاطفية والمشاركة في الاهتمامات وتربية الأولاد أما بالامتثال والقبول أو المجاملة والابتداع أو الاجبار والانسحاب أو الرفض والتمرد؟
2. ما علاقة التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي باستقرار العلاقات العائلية خاصة فيما يتعلق بزيارات ومساعدة وتدخلات أسرة الطرف الثاني باستقرار، وعلاقة الشريك مع والديّ وأخوة شريكه، أما بالامتثال والقبول أو المجاملة والابتداع أو الاجبار والانسحاب أو الرفض والتمرد؟

[1] MARKE COTE, **"LE VILL ET Désert LE BAS SAHARA Algérien",** EDITIONS LA ARTHALA ET LREMEN, PARIS, 2005, P 172.

[2] عبد الله الزهراني، **"التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي بين الزوجين وعلاقته بالاستقرار الأسري"**، 2023، ص 460-462.

3. ما علاقة التمايز الاجتماعي والثقافي بالاستقرار في العلاقات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الترفيه والسياحة، وتحديد ميزانية شهرية للأسرة وشراء الهدايا في المناسبات الخاصة، والادخار من الدخل الشهري، أما بالامتثال والقبول أو المجاملة والابتداع أو الاجبار والانسحاب أو الرفض والتمرد؟

- **الاجراءات المنهجية:**

- **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية؟
- **منهج الدراسة:** استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي أحد المناهج الوصفية التحليلية في الدراسة.
- **مجتمع وعينة الدراسة:** حدد الباحث مجتمع الدراسة بين المعلمين والمعلمات المتزوجين والمتزوجات محافظة جدة.
- **نوع العينة:** عينة عشوائية.
- **الحدود البشرية:** حجم العينة 381 من المعلمين والمعلمات المتزوجين والمتزوجات العاملين بإدارة تعليم جدة.
- **الحدود الزمنية:** الفترة التي استغرقها الباحث خلال الفصلين الجدول الأول والثاني من العام الدراسي 1444هـ.
- **الحدود المكانية:** محافظة جدة.
- **أداة الدراسة:** استخدم أداة الإستبانة.

- **نتائج الدراسة:**

1- النتيجة الأولى: كشف اختيار العامل التحليلي التوكيدي بالاستثناء إلى نظرية التمايز لتطوير النسق للعالم "تالكوت بارسونز" أن أهم عوامل استقرار الأسرة السعودية هو التجانس الثقافي بين الزوجين وذلك بمعدل (36,18 %) بينما ينخفض الاستقرار الأسري إلى (34,97 %) عند وجود تمايز اجتماعي بين الزوجين وينخفض إلى معدل (33,29 %) عند وجود تمايز ثقافي بينهما، وينخفض إلى معدل (33,2 %) عند وجود تجانس اجتماعي بين الزوجين.

2- النتيجة الثانية: توصلت الدراسة من خلال قياس العلاقة بين التجانس الاجتماعي بين الزوجين والاستقرار الأسري وحدوث الاغتراب الاجتماعي إلى ما يلي:

يحدث الاغتراب الاجتماعي بين الأزواج ويضعف الاستقرار الأسري في الأسرة السعودية عندما يحدث رفض أو انسحاب عند مناقشة الزوجين مواضيع تتعلق بالإنفاق على الترفيه، ويرجع ذلك إلى مستوى التجانس الاجتماعي

بين الزوجين الأمر الذي يدفع أحدهما أو كليهما إلى الرفض أو الانسحاب عند طلب الانفاق على الترفيه مما يؤثر ذلك سلبًا على استقرارهما الأسري.

3– النتيجة الثالثة: توصلت الدراسة من خلال قياس العلاقة بين التجانس الثقافي بين الزوجين والاستقرار الأسري وحدوث الاغتراب الاجتماعي إلى ما يلي:

يحدث الاغتراب الاجتماعي بين الأزواج ويضعف الاستقرار الأسري في الأسر السعودية عندما يكون الزوجان أو أحدهما مجبرين بشكل قهري طقوسي على مناقشة فكرة الادخار من الدخل الشهري، ويرجع ذلك إلى مستوى التجانس الثقافي بينهما الأمر الذي يدفع أحدهما أو كليهما إلى التعامل مع موضوع الادخار من الدخل الشهري بطريقة قهرية إجبارية مما يؤثر ذلك تأثيرًا سلبًا على استقرارها الأسري.

4– النتيجة الرابعة: توصلت الدراسة من خلال قياس العلاقة بين التمايز الثقافي بين الزوجين والاستقرار الأسري وحدوث الاغتراب الاجتماعي إلى ما يلي:

يحدث الاغتراب الاجتماعي بين الأزواج ويضعف الاستقرار الأسري في الأسرة السعودية عندما يكون الزوجان أو أحدهما مجبرا على مساعدة أسرة الآخر، ويرجع ذلك إلى مستوى التمايز الثقافي العالي بينهما فتحدث حالة اغتراب اجتماعي طقوسي يدفع الزوجين أو أحدهما إلى قبول مساعدة أسرة الآخر وهو مجبر على ذلك مما يؤثر تأثيرًا سلبيا على استقرارهما الأسري.

2.2.8. دراسة "هالة لبرار":

– **عنوان الدراسة:** الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية –دراسة ميدانية مقارنة بين مسكن حديث ومسكن تقليدي بالزاوية العابدية، أطروحة دكتورة، 2008.

- **التساؤلات:**

1– التساؤل الرئيسي:

هل يؤدي المسكن على نمطيه التقليدي والحديث وظائفه على نحو كامل تجاه الأسرة، بحيث يتسجيب فيه لحاجاتها المتنوعة والمتطورة ويستوعب أفرادها؟

2- التساؤلات الفردية:

1. ما هي أهم الحاجات الأسرية التي يسعى أعضاءها لتلبيتها؟
2. هل يؤدي افتقار المسكن التقليدي للخدمات والمرافق التقنية والفنية إلى ضعف استجابته لحاجات الأسرة؟
3. لماذا تلجأ الأسرة في سكنها الحديث إلى تغيير الفضاءات والمجالات رغم استيفائه لكل الشروط التقنية والفنية؟
4. هل يفرض السكن نوعا من التكيف على الأسرة، أم أنها تفرض نوع الاستخدام الذي يلائمها؟
5. كيف يؤثر نمط المسكن في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل وخارج محيطه؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات تضع فرضيتين ميدانيتين هما:

الفرضية 1: افتقار المسكن التقليدي للخدمات والمرافق الأساسية يؤدي إلى عدم قدرته على تلبية حاجات الأسرة على غرار المسكن الحديث الذي يوفر أهم الخدمات المتطورة.

الفرضية 2: يؤثر نمط المسكن الحديث سلبًا على شبكة العلاقات حيث يؤدي إلى التقليص من تبادل الخدمات والزيارات بين الأقارب والجيران على غرار نمط المسكن التقليدي الذي يدعم استمرارية هذا النوع من الروابط الاجتماعية والتي بدورها يتم تماسك المجتمع.

- **منهج البحث والأدوات المعتمدة:**

1- المنهج الوصفي: الذي سوف يمكننا من معرفة ماهية الموضوع والجوانب المتعلقة به.

2- المنهج المقارن: باعتبار أن موضوع البحث تنطبق عليه دراسة مقارنة بين مسكن تقليدي ومسكن حديث فلا بد من استخدام المنهج المقارب في تقدير قيمة المسكن في مجتمع البحث ألا وهو الأسرة كما يساعد في ترشيح المسكن الملائم لها والذي يتوفر على شروط الحياة فيه[1].

- **أدوات جمع البيانات:**

1- الملاحظة: كانت الملاحظة التي تم استخدامها من نوع الملاحظة بالمشاركة وهي عبارة عن معايشة واقع مجموعتي مجتمع البحث.

2- المقابلة: لجأت في دراستها إلى نوعين من المقابلة هما:

[1] هالة لبرار، نفس المرجع السابق، ص 94-98.

1.2– المقابلة الخاصة: وتقصد بها إجراء حوار مباشر مع المبحوثين وبحضور معظم أفراد الأسرة.

2.2– المقابلة الحرة: حيث قامت بمقابلة مسؤولي البلدية والمختصين في الجوانب الاجتماعية والعمرانية على مستوى البلدية، وذكرت أنها تمكنت من مقابلة رئيس المجلس الشعبي البلدي للزاوية العابدية وكذا رئيس المصلحة التقنية وكل من لديه ما يساعد به لإنجاح هذا العمل الميداني.

3– تطبيق استمارة المقابلة: لقد صممت هذه الأداة بطريقة تناسب كثيرًا مجموعتي البحث (التقليدي، الحديث).

- **مجالات الدراسة:**

1– المجال الزمني: المجال الزمني للدراسة الاستطلاعية وتمت في الفترة الممتدة بين 2007/10/23 إلى 2007/10/28.

المجال الزمني لتطبيق الاستمارة وتمت في الفترة الممتدة بين 2008/03/25 إلى 2008/04/05.

2– المجال المكاني:

- حي يضم 30 مسكن؛
- حي العمارات المقابلة لمتقنة مُحَّد العيد آل خليفة يضم 14 مسكن؛
- العمارتان التابعتان لمتقنة خاصة بالأساتذة والمعلمين تقع داخل المتقنة تضم 8 سكنات.
- المجموعة الثانية تضم 30 مسكن.

- **نتائج الدراسة:** نتائج دراسة البحث في ضوء الأسئلة الفرعية:

1– السؤال الفرعي الأول: ما هي أهم الحاجات الأسرية التي يسعى أفرادها إلى توفيرها؟

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (11) يمكن أن يؤكد أن أهم ما تحتاجه أسر مجتمع البحث هو الحصول على مسكن لائق وراق يتوفر على كل أنواع الخدمات المتطورة ويسع كل أفرادها لغير سبب الشعور بالضيق أو الاكتئاب هذا من جهة، ويجب أن يتوفر على شروط سلامة الأسرة والمحافظة على خصوصيتها وما تحمله من عادات وتقاليد من جهة ثانية.

إذن فالأسرة تحتاج في البيئتين التقليدية والحديثة على حد سواء إلى توفير مسكن يلائم متطلبات بيئتها الاجتماعية والثقافية وبتالي يعتبر عن هويتها المتأصلة في جملة أعراقها المتوارثة، وبصورة أخرى يمكن القول أن الأسرة بمجتمع البحث تحتاج إلى توفير مسكن سوسيو-ثقافي مع الأخذ في الاعتبار توفير أهم الجوانب التقنية الحديثة.

2- السؤال الفرعي الثاني: هل يؤدي افتقار المسكن التقليدي للخدمات المتطورة إلى ضعف استجابته للحاجات الأسرية؟

إن تحليل نتائج الجدولين رقم (15 و17) تؤكد أن المساكن التقليدية غير مزودة بالماء الصالح للشرب والمجاري المائية، كما أن تجهيزها الداخلي من أثاث وآلات كهرومنزلية يمتاز بالبساطة ويقتصر على اقتناء ما هو ضروري فقط.

إذن فافتقار أي مسكن لوجود جميع أنواع الخدمات والمرافق الداخلية يؤدي إلى صعوبة تكيف الأسرة مع هذا الوضع وبتالي عدم تحملها لضغط حاجاتها المتزايدة، فنقول أنّ رغم كل ما تحمله المساكن التقليدية من تراث مادي وثقافي ورغم طول صمودها أمام التغيرات السريعة في المجتمع أصبحت اليوم عاجزة عن تأدية وظائفها بشكل كاف يلبي احتياجات الأسرة، رغم أنه يوفر تعدد وتنوع في الفضاءات والمجالات فالتقنية وتكنولوجيا كشفت عن نقاط ضعف في المسكن التقليدي من جانب توفير كل ما هو ضروري وثانوي ومساير للتطور العلمي والمادي.

3- السؤال الفرعي الثالث: لماذا تلجأ الأسرة في مسكنها الحديث بالعمران الرأسي إلى تغيير الفضاءات والمجالات رغم استعانة للشروط التقنية.

الإجابة على هذا السؤال تبدو جلية في نتائج تحليل بيانات الجداول رقم (13-14-16) فالأسباب الكامنة خلق لجوء بعض الأسر وأيضا باستقبال الضيوف من أقارب وأصدقاء والجيران فرغم توفر هذا النوع من المساكن على تقنيات حديثة في مجال المرافق والخدمات تبقى بعيدة عن تقديم خدمة التنوع في الفراغات الداخلية والتي تسمح بالتنوع في الاستخدام، ولعلى نتائج الجدول رقم (14) التي تؤكد انّ نسبة 56 % من الأسر المجموعة (أ) غير راضية عن مسكنها لكونه ضيقًا مؤشرا كافيا على ضعف الخدمات التي تقدمها المساكن الحديثة من حيث التنوع الفراغي هذا فضلا عن كونها سبب في الدفء العائلي وتلعب دورا في فك روابط شبكة العلاقات الاجتماعية.

4- السؤال الفرعي الرابع: هل يفرض المسكن نوعا من التكيف على الأسرة من أنها تفرض نوع الاستخدام يلائمها؟

بالنسبة للمجموعة (أ) نلاحظ أنّ المسكن بالعمارات قد أنشئ من طرف معماريين ومهندسين تقنيين وفنيين وبنائين محترفين وقد زودوه بأهم المزايا التقنية والفنية والخدمات والمرافق المتنوعة والسهلة الاستعمال، إلا أنّ سلسلة

الإنشاء بهذا الشكل تبقى غير مكتملة لسبب فقدان حلقة الجانب الاجتماعي والثقافي بهذا المسكن ونتائج تحليل بيانات الجداول رقم (18-19-20) توضح أنّ أسر المجموعة (أ) بحث صعوبة في التكيف مع شكل البناء الذي يحويها وهي بالرغم من كل التعديلات التي تدخلها على مساكنها بعد استلامها تبقى مقيدة باستعمال الفراغات الداخلية التي أنشأها المختصون، وبتالي فهي مجبرة على التكيف معها لأن هذا المسكن يضع قيود قاسية ولا يمنح فرصة التنوع في استخدام الاضاءات بسبب محدوديتها وضيقها، هذا ما يؤدي إلى بروز معاناة حقيقية وبتالي ينقص تعلق الأسر بالمسكن هذا ما ينتج عنه سلبيات نفسية واجتماعية.

ومن هنا يمكن التصريح بفشل المختصين في توفير إطار ملائم يضمن خصوصية وراحة مستعمليه وثم عجز هؤلاء في التكيف معه.

أما المجموعة (ب) فنلاحظ أن أسر المساكن التقليدية لا تجد صعوبة في التكيف مع الفراغات الداخلية للمسكن هذا لأنه يتيح فرصة التعدد في المجالات وبتالي تجد الأسرة سهولة ومرونة في استخدام الفضاءات بشكل يستجيب لمتطلبات ويستوعب أفرادها، ويسمح باستمرارية الروابط الاجتماعية فبساطة النظام الإنشائي التقليدي يسمح للأسرة بممارسة الاستخدام الذي يلبي حاجتها.

5- السؤال الفرعي الخامس: كيف يؤثر نمط المسكن في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل وخارج المحيط السكني؟

إنّ أهم نتيجة يمكن الخروج بها من خلال تحليل بيانات الجدولين رقم (23 و 24) هي:

أنّ شبكة العلاقات الاجتماعية (القرابة والجيرة) لا زالت متماسكة تحافظ على قيمتها ومكانتها في وسط المجتمع المبحوث خاصة في المجموعة (ب) التي تقطن المساكن التقليدية حيث يتبادل الأسر الزيارات ومختلف الخدمات بين الأقارب والجيران فلا تتأخر عن تقديم المساعدات عند الحاجة إليها برد الأذى عنهم وحفظ أسرارهم وصياغة حرمتهم.

نلاحظ أنّ المسكن التقليدي ساهم في تقوية روابط شبكة العلاقات الاجتماعية المتأصلة في التراث الحضاري الموروث، وساعد كثيرا في استمراريتها وثباتها رغم التغيرات التي حدثت وتحدث بالمجتمع الكلي التي شملت بعض وظائفه ومكوناته.

وعلى غرار ذلك فالمسكن الحديث بالعمران الرأسي اختزل إلى حد كبير مجموعة من قيم معاني الجيرة والقرابة فتعقيدات هندسة هذا الإنشاء لا تسمح بتحقيق التكامل في توفير إطار فيزيائي يحمل معاني التكامل الاجتماعي، وهذا بسبب تهميش مفهومي القرابة والجيرة الّذين يعبران عن معنى التماسك الاجتماعي والاستمرارية في نقل تراث

المجتمع الحضاري وهما بذلك يشكلان إحدى أهم دعائم قيام مجتمع لوحده شبكة من العلاقات التي تدعم روابط التلاحم والتفاعل والتماسك بين الأفراد والأسر والجماعات.

- **اختبار الفرضيات:**

1- الفرضية الأولى: افتقار المسكن التقليدي للخدمات والمرافق الأساسية يؤدي إلى عدم قدرته على تلبية حاجات الأسرة على غرار المسكن الحديث الذي يوفر أهم الخدمات المتطورة.

أكدت الدراسة الميدانية صدق الفرضية الأولى حيث تبين أنّ المساكن التقليدية أصبحت اليوم عاجزة عن تأدية وظائفها بشكل يضمن للأسرة حاجاتها الضرورية رغم أنه يوفر تعدد وتنوع في الفضاءات والمجالات، فالتقنية والتكنولوجيا كشفت عن نقاط ضعف في المسكن التقليدي من جانب توفير كل ما هو ضروري وثانوي ومساير للتطور العلمي والمادي فافتقار أي مسكن إلى الكثير من المزايا التقنية والفنية ومزايا أخرى حديثة توفرها الحياة العمرية والتي تعد مطلب ضروري لمسايرة التطور الاجتماعي يؤدي به حتما إلى عدم قدرته على تلبية حاجات مستعمليه.

2- الفرضية الثانية: يؤثر نمط المسكن الحديث سلبا على شبكة العلاقات الاجتماعية، حيث يؤدي إلى التقليص من تبادل الخدمات والزيارات بين الأقارب والجيران على غرار نمط المسكن التقليدي الذي يدعم استمرارية هذا النوع من الروابط الاجتماعية والتي بدورها تدعم تماسك المجتمع، كذلك أكدت الدراسة الميدانية صدق الفرضية الثانية فقد فشل المسكن الحديث في اختبار الدور الاجتماعي.

فرغم توفر هذه البيئة السكنية الحديثة على كل تلك المعطيات الفنية والتقنية إلا أنها تعجز عن استيعاب الأسرة وأفرادها لكونها إطار ضيق وتوفر، وبتالي فهو لا يسمح بممارسة مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية لأعضائها الذين يعيشون في وسط مفروض عليهم، كما أنه لا يسمح باستقبال الضيوف من أقارب وأصدقاء وجيران فيؤدي بذلك إلى ضعف علاقات القرابة والجيرة وتفكك نسيج العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، فمهما توفر هذا النوع من المساكن على تقنيات حديثة في مجال المرافق والخدمات تبقى بعيدة عن تقديم خدمة التنوع في الفراغات الداخلية والتي تسمح بدعم استمرارية الروابط الاجتماعية والتي بدورها تدعم تماسك المجتمع. [1]

[1] هالة لبرار، **"الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية"**، سنة 2008.

3.8. الدراسات المحلية:

1.3.8. دراسة الباحثين "ربيعة تمار وناصر بوديرة":

- **عنوان الدراسة:** التمايز الاجتماعي والممارسات الاستهلاكية في الأسرة الصحراوية، دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية –ورقلة، أطروحة دكتوراه، 2018.[1]

- **تساؤلات الدراسة:**

1- هل الأسرة الجزائرية استهلاك ثقافي؟

2- إذا كان للأسرة الجزائرية استهلاك ثقافي هل يشكل هذا الاستهلاك الثقافي تنوعًا في الأذواق؟ وإذا كان للأسرة الجزائرية أذواق هل تشكل تمايزًا اجتماعيا؟

- **فرضيات الدراسة:**

1- الفرضية الرئيسة: تنتج المجالات الاستهلاكية التمايز الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري.

2- الفرضيات الفرعية:

- تنافس المجالات الاجتماعية في الممارسات الاستهلاكية من أجل الاعتراف الاجتماعي والتمايز.
- شكل التفاعل في المجال الافتراضي مجالًا للاستهلاك الثقافي وتشكيل النموذج السائد.
- الاستهلاك الثقافي للأسرة الجزائرية غير معلى كما أن استهلاك الممارسات الثقافية للاعتراف الاجتماعي والتمظهر.

- **منهج الدراسة:** اعتمدت على المنهج الكيفي وهو المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات.

- **عينة الدراسة:** عينة عرضية متنوعة حسب المجالات الاجتماعية الموجودة.

- **مجتمع الدراسة:** عشرة أسر من ولاية ورقلة.

- **الأدوات:** المقابلة.

[1] ربيعة تمار، ناصر بوديرة، **"التمايز الاجتماعي والممارسات الاستهلاكية في الأسرة الصحراوية"**، 2018.

- **أهم النتائج:**

1- الذوق الاستهلاكي في الأسرة الجزائرية: الاهتمام بالديكور المنزلي، تطورت الفنون مع الوقت وامتزجت مع بعضها البعض واستطاعت الرفع من قدرتها على التأثير على المتابعين للمسلسلات.

2- الممارسات الترويحية وفضاء وقت الفراغ: تشكل عطلة نهاية الأسبوع فرصة للكثيرين للخروج من روتين العمل والدراسة وكذلك المنزل.

3- ثقافة السفر وأبعادها الثقافية في المجتمع الورقلي: أكدت الحالات أن تونس سارت تستقطب أهل ورقلة عمومًا ومنطقة المخادمة خاصة.

2.3.8. دراسة الباحث "مُحَمَّد أمين بن ويس":

- **عنوان الدراسة:** الطقوس والممارسات الاسترضائية لبناء الفضاء السكني واستعماله في المدينة الجزائرية –منطقة عين الصفراء أنموذجا–، أطروحة دكتوراه، 2024.

- **التساؤلات:**

1- التساؤل الرئيسي: فيما تتمحور الطقوس والممارسات الاسترضائية المستعملة داخل الفضاء السكني؟

2- التساؤلات الفرعية:

1. ما هي أهم الطقوس الاسترضائية التي تمارس قبل الشروع في بناء الفضاء السكني بين الأمس واليوم؟
2. كيف يمكننا أن نبرز أهم الطقوس الاسترضائية أثناء بناء الفضاء السكني بين متغيرها وثابتها؟
3. ما هي أبرز الطقوس الاسترضائية المستعملة بعد الانتهاء من بناء الفضاء السكني في ظل ماضيها وحاضرها؟

الفرضيات:

1. الطقوس والممارسات الاسترضائية قبل الشروع في بناء الفضاء السكني.
2. الطقوس والممارسات الاسترضائية أثناء بناء الفضاء السكني.
3. الطقوس والممارسات الاسترضائية بعد الانتهاء بناء الفضاء السكني.

- **الجانب المنهجي:**

- **مجتمع البحث وعينة الدراسة:** قد اختار منطقة عين الصفراء كعينة للدراسة بناءًا على معرفته لأهل المنطقة عن قرب، وقد اختار مخبريه بعناية فائقة بحيث اعتمد على جنسين (ذكور وإناث)، وذلك لفهم واقع الطقوس في هذا المجتمع وكان عددهم أكثر من 15 مخبرًا.

- **منهج الدراسة وأدواته:**

- المنهج الأثنوجرافية.
- المنهج المقارب.

- **الأدوات المستعملة:**

- دفتر الملاحظات.
- الملاحظات المباشرة.
- المقابلة.
- المقابلة غير الموجهة.

- **نتائج الدراسة:**

1. أظهرت الدراسة أن الطقوس والممارسات الاسترضائية تمارس بوصفها جزءًا بنيويًا من عملية تشييد واستعمال الفضاء السكني، حيث تتداخل البنى الرمزية مع البنى المادية في تشكيل المعمار المحلي.
2. تمثل الطقوس الاسترضائية ممارسة جماعية تعبر عن البعد التضامني في الثقافة المحلية.
3. كشفت الدراسة عن وجود ثنائية "الثابت والمتغير" في هذه الطقوس إذ تستمر بعض الممارسات التقليدية رغم التحولات الاجتماعية، في حين تكيفت أخرى مع المستجدات المعاصرة (الاقتصادية والدينية). [1]

4.8. توظيف الدراسات السابقة:

تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات، ساهمت في توسع منظورنا للدراسة الحالية:

[1] مُحَمَّد أمين بن ويس، **"الطقوس والممارسات الاسترضائية لبناء الفضاء السكني واستعماله في المدينة الجزائرية الثابت والمتغير –منطقة عين الصفراء–"**، رسالة دكتورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2024.

في الدراسة الأولى: دراسة أجنبية المعنونة بـ: " LA VILL ET LE DéSERT LE BASAHARA ALGéRIéN"، أما الدراسة الثانية دراسة عربية بعنوان "التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي بين الزوجين وعلاقته بالاستقرار الأسري"، أما الدراسة المحلية فقد اعتمدنا على "دراسة الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية والتمايز الاجتماعي والممارسات الاستهلاكية في الأسرة الصحراوية" وأيضا على دراسة الطقوس والممارسات الاسترضائية لبناء الفضاء السكني واستعماله في المدينة الجزائرية الثابت والمتغير"، ودراسة بنية الأسرة وتحولات السكن والتساكن في الفضاء الحضري الصحراوي الجزائري".

أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بدراسة مسألة نمط المسكن والتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري، وقد تم الاستفادة بالدراسات السابقة في النقاط التالية:

- الاستفادة منها في عملية ضبط مؤشرات ومتغيرات الدراسة.
- كما ساعدتنا في تحديد المنهج البحثي المناسب للموضوع، وكذلك ضبط وتحديد أدوات جمع البيانات الميدانية التي سنعتمد عليها في بحثنا النظري والميداني.
- الاستفادة من النتائج المتوصل إليها مما سهل وضوح الصورة في تحليل الموضوع في بعض النقاط المتشابهة.
- ساهمت في توضيح الرؤية الميدانية للبحث وكيفية استخدام أدوات وتقنيات البحث الميداني.

9. الاقتراب النظري:

يعني علم الاجتماع بدراسة الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تشكل المجتمع البشري، ويشمل مجال الدراسة في علم الاجتماع ميدانًا واسعًا يضم كل جانب من جوانب الظروف الإجتماعية.

1.9. مفهوم التفاعلية الرمزية:

إن مصطلح التفاعل الرمزي فيه شقان فاعلان هما:

عملية التفاعل والتي هي الفعل الاجتماعي التي هي النظام الرمزي، والأصل اللغوي لكلمة نظام يقال نظم الشيء، ينظمهُ، نظمه، نظامًا ونظّما، أي ألفه وجمعه في سلك واحد فانتظم وتَنَّظم.

وفي الدلالة الاجتماعية يُراد به مجموعة المبادئ والتشريعات والأعراف، وكل الأمور التي تنتظم بها حياة الأفراد والمجتمعات والدول.

والنظام الرمزي قيمته تتجلى في تحقيق تواصل إنساني ويعبر "ليفي شتراوس" الثقافة مجموعة من المنظومات الرمزية التي تمثل المرتبة الأولى فيها: اللغة، الفن، الدين والعلم.[1]

ويقابل عملية التفاعل الرمزي فهم الرمز وهذا يعتمد على عملية ذهنية مرهونة بنشاط العقل ومخزونه من المعاني والتصورات والمعتقدات.

وإنّ أول من أطلق مصطلح التفاعل الرمزي هو العالم "هيربرت بلومر" وكان يعني فيه «إن الفعل الاجتماعي الموجه للحصول على استجابة من آخرين يؤدي إلى عملية التفاعل وهذا يعتمد على الخاصية الرمزية للعقل ضمن إطار عملية التفاعل والاتصال، والمتفاعلون لا يتبعون وصفات اجتماعية ثقافية ثابتة، إنما يؤولون معنى القول والرمز، ولهذا لا تعتبر العمليات الاجتماعية والعلاقات ونواتجها من بناءات اجتماعية ثقافية كأشياء ثابتة إنما عمليات ديناميكية متغيرة ومفتوحة.[2]

وإن أساس النظام الرمزي هو اللغة، والتي هي رموز دالة تعبر عن عمليات التفاعل والاتصال تفهم من خلال خبرات الجماعة، وسياق الفعل، ولهذا يعتبر اكتساب الفرد الخبرة الجماعية في النظام الرمزي هو أساس قدرته على التفاعل.[3]

التفاعلية الرمزية تعتبر شكلًا أو وجها من أوجه سوسيولوجيا الفهم، وهي تنتمي إلى السوسيولوجيا الأمريكية، حيث ركزت هذه النظرية المعاصرة على قضايا ومشكلات معقدة تتمثل في دراسة السلوك والتفاعل، والمواقف الاجتماعية والجماعات الصغرى والفرد، والمواقف والانفعالات، والمواقف الاجتماعية والجماعات الصغرى والفرد، والمواقف وانفعالات وغير ذلك منه مشكلات متعددة، أو يمكن القول أن التفاعلية الرمزية هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكون فيها الفرد على علاقة اتصال بعقول الآخرين، وحاجاتهم ورغباتهم الكامنة وتعبر التفاعلية الرمزية عن ذلك التفاعل الذي يحدث بين مختلف العقول التي تميز المجتمعات الإنسانية، وهي تركز على مبدأين هامين، إذ تهتمُّ بوحدة التحليل (التفاعل) وتعتمد على الرموز والمعاني، أي أن العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد في المجتمع هينتاج للرموز والمعاني.[4]

[1] كريمة صافر، **"مقدمة في علم الاجتماع"**، ط 2، نشر الجامعي الجديد، توزيع تجزئة تعاونية الدواجن حي الدالية الكيفان، تلمسان، ص 191-192.

[2] كريمة صافر، نفس المرجع السابق، ص 191-192.

[3] كريمة صافر، مرجع سابق، ص 192.

[4] كريمة صافر، مرجع سابق، ص 192.

2.9. نظرية بيار بورديو:

تقوم نظرية بيار بورديو على تصور سوسيولوجي عميق للمجتمع يقوم على ديناميكية العلاقة بين البنية والفاعل، وهي نظرية تسعى إلى تجاوز الثنائيات التقليدية التي عرفت التحليل السوسيولوجي الكلاسيكي، مثل ثنائية الذّات/ البنية أو الإرادة/ الحتمية، من خلال مفاهيم أصيلة ومتداخلة أبرزها: الهابيتوس، الحقل، الرأسمال، والعنف الرمزي، فالهابيتوس HABITUS هو المفهوم المحوري في نظريته، ويشير إلى مجموعة من الاستعدادات الذهنية والممارسات المتجذرة في الجسد والتي يكتسبها الأفراد منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية داخل وسطهم الطبقي، وتعمل هذه الاستعدادات على توجيه سلوك الأفراد وإداركهم وذوقهم بطريقة تبدو طبيعية وتلقائية ولكنها في الواقع انعكاس داخلي لتاريخهم الاجتماعي، أي أنّ الأفراد يتحركون ضمن حدود ما تسمح به لهم منظومة الاستعدادات التي تشكلت فيهم اجتماعيًا، غير أنّ هذا الهابيتوس لا يعمل في الفراغ، بل يتفاعل مع فضاءات اجتماعية متعددة تسميها نظرية بيار بورديو "الحقل CHAPS" وهي مجالات مستقلة نسبيًا (مثل الحقل التربوي، الحقل الديني، الحقل السياسي، الحقل الفني...) لكل منها قوانينه الداخلية وقواعد اللعبة الخاصة به، ويتنافس داخلها الفاعلون على مكاسب رمزية ومادية تسمى بالرأسمال[1].

ويعرف بورديو الرأسمال بأشكاله المختلفة: الاقتصادية (المال والملكية)، الثقافية (الشهادات، المعرفة، الذوق)، الاجتماعي (العلاقات والشبكات)، والرمزية (الهيبة، السمعة، الشرعية)، ويعتقد أنّ نجاح الأفراد داخل كل حقل مرهون بمدى امتلاكهم وتوظيفهم لهذه الريساميل بالشكل المناسب، وتتمثل قوة نظريته في توضيح كيف تعاد إنتاج الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع عبر المؤسسات التي تدَّعي الحياد، وعلى رأسها المدرسة، حيث يظهر في كتابه المشترك مع بارسون "إعادة الإنتاج" أن النظام التعليمي لا يحقق تكافؤ الفرص كما يزعم، بل يعيد إنتاج الهيمنة الطبقية من خلال فرص الرأسمال الثقافي للطبقة المهيمنة باعتبارها المعيار الشرعي للنجاح[2]، فيفشل أبناء الطبقات الدنيا دون وعي منهم، فيقبلون بفشلهم كأمر طبيعي، وهو ما يسميه بورديو بالعنف الرمزي، أي ذلك الشكل من الهيمنة الخفية التي تمارس دون عنف جسدي، بل من خلال القبول الطوعي بالتراتبية الاجتماعية السائدة؛ وفي كتابه "التمييز" أبرز كيف أنّ الذوق الجمالي نفسه ليس اختيارًا فرديًا بريئًا، بل يخضع لمنطق طبقي يكرس الهيمنة، حيث

[1] بيار بورديو، **"التمييز: نقد اجتماعي للحكم"**، تر: عبد الله ابراهيم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 35-40.

[2] بيار بورديو ، نفس المرجع السابق، ص 35-40.

تحتكر الطبقات العليا الرأسمال الثقافي وتفرض أذواقها باعتبارها أذواقًا "رفيعة" في حين تصنف أذواق الطبقات الشعبية على أنها "مبتذلة" أو "سوقية" وبذلك يصبح الذوق أداة للفرز الاجتماعية[1].

ولم تكن نظرية بورديو مجرد نظرية تحليلية بل كانت أيضا نقدًا سياسيًا فقد كان ناقدًا شرسًا للنيوليبرالية، وهاجم تدخل منطق السوق في ميادين يفترض أن تكون مستقلة مثل الثقافة والتعليم والإعلام، داعيًا إلى مقاومة تحويل كل العلاقات الإنسانية إلى معاملات تجارية، كما فعل في كتابه "عن التلفزيون" وقد جمع بورديو في مشروعه السوسيولوجي بين العمق الفلسفي والدقة التجريبية، حيث اعتمد في تحليلاته على أدوات إحصائية وميدانية صارمة، وجعل من عمله سوسيولوجيا نقدية ملتزمة بالكشف عن آليات السيطرة والهيمنة وإعطاء صوت للتهميش، وتتميز نظريته بقدرتها التفسيرية الواسعة التي جعلت منها مرجعًا في علوم الاجتماع، والتربية، والانثروبولوجيا، وعلم السياسة وحتى الأدب؛ ورغم الانتقادات التي وجهت له، من بينها صعوبة لغته أو ميله لبعض الحتمية، فإنّ مساهمته النظرية والمنهجية تعد من الأهم في الفكر الاجتماعي المعاصر، لأنها تقدم فهمًا عميقًا ومركبًا لكيفية اشتغال السلطة داخل المجتمع، ليس فقط عبر المؤسسات الرسمية بل أيضًا داخل العقول والأجساد.[2]

[1] نور الدين العياري، **"بيار بورديو: سوسيولوجيا التمايز الاجتماعي والثقافي"**، بيروت، دار الكتاب الجديدة، 2015، ص 50-60.

[2] نور الدين العياري، نفس المرجع السابق، ص 60-65.

الفصل الأول:

المسكن والفضاء السكني

(مدخل نظري تفسيري)

1. تعريف المسكن:

يمكن استنباط مفهوم المسكن من خلال المعنى اللفظي لكلمة المسكن، فكلمة المسكن أو السكون وتعني التوقف عن الحركة وهدوء النفس[1]، فقال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِے جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ (67)﴾[2]، وأيضًا ﴿وَمِنَ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا (20)﴾[3]، وكلمة السكن تعني كل ما سكنت إليه واستأنست به[4] فقال الله تعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنا (80)﴾[5] وأيضا ﴿وَجَٰعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنا (97)﴾[6]، أما كلمة السكينة فتعني الطمأنينة والاستقرار والرزانة والوقار[7] فقال الله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِے أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِے قُلُوبِ ٱلْمُومِنِينَ (4)﴾[8] وعن كلمة "السكنى" فتعني المسكن وعن كلمة السكينة فتعني الطمأنينة.

ومما سبق فإن المسكن بالمفهوم العام هو خلية الإنسان ومقره الخاص بالدرجة الأولى، وهو مكانه الآمن وملاذ من العالم الخارجي ومن طبيعة المناخ شديد الحرارة أو قارص البرودة، وأيضًا مأواه من الضغوط الخارجية، المسكن بالمفهوم المعماري هو حيز فراغي محدد بعناصر ثابتة تتمثل في الحوائط والأسقف والأرضيات وعناصر أخرى شبه ثابتة أو متحركة تتمثل في الأثاث[9].

أما المسكن بالمفهوم العمراني فهو حيز مكاني مخصص يمثل بيئة الإنسان المحمية التي يتعايش معها وداخلها ويتفاعل معها بمرور الوقت ليصبح جزءًا لا يتجزأ منها، فهو مركز ممارسة الأنشطة الحياتية الأساسية كالنوم، الطعام، المطبخ، والاستحمام وقضاء الحاجة والغسيل، والمذاكرة ومشاهدة التلفزيون واستقبال الزوار... إلخ، وأيضًا مكان تقوية وتأمين الروابط الأسرية وتنشئة الأبناء والعلاقات الحميمية مع الجيران والأصدقاء.[10]

---

[1] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، **"تأثير البعد الاجتماعي والصحي والنفسي لتوجيه تصميم المسكن الملائم والتجمعات السكنية، وزارة التعمير والاسكان والمجتمعات الجديدة"**، مركز البحوث والاسكان والبناء، أكاديمية البحث العلمي، ص7.

[2] القرآن الكريم، سورة يونس، آية 67.

[3] القرآن الكريم، سورة الروم، آية 20

[4] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72.

[5] القرآن الكريم، سورة النحل، آية 80.

[6] القرآن الكريم، سورة الأنعام، آية 97.

[7] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72.

[8] القرآن الكريم، سورة الفتح، آية 04.

[9] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72.

[10] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72.

ولما يمثل المسكن من مركز هام بين العناصر الأساسية في حياة الإنسان كالغداء، الكَسَاء، العمل، المواصلات، التعليم، الصحة والترفيه، فإن له تأثير مباشر على راحته وسلامته النفسية بل وعلى سلوكه وعمله في جميع مراحل العمر من الطفولة إلى الشيخوخة، فالمسكن يمثل جذور الإنسان وعلاقته بالمكان فهو ذكرياته (الطفولة، النمو، النشأة) وتعبير عن اتصاله بالماضي، ويمثل حاضره تعبير عن إثبات ذاته وانتمائه في المجتمع الوصل بينه وبين البيئة المحيطة.[1]

وقد يختلف المسكن من حيث الشكل والحجم والمكان وأيضًا من حيث المفهوم العام، إلا أنه يمثل قيمة إنسانية تعكس بعدًا ثقافيًا لفكر الإنسان ونظرته لنفسه وذوقه واهتماماته وشخصيته فيما يتعلق بصورته اتجاه المسكن وطرق إنشاءه وإعداده وتنسيقه وتوجيه وترتيب فراغاته "ZONING" وأسلوب الحياة السكني...، إنما يعكس بعدًا اجتماعيا يشمل التكوين الأسري والحياة الاجتماعية، وعلاقات والتفاعلات الاجتماعية وعلاقات الجيرة، والمعتقدات الدينية وممارستها والأدوار المنزلية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير تكنولوجيا العصر والارتباط الوثيق بها، وما للجانب الاقتصادي ودخل الأسرة من تأثير مباشر على تنسيق الفراغات والمقتنيات.[2]

بالإضافة إلى البعد السيكولوجي الذي يلعب دورًا هامًا في سعادة الإنسان ورفاهيته ورفع كفاءة أداءه، متمثلًا في الثقة بالنفس وتحديد الهوية، والانتماء، وتحقيق الأهداف والطموحات الشخصية، والتعبير عن الملكية وتشخيص الحدود والمكان، وتحقيق الخصوصية ثم تذوق الجمال والتفضيلات الشخصية لشكل المسكن والتفاصيل الداخلية بالإضافة إلى الشعور بالأمن والأمان والحميمة، في إطار المقاييس الإنسانية ونجاح تصميم المسكن من حيث تلبية احتياجات مستعمليه وأيضًا من حيث استيعاب التغيرات والمتغيرات التي تطرأ على الإنسان ومتعلقاته في جميع المراحل، وإمكانية تكيف التصميم مع مستقبل الإنسان، مما يعني كفاءة عالية للفرد وعطاءًا وإنتاجًا أكثر في العمل[3].

المسكن هو المكان الذي يستخدم للإقامة أو العيش فيه، يتضمن المسكن جميع الأماكن التي توفر الحماية والراحة للأفراد مثل المنازل، الشقق، الفيلات، أو أي نوع آخر من المباني التي تستخدم للمسكن، يهدف المسكن إلى توفير بيئة آمنة ومناسبة للعيش، تشمل الاحتياجات الأساسية مثل النوم والطعام والراحة.

[1] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72.

[2] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72-73.

[3] أ.م.د دينا كمال الدين شعيب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 72-73.

2. عناصر المسكن:

الشكل رقم (01): يبين عناصر المسكن الأساسة

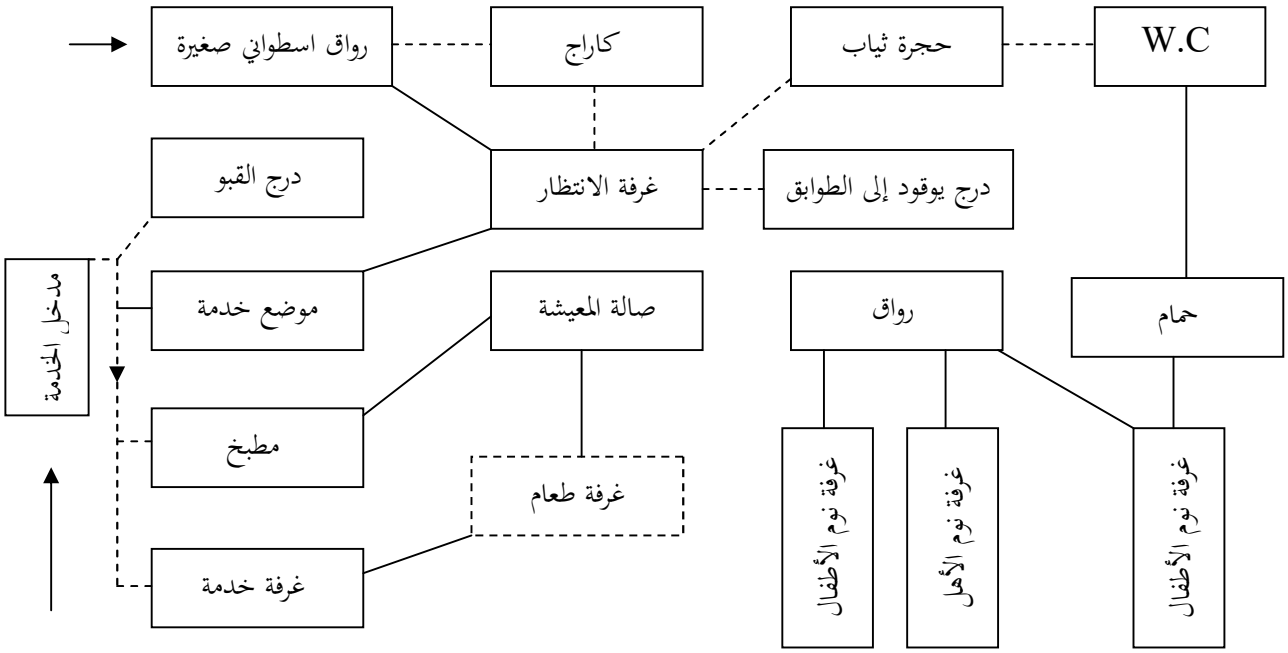

المصدر: https://www.scribda.com.

مبدأ الخصوصية: عند البدء في تأثيث المسكن وتخصيص الأماكن الأساسية فيه لابد أن نراعي مبدأ مهم، وهو الخصوصية وهي تنقسم إلى:

1- الخصوصية الداخلية: نعني بها فصل الخاص بالزوار عن أجزاء المسكن الداخلية حتى تكون هناك حرمة باقي أجزاء المسكن.

2- الخصوصية الخارجية: تتمثل في عزل المسكن عن البيئة الخارجية المحيطة به، وذلك باستخدام وسائل الفصل المختلفة الي من أهمها الزجاج العازل أو الستائر... وغيرها.[1]

[1] https://www.scribda.com.

3– الأسس التصميمية للمسكن:

عناصر الوحدة السكنية:

الشكل رقم (02): يبين الأسس التصميمية للمسكن (عناصر المسكن)

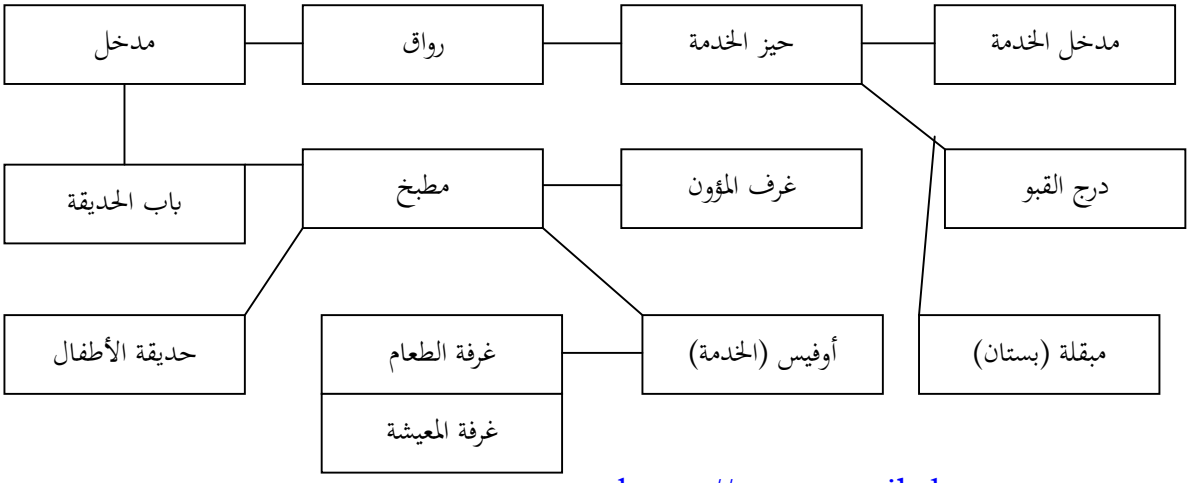

المصدر: https://www.scribda.com.

3. أبعاد المسكن:

للمسكن ثلاثة أبعاد أساسية مهمة لبنائه حتى يؤدي وظيفته على أكمل وجه ويساهم في إيجاد بيئة محفزة على العطاء الإنساني فكريًا وماديًا، ونشير إلى أن هذه الأبعاد توضح لنا بعض الممارسات الخاطئة في البناء نجدها في تحليل أبعاد المسكن. [1]

وهذه الأبعاد الأساسية الثلاثة هي:

- البعد الاجتماعي؛
- البعد الهندسي؛
- البعد الاجرائي.

[1] سلوى محمد سعيد، **"الاسكان والمسكن والبيئة"**، دار الشروق، جدة، 1986، ص 53.

1.3. البعد الاجتماعي:

المقصود بالبعد الاجتماعي تلك المعايير الاجتماعية المؤثرة في تصميم وتشييد المسكن، وهذه المعايير تأخذ بأسس عملية تصميم وبناء المسكن والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1.1.3. النمطية: المسيطرة على التصميم والتشييد وذلك بسبب مجارات الآخرين وتماشيًا مع وضع سائد في حقبة معينة، فنجد في كل فترة معينة ما بين كل خمسة أعوام إلى عشرة أعوام يعود نمط معين من أنماط التصميم ومواد البناء ومن أمثلة ذلك زوايا قائمة ثم تحول النمط إلى زاوية دائرية وهكذا فيما يخص عنصر معين[1]، وفيما يخص العناصر الأخرى تتكرر نفس الدورة في أعمال الواجهات من تصميم ومواد الطلاء وغير ذلك.

2.1.3. الاحتياط للمستقبل: هو أن يفكر الفرد في تغيير وظيفة المسكن مستقبلا، فقد يتحول المسكن إلى وحدات للاستثمار، وقد يحوله إلى مبنى إداري أو تجاري أو غير ذلك مما يجعله يضع من الاحتياطات والمبالغات ما يرفع التكلفة ويحيد بالمسكن عن وظيفته.

3.1.3. التعميم وعدم مراعاة خصوصية المكان والزمان: فنجد أنّ نوعية التصميم والبناء في الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط، وفي السهول والجبال وفي المناطق الباردة والحارة والمعتدلة والجافة وذات الرطوبة، كما في المدينة والقرية واحدة، كما أن نفس النوعية تطبق في مساكن المراكز الحضرية وفي الأرياف ولم تؤخذ تلك الاعتبارات في الحسبان، كما أن الاعتبارات الزمنية في تغيير أنماط الأسرة وتغيير سبل العيش والتحول في عدد وتكوين أفراد الأسرة عما كان سابقًا أيضًا لم تؤخذ كما ينبغي في مسألة المسكن.[2]

4.1.3. الاعتقاد الزائد بالمعرفة: وهو قناعة الفرد بأنه أدرى بشؤونه وهو يعرف بالضبط ما يريد حتى في المسائل الفنية التي يجعلها، فنجده يحول وظيفة المعماري والمهندس من مهمة التفكير والابتكار إلى مجرد منفذ لتعليمات يصدرها بحجة المعرفة كما أسلفنا وبحجة أن المال ماله وله الحق فيما يشاء، وهذا مرتبط بالوعي الاجتماعي الثقافي.[3]

5.1.3. التركيز على الفرغات المعمارية للضيافة: من مجلس للرجال وآخر للنساء وصالة طعام وربما صالتين وغرف نوم للضيوف بالرغم من تناقص استخدامها خصوصا في المدن لظهور بدائل أخرى كثيرة مثل صالات المناسبات والنوادي والمطاعم والفنادق.

---

[1] سلوى مُحَمَّد سعيد، نفس المرجع السابق، ص 53.

[2] سلوى مُحَمَّد سعيد، مرجع سابق، ص 53.

[3] سلوى مُحَمَّد سعيد، مرجع سابق، ص 53-54.

2.3. البعد الهندسي:

ويقصد بهذا البعد ما يتعلق بأمور الهندسة والعمارة في مسألة السكن، وهذه نوردها في النقاط التالية:[1]

1.2.3. التصميم المعماري: وهو تحويل المتطلبات الوظيفية إلى أشكال وفراغات معمارية ذات علاقة تكاملية فيما بينها، هذه الفراغات إما أن تصمم حسب الوظيفة المطلوبة لكل فراغ أو أن تصمم وفق مؤثرات أخرى قد تكون شخصية أو اجتماعية، والملاحظة لأعمال التصميم يجد أن المؤثرات الشخصية والاجتماعية طاغية في موضوع التصميم حتى نتج عن ذلك كثيرا من الزيادات في العناصر والتضخيم لمساحتها مما أوجد عناصر لا تؤدي وظيفتها بكفاءة أو لا تؤدي أي وظيفة، كما أن الفصل التام داخل[2] مسكن بين الرجال والنساء في مرحلة التصميم يترتب عليه تكاليف كثيرة في المواد المعمارية، كالأبواب والجدران وما يتبعهما وزيادة في المساحات بالرغم من أنّ هذا الفصل من الناحية الوظيفية محدودة بزمن قصير جدًا وهو تواجد ضيوف وكان من الممكن تحقيق الفصل في هذه الأوقات المحدودة عن طريق حلول إبداعية وابتكارات مدروسة أقل تكلفة وتضفي على المسكن مسحة جمالية هو بحاجة إليها، يضاف إلى ما سبق من استيراد أنماط جمالية من بيئات مختلفة ومناخ مغاير لمجرد التفرد ولفت الانتباه.[3]

2.2.3. التصميم الهندسي: وهو يشمل النظم الإنشائية والكهربائية والميكانيكية التي تكمل التصميم المعماري وتجعل من المسكن بيئة مريحة لساكنيه، فالنظام الإنشائي السائد هو نظام الهيكل من قواعد وأعمدة وهذا النظام المكلف، يضاف إلى ذلك أن التصميم الإنشائي يبنى على دراسات عملية تربة الموقع مما يجعل التصميم الإنشائي يقوم على فرضيات محافظة جدًا الأمر الذي يؤدي إلى مبالغة في الاحتياطات المكلفة جدًا.

أما النظم الكهربائية فترى كثيرًا من المبالغات ذات التكلفة العالية، فالإسراف في الإنارة واضح جدًا وبشكل جلي فنجد كثرة المصابيح في جميع أرجاء المسكن وبنفس قوة الإضاءة وفي أماكن لا تحتاج إلا لترى السير من الضوء وكأن الإضاءة الصناعية عنصر زخرفة معمارية يضاف لذلك استخدام أنظمة كهربائية متطورة بالرغم من عدم الحاجة إليها.[4]

[1] سلوى محمد سعيد، مرجع سابق، ص 54.

[2] سلوى محمد سعيد، مرجع سابق، ص 54.

[3] سلوى محمد سعيد، مرجع سابق، ص 54.

[4] سلوى محمد سعيد، مرجع نفسه، ص 54.

تأتي بعد ذلك الأنظمة الميكانيكية وهذه الأنظمة تشمل التكييف بشقيه (التبريد والتدفئة) وكذلك الأنظمة الميكانيكية الأخرى كأنظمة التزود بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي وغيرها من الأنظمة التي تقع تحت هذا التصنيف، ففي هذا الجانب نجد المبالغات الكثيرة خصوصًا في موضوع التكييف والتدفئة.

3.2.3. التنفيذ: وهو المرحلة الأخيرة في تشييد المسكن، وهذه المرحلة تبرز أهميتها في مجال ارتفاع التكلفة لسببين: [1]

1.3.2.3. السبب الأول: غياب مواصفات دقيقة ومدروسة، هذا ما يؤدي إلى المساهمة في إدخال مواد إنهاء المبنى ذات كلفة غالية لأن توفيرها يكون وليد الخطة الحاجة إليها مما يؤدي إلى الشراء الغير مدروس والاعتماد على المواد المتوفرة في هذه الفترة وعلى ضوء محددات السوق وبراعة التسويق ومجارات المودا السائدة من المواد قد تكون داخلية أصلًا على تصميم المبنى مثل إستخدام القرميد والأسطح المائلة المقلدة من بيئات أخرى، يضاف إلى ذلك تعديلات التي يتم إدخالها كالقبب وغيرها.[2]

2.3.2.3. السبب الثاني: إهمال جانب الإشراف على التنفيذ بشكل علمي ومنهجي صحيح فيؤدي إلى ضعف الجودة وضعف منهجية التعديلات والتغيرات التي يتم إدخالها أثناء التنفيذ مما يجعلها تتم بأعلى تكلفة ممكنة.

3.3. البعد الإجرائي:

يقصد بالبعد الإجرائي المسائل المتعلقة بالنظم واللوائح المالية والإدارية التي تطبق على تصميم وبناء المسكن من قبل الجهات الرسمية، وفي هذا السياق نرى أن المسكن تأثر تأثيرًا مباشرًا بالجهات المسؤولة للبناء والمشرفة عليه منها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة بالبناء والتشييد فيجب إذن الإبتعاد عن مختلف الممارسات الخاطئة وتوظيف تلك الأبعاد بطرق عملية وعلمية وفنية[3].

4. خصائص المسكن:

1.4. نوع المسكن: وهي خصائص التي تحدد هيكل المسكن، على سبيل المثال خصائص المنزل المنفرد، منزل شبه منفصل، أو شقة أو عمارة أو منزل مستقل.

[1] سلوى محمد سعيد، مرجع نفسه، ص 54.

[2] سلوى محمد سعيد، مرجع نفسه، ص 54.

[3] سلوى محمد سعيد، مرجع نفسه، ص 55.

2.4. الغرفة: تعتبر عدد الغرف في المسكن، وهي عبارة عن منطقة مغلقة داخل المسكن منتهية البناء ومناسبة للسكن على مدار العام.

3.4. غرف النوم: الغرفة جميع الغرف المصممة والمفروشة كغرف النوم، وتستخدم أساسا لأغراض النوم، على الرغم من أنّ الاستخدام قد يكون عرضيًا كغرفة نوم احتياطية.[1]

4.4. المياه المنزلية: يعبر الماء عن الحياة فهو الصعب الرئيسي لحياة كل كائن، ففي المسكن تستعمل للشرب والاستحمام وغسل الأواني والملابس والتنظيف اليومي، ويجب أن يكون متوفر بشكل كافي وذات جودة عالية، في بلادنا تسمع الكثير عن عدم توفر الكمية اللازمة من الماء خاصة في العمارات فطوابقها الأخيرة لا يصلها الماء أبدا دون استعمال المضخات، هذا ما يضطر الأسر إلى شراء صهاريج المياه وتكون في الأغلب غير مراقبة من المصالح المعنية[2].

5.4. الصرف الصحي: هي قنوات لصرف المياه المستعملة والقدرة من داخل المنزل إلى الحفر الخاصة بكل مسكن، وتعد هذه القنوات بناءات تحتية أساسية تطهر في أدوات التعمير، ويتم التصريف الصحي للمياه عبر نوعين من القنوات هي: الموحدة والمنفصلة، وهذه الأخيرة هي أكثر استعمالا في المنشآت الحديثة وبشكل واسع؛ كما نشير إلى أنّ هذه الشبكات التحتية تفرز الكثير من المشاكل كونها مصدر للأمراض المختلفة والروائح المزعجة، كذلك عند إنشائها فهي تتطلب تكلفة باهضة، هذه الأخيرة هي السبب في أنّ تكون أغلب المساكن البناء الفوضوي لا تتوفر على صرف صحي، وهذا يطرح انشغالا كبيرًا لدى المختصين في مجال العمران وتسيير شؤون المدينة لكونها تكلف أكثر من العناصر الأخرى في الوقت والمال[3].

6.4. الطاقة الكهربائية والغازية: أغلب الأعمال المنزلية تحتاج إلى توفير هاتين المادتين من أجل أداء كل الأجهزة لوظائفها كالطهي، التسخين، التبريد وتشغيل كل الآلات الكهرومنزلية[4].

[1] هالة لبرار، **"الأسرة والمسكن بالمدينة الصحروية (دراسة ميدانية مقارنة بين المسكن الحديث والمسكن التقليدي) زاوية العابدية"**، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 62.

[2] هالة لبرار، نفس المرجع السابق، ص 62.

[3] هالة لبرار، نفس المرجع السابق، ص 62.

[4] لبرار هالة، مرجع سابق، ص 63.

5. وظائف المسكن:

إن الحياة الاجتماعية بالنسبة للفرد أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنها وبدونها تعتبر الحياة ضربًا من الخيال نتيجة لحالة الإنسان الطبيعية وتكوينه للواقع البشري أثر كبير في تحديد التطلعات وفي ظهور حاجات جديدة وفي تغيير سلم القيم، إن نوع السكن وشكله المتعلقة بالحياة اليومية وتوضح أيضا العوامل الطبيعية والنفسية التي يستجيب لها.

1- من كان يعيش على الصيد والقنص إستحل لنفسه من الكهوف الصخرية مسكنا له.

2- ومن كان يشتغل راعيا للأغنام والإبل حيث لا كهوف ولا أشجار غزل، صنع مأواه من جلود الحيوان والصوف.

3- من كان يعيش على الزراعة استخدم فروع الأشجار لصنع مأوى واستخدم كذلك الطين للغرض نفسه.[1]

هذه الطرق الثلاث التي فكر فيها الانسان الأول في صنع مأواه، وبعدها مباشرة بدأ يعطي لمسكنه ما يخلو له من عناصر زخرفية، ثم تطورت هذه المساكن على مر العصور وتقدم فن العمارة مع تقدم العلوم الهندسية وأصبح لزاما على الانسان أن يفكر في إيجاد مسكن لا كمأوى فقط ولكن مداد جميع أفراد الأسرة بالحاجات الأساسية والغذاء والصحة والنظافة والاستقلال وتوفير الخدمات المختلفة، وعلى هذا الأساس من التحليل يتبين أن المسكن فضاء تتجمع فيه مجموعة من التقاليد والممارسات، هذه الممارسات نلاحظها في كل يوم وهي تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث الاختلاف في النظرة القيمة الخاصة بالمجال والفضاء.[2]

لقد اختلفت وجهات النظر وتعددت الآراء وتنوعت بؤر الاهتمام وتباينت المصالح حول دراسة موضوع المسكن والإسكان ومدى توفر المسكن للفرد وكيفية توافره.

ومن الذين لفت انتباههم هذا الموضوع بالبحث والدراسة "روبير لورد Robert LeroUx" حيث يوضح في دراسته حول إيكولوجية الإنسان أن المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:

1- يقي الفرد من العواصف والأمطار والثلج والشمس؛

2- يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي؛

[1] داحي اسماعيل، **"التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي وأثره على نمط الأسرة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا"**، ورقلة، 2022، ص 113.

[2] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 113.

3- يحافظ على الأشياء السرية.[1]

أما "جاكلين بارماد JAQUELINE PARMADE" فتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية:

1- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي وتشرح هذه العبارة في قولها التالي: «لا يراني أحد إلا في حالة التي أريد فيها ذلك»، لا يجب على المسكن أن يفسح المجال بضرورة الاتصال مع الغير ويجب أيضا أن يقدم إمكانية لا مبالاة وعدم الاهتمام بالغير.

2- وظائف حفظ "الأنا" في وسط مجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من الأعضاء العائلة الاستقلال.

3- وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي يجب على المسكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال، ويوفر مكانًا للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي، ويجب أن يوفر أيضا مجالًا يسمح لكل عضو من الأعضاء أن يقوم بدوره وأن يتطور.

4- وظائف الاستقبال، الحياة الاجتماعية، التنظيم الحر للمجالات، وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية (مكان للغسالة، وآخر للمكيف...).[2]

يرى "بيار جورج Pierre George" أن المسكن لا يقدم الوظيفة العضوية فقط بل يعتبر عنصرًا أساسيا في الربط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي (الذي يعتبر قي نفس الوقت وسطًا ثقافيًا وحضريًا)، ويربط الصلة اليومية بالإطار التاريخي والجمالي والوظيفي مما يضع نموذجًا من الانسانية.

تذهب "إليزابيث وود elizabeth wodd" إلى أن المسكن الجيد يسمح للعائلة أن تحفظ وتصون الشرف وعزة النفس ويسمح بالتجمع (لا يحتم الانفصال)، يلبي جميع الأعمال اليومية، به مجال إضافي يسمح بطموحات أخرى.[3]

[1] داحي اسماعيل، المرجع السابق، ص 114.

[2] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 114.

[3] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 114.

6. أنماط المسكن:

يمكن إعطاء نمطين للمسكن وهما المسكن الريفي والمكسن الحضري.

1.6. المسكن الريفي:

عبارة عن مسكن كبير وواسع مصنوع بمواد بناء محلية ذات تكلفة بسيطة وهذا النمط يجمع بين التقليدي والمتطور، وكثيرا ما يتخذ هذا المسكن الطابع التقليدي وذلك ببنائه الأرضي ويتوسطه بالداخل فناء أو حوش وبه سلالم تؤدي إلى السطح، وتشكل الغرف حلقة دائرية أو رباعية تطل على هذا الفناء بواسطة أبواب والنوافذ، هذه الغرف منها ما هو مخصص للنوم ومنها ما هو مخصص للضيوف وأخرى للمؤونة، يوجد فيه جانب خاص بالنساء، ولقد راع المصممون هذا النوع من المساكن تفاصيل التقاليد الاجتماعية فلا يوجد مثلا مدخل مسكن مقابلا لمدخل مسكن آخر.[1]

2.6. المسكن التقليدي الصحراوي:

فهو مقسم إلى الباب وبيت الضياف وأمامه وسط الدار (الحوش) أما الغرف التي تعرف باسم المخازن فهي أماكن مخصصة لنوم أفراد العائلة والخزين مكان مخصص لتخزين المؤونة وغرفة الاستقبال تفتح على السقيفة بها مدخل واحد وهي متوسطة الحجم، نجد بها نافذة صغيرة تطل على الشارع به، في بعض الأحيان يوجد به طابقان أرضي وعلوي، الطابق العلوي به غرفة واحدة غالبا الأغراض التي تستعمل من أجل الالتقاء في السهرات الصيفية وللنوم على السطح خلال فصل الصيف، وللربط بين الطابق السفلي والسطح توجد سلالم ضيقة، ونجد قبب وأقواس شيدت بواسطة جريد النقل، وقد شيدت هذه المساكن مراعاة للعلاقات الاجتماعية وقيم الدين والأخلاق الحرمة، الجيرة، وللحوش أو وسط الدار أكثر من فائدة فهو يوفر مساحة تمارس فيها الأنشطة المنزلية والتي كانت كثيرًا ما تفضل ربة البيت أن تؤديها خارج المسكن مثل غسيل الملابس حيث كانت الكثير من النسوة تؤدينه على المجاري المائية، ويمثل

[1] أحمد هداجي، "**التحضر وأثره في تغير العلاقات الاجتماعية –دراسة حالة المدينة الجديدة الشيخ سيدي مُحَمَّد بلكبير أدرار–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2023/2022، ص 149-150-151.

الحوش أيضًا مكانا يلتقي فيه الجيران ويلهوا فيه الأطفال ويلتقي فيه أهل البيت بضيوفهم وتبادلت فيه النسوة أطراف الحديث[1].

إنّ ما يميز المسكن التقليدي أو الريفي هو التقارب الشديد، حيث يتحقق الحضور المشترك مما يزيد في الألفة والمودة، لأن معدلات التلاقي اليومي عالية، ويسود فيها التعامل وجها لوجه ومن ثم تتصف الحياة اليومية بنوع من الديناميكية فالبيت العربي العتيق يوجد فيه الفناء الداخلي وسط الدار تنفتح عليه جميع غرف الدار وفضاءاتها، وهذا تعبير عن حالة التقارب والتلاحم الاجتماعي لأفراد ذلك البيت على عكس الأحياء الجديدة التي تتوفر بها المساكن الحديثة ذات النمط العصري والتي تتواجد بها فئات اجتماعية ذات خلفيات متعددة، هذا التنظيم المكاني يقلل من مظاهر التفرقة والتوتر الاجتماعي ومن شأنه تحقيق الروابط بين الناس وإكتساب الأفراد شعور بالثقة بالنفس ومن ثم الاندماج والانسجام مع الآخرين.[2]

3.6. المسكن الحضري:

ويقصد بهذا النوع العمارات أو المساكن الجماعية في التجمعات والأحياء السكنية الحديثة حيث برزت أنماط معمارية شاذة في بناء المسكن أو المنزل بعيدة كل البعد عن معطيات البيئة الطبيعية أو القيم التاريخية والاجتماعية الريفية والاقتصادية للسكان، وقد أدت الاستعانة بالمخطط المعماري الأوروبي واستيراد مواد البناء المتطورة واستخدام الأساليب العصرية في البناء إلى إيجاد بنية معمارية وحضرية، لا تتلاءم ولا تتوافق مع الظروف المكانية والاحتياجات البشرية المحلية.[3]

وبدأت المباني الجديدة تشيد بالإعتماد على مواد بناء حديثة وفقدت البيوت التقليدية تلك اللمسة التقليدية التي كانت تعبر عن ذوق أصحابها وعن احتياجاتهم الثقافية الخاصة وبانت هندسة البيوت تعكس أنماط شبه موحدة لا تخضع للمقاييس المحلية بقدر ما تخضع للمقاييس العالمية، ضف إلى هذا فإن أغلب هذه المساكن ساهم بشكل كبير جدًا في إزدياد الفردية وضعف العلاقات القرابية وعلاقات الجيرة، حطم التعاون الاجتماعي بين الأفراد.[4]

[1] أحمد هداجي، نفس المرجع السابق، ص 151.

[2] أحمد هداجي، المرجع السابق، ص 151.

[3] أحمد هداجي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[4] أحمد هداجي، نفس مرجع، ص 151.

7. مفهوم الفضاء:

يعّد الفضاء في العلوم الاجتماعية من المفاهيم المركبة والمعقدّة التي يصعب اختزالها بعد واحدٍ فقط، إذ يفهم على أنّه مجرد حيز مادي أو إطار جغرافي صامت تنجز فيه الأفعال الإنسانية، بل يُنظر إليه باعتباره بناءًا اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا ينبثق من شبكة العلاقات التي تنسجها الجماعات والأفراد داخل المجتمع، فالفضاء ليس محايدًا ولا منفصلًا عن العلاقات الاجتماعية، بل هو نتاج لتفاعل التاريخ، والسياسات، والسلطة والاقتصاد، والثقافة؛ وهو يتشكل وفقًا للتوزيع الاجتماعي للسكان، ولتصوراتهم وتمثلاتهم، وللكيفية التي يتفاعلون بها مع هذا الفضاء وينتجون من خلاله معاني جديدة ودلالات رمزية.

ولا يقتصر الفضاء على كونه وعاءً يحتضن الأنشطة اليومية، بل بتحول إلى وسيلة لتجسيد التمايزات الطبقية، وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال تموضع الفئات الاجتماعية داخله، وتوزيع الخدمات، ونوعية البناء، ومظاهر العمران، ودرجات الإندماج أو الإقصاء.[1]

في السياق الحضري تحديدًا، يغدو الفضاء مرآة تعكس البنية الاجتماعية والتاريخية للمدينة، إذ لا يمكن قراءة الأحياء والمناطق العمرانية خارج السياق السوسيواقتصادي الذي نشأت فيه، فكل حي يحمل في طياته رموزًا ودلالات تُعبّر عن هوية ساكنيه، وعن مكانتهم في السلم الاجتماعي، وعن العلاقة التي تربطهم ببقية مكونات المجتمع الحضري، وبالتالي فإن دراسة الفضاء تستوجب تحليلًا شاملًا يُراعي البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي، ويأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات التغير والتحول داخل المجتمع، وبناءً على ذلك لا يمكن اعتبار الفضاء مجرد خلفية محايدة، بل هو عنصر فاعل ينتج العلاقات الاجتماعية والتحولات الحضرية.[2]

يُعَّرف الفضاء بأنه الامتداد الذي يشغل الأشياء أو يحدث فيه التفاعل بين الكائنات والعناصر المختلفة، وهو ليس مجرد حيز مادي فارغ، بل قد يكون منظمًا أو مخصصًا لوظائف اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية معينة، في علم الاجتماع يُنظر إلى الفضاء كإطار يؤثر ويتأثر بالممارسات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

[1] بن عاشور علي، **"الفضاء والتحولات الاجتماعية في المدينة العربية"**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 29.

[2] بن عاشور علي، نفس المرجع السابق، ص 29.

8. خصائص الفضاء:

يتميز الفضاء الحضري بجملة من الخصائص البنيوية والسوسيولوجية التي تجعله مختلفًا عن غيره من الفضاءات الاجتماعية الأخرى، حيث يعد الفضاء ديناميكيا متحركًا يخضع باستمرار لتحولات بنيوية عمية ناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، هذا الطابع الديناميكي لا يتجلى فقط في شكل التحولات المادية كالنمو العمراني والتوسع الحضري، بل يشمل أيضا التحولات في أنماط الاستخدام والتوزيع السكاني والبنية الطبقية للمجتمع.

فالفضاء الحضري هو نتاج لعلاقات إنتاج وتنظيم اجتماعي تساهم في بلورة بنيته وتحديد ملامحه، ما يجعله فضاءً مشحونا بالدلالات والمعاني الرمزية المرتبطة بالهوية والانتماء والمكانة الاجتماعية.[1]

ومن أبرز خصائص الفضاء الحضري أيضا تعدديته وتنوعه، إذ تُسهم المدينة بوصفها نقطة التقاء للفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، في إنتاج فسيفساء من الأحياء والمناطق التي تتباين من حيث الوظائف، البنية التحتية، ومستوى العيش، وهذا التباين يكرّس بدوره مظاهر التمايز الاجتماعي داخل الفضاء الحضري، حيث تظهر أحياء النخبة إلى جانب الأحياء الفقيرة أو المهمشة، في انعكاس واضح للتراكبية الطبيعية والعلاقات اللامتكافئة بين السكان؛ كما يعبّر الفضاء الحضري عن علاقات السلطة من خلال سياسيات التهيئة والتخطيط العمراني التي ترسي أنماط معينة من السيطرة والهيمنة على الفضاء وتنتج تفاوتًا في فرص الوصول إلى الموارد والخدمات بين مختلف الفئات.[2]

علاوة على ذلك، لا يُعد الفضاء مجرد وعاء للأنشطة الاجتماعية، بل هو عنصر فاعل في تشكيل السلوك الإنساني وفي بناء التصورات والتمثلات الاجتماعية فالبيئة العمرانية، فخصائصها الرمزية والتنظيمية تؤثر بشكل مباشر في وعي الأفراد وتصوراتهم لأنفسهم وللآخرين، كما تلعب دورًا مهمًا في صياغة الهوية الاجتماعية للأفراد والجماعات؛ لذلك فإن الفضاء لا يُفهم فقط من خلال مكوناته الفيزيائية بل ينبغي تحليله من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية التي تُعيد إنتاجه وتعيد تشكيل معانيه باستمرار، في إطار سياقات اجتماعية واقتصادية متغيرة.[3]

---

[1] درويش عبد الرحمن، **"المدينة والفضاء الاجتماعي"**، دار الفكر الجماعي، القاهرة، 2012، ص 88.

[2] درويش عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 88.

[3] درويش عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 88.

9. أنواع الفضاءات:

ينقسم الفضاء إلى عدّة أنواع رئيسية بحسب طبيعته ووظيفته الاجتماعية والرمزية، ويمكن تصنيفه إلى فضاء عام، فضاء خاص، فضاء رمزي وفضاء افتراضي.

1.9. الفضاء العام:

هو ذلك الحيّز المشترك الذي يتاح فيه التفاعل والتواصل بين مختلف فئات المجتمع، ويشمل الساحات العمومية، الشوارع، الحدائق، والمراكز التجارية؛ ويعد هذا الفضاء مجالًا للنقاش والتعبير والمشاركة الاجتماعية، كما يُعتبر فضاءً ديمقراطيًا بامتياز، رغم أنّه في كثير من السياقات يُعاد تشكيله بحسب التراتب الطبقي وهيمنة السلطة.[1]

2.9. الفضاء الخاص:

يتمثل في الحيّز المغلق الذي تملكه وتتحكم فيه جهة معينة أو فرد، كالمنزل أو المكتب أو الحقل الخاص، ويُعدّ مجالًا للحميمية، تُمارس فيه العلاقات العائلية والمهنية بشكل محكوم بالخصوصية والانغلاق، ويشكّل امتدادًا لهوية الفرد ومكانته الاجتماعية.[2]

3.9. الفضاء الافتراضي:

الذي يتجسّد من خلال التفاعلات الاجتماعية داخل الوسائط الرقمية مثل شبكات التواصل الاجتماعي، المنتديات والمواقع الالكترونية، حيث تُبنى شبكات علاقات وتفاعلات توازي يل تتجاوز أحيانا الفضاء الواقعي، وتؤثر في تشغيل الهوية والانتماء والممارسات الاجتماعية، وتكمن أهمية هذا التصنيف في كونه يُبرز كيف أنّ كل نوع من هذه الفضاءات لا ينتج فقط أنماطًا مختلفة من العلاقات الاجتماعية، بل يُساهم أيضا في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية والمكانية ضمن المجتمع الحضري.[3]

[1] بن مسعود عبد الحق، الفضاء الاجتماعي والهوية في المجتمع الحضري، دار خليف، الجزائر، 2014، ص 65.

[2] بن مسعود عبد الحق، نفس المرجع السابق، ص 65.

[3] بن مسعود عبد الحق، نفس المرجع السابق، ص 65.

4.9. الفضاء الرمزي:

هو الفضاء الذي يتجاوز حدوده المادية ليحمل معاني ودلالات تَرتبط بالهوّية والانتماء والذاكرة، ويُجسّد الأماكن التي تحمل قيمة معنوية عميقة للفرد أو الجماعة، مثل المساجد، المواقع التاريخية أو أحياء الطفولة.[1]

10. الفضاء السكني:

قبل التطرق إلى مفهوم الفضاء السكني ارتأينا من الضروري توضيح مفهوم الفضاء، الذي يحمل في مضمونه معان كثيرة ومرادفات متعددة، فهو المكان، المجال، الحيز...، وإنّ الفضاء كل شيء ولا شيء في آن واحد على حد تعبير "لورديت ريمون R. LEDRUIT" حيث يقول الفضاء إن شأنا كل شيء ولا شيء في نفس الوقت، أو بتعبير آخر شيء قليل وشيء كثير معا، وهذه المفارقة تجد تفسيرها بوضوح في كون جميع الكائنات في علاقة مجالية محضة.[2]

إنّ هذا الفضاء الذي يبدو كلا شيء يصبح كل شيء تقريبا لأنه من طبيعة وجودية ولأننا نعثر عليه في كل الأنحاء، وكلما تحدثنا عن الفضاء أو المجال إلا ونجد أنفسنا نتحدث عن الوجود دون علاقات التواجد فيها باستمرار، كما لا يمكن أن يدرس الفضاء بمعزل عن البنية الاجتماعية.[3]

الفضاء السكني هو المنطقة أو البيئة التي يتم فيها إقامة الأنشطة السكنية، أي المكان الذي يعيش فيه الأفراد أو الأسر، يتضمن هذا الفضاء جميع العناصر المتعلقة باللإقامة والراحة مثل الغرف، والمرافق، والتصميمات المعمارية، وأثاث المنزل، يمكن أن يكون الفضاء السكني عبارة عن شقق سكنية، منازل، أو حتى فيلات، ويختلف تصميمه وترتيبه حسب احتياجات السكان وظروف البيئة المحيطة.

11. تقسيمات الفضاء السكني:

إن الفضاء السكني لا يعد كيانا موحدا، بل هو نسيج متعدد الأبعاد، يخضع لتقسيمات مختلفة تبغا المجموعة من المعايير المرتبطة بالتخطيط العمراني، والتطور التاريخي، والبنية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أولى التقسيمات التي يمكن التطرق إليها، تلك القائمة على الأسس التاريخية، حيث نجد الأحياء القديمة، مثل القصبة أو المدينة العتيقة،

[1] بن مسعود عبد الحق، نفس المرجع السابق، ص 65.

[2] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، المرجع السابق، ص 104.

[3] سوالمية نورية، بووشمة الهادي، نفس المرجع السابق، 104.

والتي تشكل نواة المدينة التاريخية، وغالبا ما تمتاز بتخطيط عضوي غير منتظم، وشوارع ضيقة، وسكنات متلاصقة تعبر عن طابع معماري تقليدي يعكس الثقافة المحلية. في مقابل ذلك، نجد الفضاءات الحديثة التي ظهرت نتيجة التمدين السريع والتخطيط الاستعماري أو ما بعد الاستقلال، وتتميز ببنية منتظمة ومرافق مهيكلة وشبكة طرق مريحة، وهي غالبا نتاج السياسات العمرانية للدولة. كما يمكن تقسيم الفضاء السكني حسب التنظيم إلى فضاءات نظامية مهيكلة مندمجة ضمن المخططات العمرانية الرسمية، وفضاءات غير نظامية أو غير مهيكلة نشأت خارج نطاق التخطيط، وتتمثل في الأحياء العشوائية أو القصديرية التي غالبا ما تفتقر إلى التجهيزات القاعدية والخدمات الأساسية.[1]

ويمكن أيضا اعتماد التقسيم الاجتماعي في تصنيف الفضاءات السكنية، وذلك من خلال ربط مستوى الفضاء بطبيعة قاطنيه، فنجد الأحياء الراقية التي تسكنها الطبقات الغنية، وتتوفر فيها خدمات عالية الجودة، وأحياء متوسطة مخصصة للطبقة الوسطى، ثم الأحياء الفقيرة التي تعاني من التهميش ونقص التغطية بالخدمات الأساسية، وتنتشر فيها مظاهر الهشاشة الحضرية، ويؤدي هذا التمايز إلى خلق فجوات مجالية ترسخ اللامساواة داخل المدينة، وتؤثر على التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المناطق. كما يمكن النظر إلى تقسيم الفضاء السكني من زاوية الموقع الجغرافي، إذ تتركز بعض الفضاءات السكنية في قلب المدينة وتعد مركزية من حيث الوظائف والنشاطات، بينما تقع أخرى في الهوامش أو في أطراف النسيج الحضري، وغالبا ما تكون مخصصة للمشاريع السكنية الجديدة أو مناطق التوسع الحضري غير المنظم.[2]

12. وظائف الفضاء السكني:

يؤدي الفضاء السكني مجموعة من الوظائف المتكاملة التي لا تقتصر على الإيواء فقط، بل تشمل أبعادًا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ونفسية، ما يجعله عنصرا محوريا في حياة الأفراد والمجتمع، فالوظيفة الأولى والأساسية للفضاء السكني هي الإيواء، أي توفير بيئة مادية تضمن الحماية والخصوصية والاستقرار للأسر، وهذا ما يجعله ضرورة حياتية لا غنى عنها.

تؤدي الفضاءات السكنية منها عدة وظائف منها:

[1] موساوي، نور الدين، **"القضاء الحضري في الجزائر: البنية والتطور"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 87 .

[2] بن عمارة عبد الحميد، **"التحولات الحضرية والسكن في الجزائر"**، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 114.

1.12. الوظيفة الاجتماعية: حيث توفر الإطار الذي تتشكل فيه العلاقات الاجتماعية وتنمو فيه الروابط المجتمعية، وهو ما أكده علم الاجتماع الحضري من خلال إبراز تأثير الفضاء في تشكيل هوية الفرد وتفاعلاته اليومية.[1]

2.12. الوظيفة الاقتصادية: حيث يسهم الفضاء السكني في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في السوق العقارية، سعر الأراضي، وجاذبيته للاستثمارات، فضلا عن كونه مجالا لنمو الأنشطة التجارية المرافقة، مثل المحلات والخدمات.

3.12. الوظيفة الرمزية: حيث يعكس الانتماء الطبقي والثقافي لقاطنيه، وغالبا ما يعبر تصميم المسكن وموقعه وتجهيزاته عن المكانة الاجتماعية المعينة.

4.12. الوظيفة النفسية: إذ يمثل السكن المجال الذي يجد فيه الإنسان راحته النفسية واستقراره الوجداني، وهو ما يجعل من تحسين الظروف السكنية أداة فعالة لتحسين جودة الحياة، ويمكن القول إن وظائف الفضاء السكني تتداخل فيما بينها لتحدد مكانة الفرد داخل المدينة.[2]

13. الفضاء السكني والخصوصية الثقافية للمجتمع:

الخصوصية من الأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم المسكن، وقد كانت محل اهتمام فروع معرفية كثيرة وموضوعًا لمقاربات عدة، ومن أحد المفاهيم الانسانية أو العالمية.

ومفهوم الخصوصية عرف تطورًا رافق التطورات التي عرفتها المجتمعات الغربية، ولكن هناك تطورًا في الفكرة الخصوصية في المجتمعات الغربية الحديثة من ذلك الإنفتاح الذي حدث في المسكن في المجتمعات الضواحي المدينة الأمريكية، حيث يكون الباب دائما منفتحًا في وجه كل قادم من الجيران.[3]

ومن وجهتها تتبعت "بيرلا سيرفات غارزون PERLA SERFATY GARAZON" التشكل الاجتماعي للخصوصية في المجتمعات، فمنذ منتصف العصر الوسبط حتى نهاية القرن 17 كانت حياة الخاصة والحميمة مختلطة بالحياة الجماعية وعدم الفصل هذا كان يقوم على تصور معين للعالم ولكن أحداثا ستؤدي إلى العزل بين الخاص والعام وصولا إلى الأفكار المتعلقة بالمنزل في الفترة المعاصرة.

---

[1] الزين محمد، **"جغرافيا المدن"**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2، 2006، ص 36.

[2] بوحسين سعيد، **"تحولات القضاء الحضري في الجزائر"**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 105.

[3] فصلية، علمية، محكمة، **"الثقافة الشعبية، رسالة التراث الشعبي من البحرين إلى العالم"**، العدد 52، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2021، ص 25.

ولكن فهم فكرة الخصوصية التي يقوم المسكن اليوم يقتضي إلقاء نظرة تاريخية عن هذه الفكرة التي تبدو اليوم عالمية وإنسانية وبمقتضاها نكون أسيادا ومالكين لمساكننا، بل أكثر من ذلك إنّ الفرد في مجتمع المعاصر يعتبر أن هذا التملك ضروري لتشكيل هويته وتحقيق ذاته، هذه النظرة التاريخية بإمكانها أن تكشف عن العقليات التي كانت وراء الأحداث التي قادت إلى الفصل بين الخاص والعام كما يحددان اليوم.[1]

14. خصائص المسكن في المجتمع الجزائري:

إن سياسة السكن تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتختلف كذلك داخل نفس الدولة باختلاف الزمان والمكان والتوجه السياسي والإيديولوجي، لهذا السبب نجد أن خصائص سياسة السكن متعددة وكثيرة تختلف بالاختلاف الذي ذكرناه سابقا وهذا نظرا لطبيعة وخصوصية السكن [2]، فإن التعامل مع هذا القطاع الحساس يستوجب سياسة رزينة تأخذ العديد من الخصائص تذكر أهمها:

- لا وجود السياسة سكنية إلا بوجود أراض مخصصة لذلك بالإضافة إلى البحث عن مواد البناء المحلية والتي تكون تكلفتها أقل ومن الممكن أن بعض المواد يتم استيرادها مع إضافة عامل آخر وهو عامل المؤسسات المكلفة بالإنجاز، قد تكون مؤسسات محلية أو وطنية أو حتى دولية، وهذا له علاقة بضخامة المشروع المراد انجازه.
- وضع المخططات العمرانية المناسبة للإنشاء المساكن وحتى المدن الجديدة[3]، وهذا حسب الحاجة إلى السكن بالجزائر مثلا تم الاستعانة بالعديد من الشركات الأجنبية الفرنسية والتركية لإنجاز المساكن وكذا المدن الجديدة كمدينة سيدي عبد الله غرب العاصمة والمدينة الجديدة لبوعينان وكذا المدينة الجديدة لبوغزول.[4]
- العمل على اختيار المناطق السكنية الجديدة، إلى جانب أهمية قربها من مناطق العمل، فضلا عن ضرورة توفير خدمات التعليم والصحة و الترفيه... الخ.

[1] فصلية، علمية، محكمة، الثقافة الشعبية، "**رسالة التراث الشعبي من البحرين إلى العالم**"، العدد 52، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2021، ص 25.

[2] ميلاد حنا، "**أريد سكنا: مشكلة لها حل**"، مكتبة روز ليوسف، القاهرة، مصر 1978، ص141.

[3] قانون رقم: 02-08 مؤرخ في 08 ماي 2002، يتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج ر، عدد 34.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 04-96 المؤرخ في 01 أفريل 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديدة لبو عيدان، ج ر، عدد 20.

والمرسوم التنفيذي رقم 04-07 المؤرخ في 01 أفريل 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديد لبو غزول، ج ر، 20، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 04-275 مؤرخ في 05 سبتمبر 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديدة بسيدي عبد الله، ج ر، عدد 56.

- تقتضي سياسة السكن أن تكون تخطيطاتها لمدد أطول، ثم التنفيذ لمدة مماثلة، وقد تستغرق العملية سنوات، وذلك لصعوبة وتعقد هذا المجال.
- من الأمور التي توجب الحذر عند رسم سياسة للسكن أن المسكن عندما يتم انجازه وفق أي خطة يصعب أن لم نقل مستحيل – تغييره، بمعنى أنه إذا كان لدينا فائض من المساكن في موقع، لا يمكن نقلها إلى موقع آخر قد يكون في أمس الحاجة إليها.
- تتأثر سياسة السكن بمحددات مثل الهجرة التي عادة ما تضغط على واضعي السياسة السكنية لكي يلبوا ويستجيبوا لاحتياجاتهم السكنية والمعيشية، مثلما حدث في سنوات السبعينات بعد نزوح عدد هائل من سكان المرتفعات واستقرارهم في المدن هربا من حالة اللا أمن التي سادت المناطق الجبلية.
- في كل الحالات فإن سياسة السكن تحمل بعدا سياسيا و اجتماعيا معينا، وفق طبيعة نظام الحكم.
- الخاصية التي تذكرها في الأخير تعتبر ذات درجة كبيرة من الأهمية كونها تتعلق بالحفاظ على الحظيرة السكنية الموجودة وبالتالي الحفاظ على أرواح السكان هذا الحفاظ يتطلب منا بذل جهد كبير لصيانة المباني لاسيما تلك التي تم إخضاعها لنظام الملكية العقارية المشتركة والذي كان يخضع قبل تعديل 2014 للمرسوم 83- 666[1]، تجدر الإشارة أن العديد من الدول التي تضع سياسات رشيدة في مجال السكن تربط بين عملية الإنجاز كهدف للحد من أزمة السكن وعملية الصيانة كهدف للحفاظ على المباني وعلى أرواح ساكنيها، ولقد أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها عملية صيانة الحظيرة السكنية المتدهورة جدا بداية من سنة 2008 أين تم انعقاد مؤتمر دولي في جوان 2008 تم فيه التطرق لبعض الخبرات الأجنبية في مجال التسيير والصيانة للحظيرة السكنية بما فيها الأمريكية والأوربية وكذا خبرات جيراننا.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14-90 المؤرخ في 14 مارس 2014، يحدد نموذج لنظام الملكية المشتركة المطبق في مجال الترقية العقارية الذي ألغى المرسوم 83-666 المؤرخ في 12-11-1983 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالملكية المشاركة وتسير العمارات الجماعية تجدر الإشارة هذا إلى أن المشرع ربط نموذج النظام الملكية العقارية المشتركة بمحال الترقية العقارية، وعند البحث والمعين في تعريف.

15. أنماط المسكن في المجتمع الجزائري:

أ- المسكن الفردي: هو المسكن المستقل تماما عن المساكن المجاورة له مدخل خاص، ويمكن أن نجده بنوعين: منعزل، مفتوح على جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا)، مجتمع له واجهات محدودة (مستقل عموديا وأفقيا)، مجتمع له واجهات محدودة (مستقل عموديا فقط).

ب- المسكن نصف جماعي: هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي وعبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها عن طريق الجدران أو السقف، تشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية مثل مرافق السيارات، والمساحات العامة ولكنها مستقلة بين الداخل[1].

ج- المسكن الجماعي: هو عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن، لها مدخل مشترك ومجالات خارجية مشتركة، وهو يعتبر أقل تكلفة اقتصادية من السكن الفردي والنصف جماعي، وهو عبارة عن عمارات والعمارة هي المبنى الذي يتكون من طابق واحد فأكثر فيه درج داخلي أو خارجي يخدم جميع الطوابق في المبنى، وقد تستخدم للسكن فقط في حالة شقق سكنية، والشقة هي جزء من مبنى مشتملاتها[2].

د- المسكن الشرعي: هو المسكن الذي يحتوي على جميع التراخيص الإدارية وفق القوانين المحددة، عقد الملكية، رخصة البناء، شهادة المطابقة، رخصة التقسيمات.

هـ- المسكن غير الشرعي: وهو نوعان:

- **سكن قابل للتسوية:** مثلا سكن ليس له رخصة بناء وليس مخالف لقوانين التعمير، يمكن تسوية الوضعية وهذا بتسهيل إجراءات التسوية.
- **سكن غير قابل للتسوية:** يعني مخالف لقوانين التعمير وليس له تراخيص إدارية مثلا كمخالفة قواعد الارتفاعات وعلى شاطئ البحر، بنايات غير مبرمجة في مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

و- المسكن الحضري: هذا المنظر يتعلق أساسا بتكيف البناءات إلى حياة عمرانية لائقة، وهو ينقسم إلى نوعين[3]:

---

[1] داحي اسماعيل، **"التفاعل الاجتماعي في السكن الجماعي وأثره على نمط الأسرة –دراسة ميدانية لمجموعة من الأسرة لمدينة ورقلة–"**، رسالة ماجستير، علم الاجتماع والديمغرافيا، ورقلة، 2014، ص 97.

[2] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 97.

[3] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 97.

- **النوع جناح:** هو سكن فردي يسمح بخلق وتحويل والمحافظة على المساحات الخضراء، ويسمح بتواجد الريف في المدينة أو على الأقل مظاهر الريف مثل المساحات الخضراء التي تعبر عن الحقول، حتى القرن 19 هذا النوع من السكن كان خاصا بالفئة الغنية.
- **التخصيص:** التجزئية هي وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الافقي المنظر والمنسجم مع النسيج العمراني، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي.

م– المسكن الريفي: يتم انجازه في إطار ترقية الريف، يتميز مثلا بوجود حديقة الأسقف المائلة المعالجة بالقرميد، أي مندمج مع الوسط من حيث الشكل ومواد البناء.[1]

ك– المسكن شبه الريفي: هذا النوع من السكن يوجد بسبب الانتقالات الاستثمارية الفلاحية في المدينة، هذه النشاطات كثيرة من الدول السائرة في طريق النمو في إفريقيا.

ل– المسكن الاجتماعي الجماعي: إنّ هذا النمط من المساكن له عدة تسميات منها السكن الاجتماعي أو السكن الجماعي أو العمارات السكنية، نحن لسنا بصدد عرض التسميات المختلفة بل بصدد مكوناته التي تعبر عن مفهومه من جهة، وجهة أخرى إعطاء نبذة عن نشأته في العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.[2]

16. رمزية المسكن لدى الفرد الجزائري:

يشكل المسكن في المخيال الجمعي للفرد الجزائري أكثر من مجرد فضاء مادي يُؤمّن الإيواء والحماية، فهو يحمل دلالات رمزية ترتبط بالإستقرار، الكرامة والانتماء الاجتماعي، يُنظر إلى إمتلاك المسكن بوصفه علامة على النجاح الشخصي والمكانة الاجتماعية، إذا يعتبر المسكن نقطة ارتكاز للهوية العائلية، ومرآة للوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، كما أن اختيار موقع المسكن، نوعه، حجمه وطريقة تزيينه لا تُعبّر فقط عن الذوق الفردي، بل تكشف أيضا عن البنية الطبقية والعلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع الجزائري؛ فالسكن في الأحياء الشعبية أو السكنات الاجتماعية يعكس –في الكثير من الأحياء– الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هذا المنظور، يتحول المسكن إلى رمز للتمايز الطبقي، وأداة لإبراز الفوارق المجتمعية التي تتجاوز الإطار العمراني إلى المستوى الرمزي، كما أن للمسكن بُعدا وجدانيًا في الثقافة الجزائرية، إذا يرتبط في ذهن الفرد "السترة

[1] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 98.

[2] داحي اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 98.

والاستقلالية"، ويُمثل تحققه شرطًا أساسيا لتكوين الأسرة وتحقيق الذات، مايفسر الحضور القوي لهاجس السكن في الحدوارات اليومية والبرامج العمومية.

هذا التصور الرمزي يجعل من أزمة السكن في الجزائر ليس فقط مسألة عمرانية أو اقتصادية، بل قضية ذات اجتماعية ونفسية تمّس كيان الفرد وتوازنه داخل النسيج المجتمعي.[1]

يحمل المسكن رمزية عميقة لدى الفرد الجزائري، تتجاوز كونه مجرد مأوى إلى كونه رمزًا للاستقرار والكرامة الاجتماعية فامتلاك سكن خاص يعبر عن النجاح الشخصي والاستقلالية، ويُعد خطوة أساسية نحو تأسيس الأسرة وبناء حياة مستقرة ويرتبط المسكن أيضا بقيم الانتماء والأمان.

17. الأسرة الجزائرية ومسألة السكن:

تعد مسألة السكن من القضايا المركزية التي تؤثر بعمق على استقرار الأسرة الجزائرية وتوازنها الداخلي، إذ لا يقتصر دور المسكن على تلبية الحاجات البيولوجية من مأوى ومكان للراحة، بل يمتد ليشكل الإطار الاجتماعي والثقافي الذي تبنى داخله الروابط العائلية وتمارس فيه الأدوار الأسرية، ويزداد هذا الدور أهمية في السياق الجزائري حيث تحتل الأسرة مكانة محورية في بنية المجتمع، وتعطى أهمية قصوى لمسألة الاستقلال السكني عند تكوين الأسر الجديدة.[2]

إلّا أن الواقع السكني في الجزائر لا يواكب هذا التحول الاجتماعي والديموغرافي، حيث تواجه العديد من العائلات صعوبات في الحصول على سكن لائق، مما يدفعها إلى حلول بديلة كالمسكن مع العائلة الموسعة أو في شقق ضيقة تفتقر إلى الخصوصية، وعموما يؤدي إلى توترات داخلية تمس التماسك الأسري، كما أن غلاء أسعار العقارات، وتعقيدات السوق السكنية، وضعف وتيرة مشاريع المسكن الاجتماعي، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة الشباب على تأسيس حياة زوجية مستقلة، ما يؤدي إلى تأجيل الزواج أو اللجوء إلى حلول غير مستقرة كالإيجار أو البناء الفوضوي.[3]

في هذا السياق، يتحول السكن إلى عامل حاسم في ديناميكيات العلاقات الأسرية، بل ويعد مؤشرًا على جودة الحياة الأسرية واستقرارها الاجتماعي والنفسي، ومن ثمة فإن مسألة السكن لا يمكن اختزالها في أبعاد مادية

[1] زروقي فريدة، **"الهوية والسكن في المجتمع الجزائري الحضري"**، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 103.

[2] بوعافية عبد الكريم، **"السكن والتحولات الاجتماعية في الجزائر"**، دار الغرب، وهران 2016، ص 78.

[3] بوعافية عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 78.

فقط، بل يجب النظر إليها كإشكالية اجتماعية مركبة تعكس التحولات البنيوية في المجتمع الجزائرية، وتطالب سياسات شاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد الأسري والثقافي للسكن.[1]

تعد مسألة السكن من أبرز القضايا التي تواجه الأسرة الجزائرية اليوم، نظرًا لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والنفسي، فامتلاك سكن لائق أصبح شرطًا أساسيا لتكوين أسرة جديدة الأمر الذي جعل الشباب يعانون من تأخر في الزواج نتيجة صعوبة الحصول على مسكن مستقل.

18. نمط المسكن والتغيرات السوسيوديمغرافية:

تعتبر التغيرات السوسيوديمغرافية من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على نمط المسكن في المجتمع الجزائري، إذ تتداخل هذه التغيرات مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعيد تشكيل الأنماط السكنية بشكل مستمر.

ففي العقود الأخيرة، شهد المجتمع الجزائري تحولات سوسيوديمغرافية كبيرة، من أبرزها التحول من المجتمع القروي إلى المجتمع الحضري، حيث أظهرت الإحصاءات أن النسبة الكبيرة من السكان أصبحوا يقيمون في المدن الكبرى، مما دفع إلى زيادة الطلب على المساكن الحضرية، كان له تأثير بارز على نوعية وتوزيع المسكن، إذ أصبح هناك توجه متزايد نحو المسكن العصري في الأحياء الحديثة والمجتمعات السكنية الكبرى التي تستخدم فيها أساليب البناء المعتمدة على العمارات والمجتمعات السكنية.[2]

علاوة على ذلك، كان للتغيرات الاقتصادية دور أساسي في تحديد نمط المسكن في الجزائر خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ بداية التسعينات، والتي تمثلت في تقليص الدعم الحكومي للمساكن الاجتماعية وتحرير قطاع العقارات، هذه السياسات أفضت إلى بروز أنواع جديدة من المساكن كالشقق الصغيرة التي غالبًا ما تكون موجهة لفئة الشباب الذين يعانون من صعوبة الحصول على سكن لائق.[3]

كما أن زيادة معدل البطالة وضغوط الحياة الاقتصادية دفعت العديد من الأسر إلى البحث عن حلول سكنية غير تقليدية كالسكن المشترك أو الإقامة في المباني غير المكتملة، في المقابل فإن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات أثرت على استقرار بعض الفئات داخل الأحياء الشعبية، في حين تميل الطبقات الوسطى والعليا إلى البحث

[1] بوعافية عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 78.

[2] موسى فوزي، **"التحولات السوسيوديمغرافية في الجزائر وأثرها على نمط المسكن"**، دار الفجر، الجزائر، 2017، ص 92.

[3] موسى فوزي، نفس المرجع السابق، ص 92.

عن أحياء سكنية مميزة، مما يعكس تمايزًا طبقيًا ملموسًا في اختيار أماكن الإقامة، ومن هنا يتضح أن نمط المسكن في الجزائر يتأثر بشكل كبير بتطورات التركيبة السكانية والتغيرات الاقتصادية، حيث يظل سمة اجتماعية متغيرة بشكل وثيق بالتحولات التي شهدتها المدينة الجزائرية.[1]

المجتمع الجزائري فقد أدى تزايد عدد السكان، والتحضر السريع، وتغير بنية الأسرة من الممتدة إلى النووية إلى تغيير في طبيعة السكنات وأنماط تزويدها، لم يعد المسكن مجرد فضاء جماعي يحتضن أجيالًا متعددة، بل أصبح غالبا شقة صغيرة مصممة لتلبية حاجات أسرة صغيرة تبحث عن الخصوصية والاستقلالية.

[1] موسى فوزي، نفس المرجع السابق، ص 92.

الفصل الثاني:

التمايز الاجتماعي وعلاقته

بالنزوح الريفي

1. تعريف التمايز الاجتماعي:

إن مفهوم التمايز الاجتماعي من المفاهيم التي اشتغل عليها الانثروبولوجيون وعلماء الاجتماع، إذ يشكل محورًا أساسيًا في المجال الاجتماعي والثقافي على حدٍ سواء، ففي الاصطلاح قد عرف بأنه: «الطريقة الاجتماعية التي يحصل بواسطتها الأفراد والجماعات على أدوار اجتماعية خاصة ومحددة، وما ينتج عن ذلك من مكانات، أو هو عملية تطور الأدوار والمراكز والطبقات، الجماعات المختلفة واستمرارها في المجتمع ويؤدي التمايز الاجتماعي إلى أدوا مختلفة يقوم بها الأشخاص ذوي الأعمار المختلفة والمهارات والدخل والتأثير المتباين».[1]

إن اختلاف الدور والمكانة يجعل التمايز حالة تباين، إذ يتأسس فعل التمييز على بناء علاقات إنسانية بالنظر إلى الاختلافات القائمة بين الأفراد والجماعات، ويكون التمييز في الغالب مستندًا إلى اختلافات في الجنس أو اللون أو المواقع المراتبية والاجتماعية، فضلًا عن معيطات أخرى، لها علاقة بالجسد والصحة والمهارات العقلية والنفسية؛ فهو عملية تتطور عن طريق المراكز والأدوار والطبقات والجماعات المختلفة، وتستمر في وجودها في المجتمع.[2]

التمايز الاجتماعي هو ظاهرة تشير إلى اختلاف الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع من حيث المكانة الاجتماعية، الأدوار، الحقوق والفرص؛ ينبني هذا التمايز على معايير متعددة مثل المهنة، المستوى التعليمي، الثروة أو الانتماء العرقي والثقافي، ويُعتبر التمايز الاجتماعي ضروريًا لتنظيم الحياة الاجتماعية.

2. الطبقات الاجتماعية:

يمكننا أن نصف الطبقات الاجتماعية بأنها أجزاء من المجتمع، أو مجموعات من أفراد يقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، ويتميز عن أجزاء المجتمع الآخر بمعايير لارتفاع المكانة أو انخفاضها، يقبلها المجتمع أو يجيزها، ففي داخل كل طبقة مساواة أساسية، تعلو على الفوارق الصغرى وعلى المراتب التي تنقسم إليها الطبقة، ولكن بين الطبقات ذاتها هوة لا يمكن أن تعبر إلا بصعوبة، وفي وسعنا أن ننظر إلى علاقات المساواة والعلو والانخفاض أولًا من ناحية الموضوعية أي من وجهة نظر الخارجي، وثانيًا من وجهة نظر العوامل النفسية التي تكمن من ورائها، ففي نظر المشاهد الخارجي تكون الطبقة قبل كل شيء مسألة طريقة في السلوك والكلام والملابس، والتعليم، وعادات التعامل

[1] علي خضر جاسم مُحَمَّد، "**مرجعيات التمايز الاجتماعي: مراجعة في الفكر البورديو وباتسيون**"، مجلة الآداب، المجلد 3، العدد 143، 2022، ص 266-267.

[2] علي خضر جاسم مُحَمَّد، نفس المرجع السابق، ص 267.

الاجتماعي بوجه خاص، إذ يتعامل الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة واحدة على قدم المساواة، ولكنهم عندما يتصلون بأفراد ينتمون إلى طبقات أخرى، نجدهم يسلكون مسلكًا ينطوي على الاحترام أو الخضوع من جهة وعلى الثقة والإعتماد بالنفس من جهة أخرى[1]؛ أما في الحدود الفاصلة بين الطبقتين فإنا نلاحظ سلوكا يحرص بوجه خاص على حفظ المسافة، على أن وراء عادات السلوك هذه أمورًا أهم فهي تعبر عن القيم التي تضفيها المجتمعات على مختلف أساليب الحياة، وهي وسائل حفظ وحماية للامتيازات المرتبطة بمختلف أساليب الحياة فالأفراد الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة ينتظر منهم أن يظلوا على مستويات معينة من الحياة[2]، وأن يكون لديهم نوع معين من التعليم وأن يختاروا مُهمتهم في حدود نطاق محدود، وهكذا تستخدم الطبقة أداة الإبقاء كل في مكانه سواء تم ذلك عن طريق امتيازات قانونية أو عن طريق ما تقره الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فالفروق هي السلوك هنا بمعنى ما جزء من الوسائل التي تحفظ الحواجز الاجتماعية، ولكنها بمعنى آخر نتيجة لهذه الحواجز، فالأفراد يكتسبون عاداتهم السلوكية من طبقة التي يولدون فيها، ويساعد سلوكهم على حفظ الفروق بينهم وإبقاءهل على ما هي عليه.[3]

3. النزوح الريفي:

يمثل النزوح الريفي ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة لها تأثيرات كبيرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، وقد شهدت البلاد منذ بداية الاستقلال موجات متتالية من الهجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى، ويعد هذا النزوح نتيجة مباشرة للتحولات الاقتصادية التي عانت منها المناطق الريفية، حيث تراجع القطاع الفلاحي وضعفت فرص العمل مما دفع بالكثير من سكان القرى إلى البحث عن فرص عمل وأوضاع معيشية أفضل في المدن، وقد تزايدت هذه الظاهرة مع تطور البنية التحتية الحضرية وتوافر فرص التعليم والخدمات الصحية التي لم تكن متاحة في الأرياف، ما جعل المدن تعد وجهة مفضلة للعديد من الأسر الريفية.[4]

تأثرت هذه الظاهرة أيضا بتغيرات سوسيوديمغرافية مثل زيادة حجم السكان في الأرياف التي لم تعد قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه العديد من المناطق الريفية التي تفتقر إلى الاستثمارات التنموية؛ وفي الوقت نفسه، ساهمت السياسات الحكومية مثل البرامج الخاصة بتطوير المناطق الحضرية

[1] موريس جنزبرج، "**علم الاجتماع**"، تر: فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، 2017، ص 101.

[2] موريس جنزبرج، نفس المرجع السابق، ص 102.

[3] موريس جنزبرج، نفس المرجع السابق، ص 102.

[4] حميدي عبد الرزاق، "**النزوح الريفي وأثره على التوسع الحضري في الجزائر**"، دار الفنون، الجزائر، 2015، ص 110.

في جذب المزيد من السكان نحو المدن، حيث شكلت المشاريع العمرانية الكبرى والتوسع السكاني في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة عاملًا مغريًا لهؤلاء المهاجرين، إلّا أن هذا النزوح لم يمر دون تداعيات، حيث ساهم في تكوين أحياء شعبية فقيرة وعشوائية في الأطراف الحضرية، مما أدى إلى تضخم النمو العمراني وتزايد الضغط على البنى التحتية والخدمات العامة.[1]

من الناحية الاجتماعية أدى النزوج الريفي إلى تغييرات عميقة في العلاقات الاجتماعية حيث فقد العديد من المهاجرين الريفيين منازلهم التقليدية، وعاشوا في ظروف غير مستقرة داخل المدن، كما أوجد النزوح فجوة بين سكان المدن الأصليين والمهاجرين الجدد، مما خلق تمايزًا اجتماعيا بين الفئات الحضرية والفئات الريفية، انعكس في ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية مثل البطالة، السكن العشوائي، وتفشي الجريمة، ومن هذا المنطلق يعد النزوح الريفي أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الحضرية في الجزائر، إذ يحتاج إلى استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين ظروف الحياة في الريف وتقليل الفجوة بين الريف والمدينة.[2]

يقصد بالنزوح الريفي انتقال السكان من المناطق الريفية نحو المدّن بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها: ضعف التنمية الاقتصادية في الأرياف، تراجع فرص العمل، نقص الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، فضلًا عن تأثير الكوارث الطبيعية أحيانًا.

4. العوامل المساهمة في التمايز الطبقي:

يعد التمايز الطيبقي ظاهرة اجتماعية معقدة تعبر عن تقسيم المجتمع إلى طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، تختلف من حيث مستوى الدخل، التعليم، الفرص الاقتصادية والاجتماعية، فيتداخل التمايز الطبقي مع عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، حيث تساهم مجموعة من هذه العوامل في تعميق الفوارق بين الطبقات في مختلف الأحياء الحضرية.

[1] حميدي عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 110.

[2] حميدي عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 111.

1.4. التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية:

يعد أبرز العوامل المساهمة في التمايز الطبقي في الجزائر، فبعد الاستقلال حاولت الدولة الجزائرية تحقيق تنمية اقتصادية عادلة، إلّا أن التحديات الاقتصادية التي واجهتها أدت إلى تركز الثروات في يد فئات محدودة، بينما ظلت أغلبية السكان في حالة من الفقر أو الطبقات المتوسطة الهشة.

ساهمت هذه التفاوتات في تدني فرص العمل والتعليم في المناطق الريفية أو في الأحياء الشعبية، مما أدى إلى تحجيم فرص الصعود الاجتماعي لفئات معينة من المجتمع.[1]

2.4. التفاوت في الوصول إلى التعليم والتكوين:

حيث أن الطبقات العليا والطبقات المتوسطة في الجزائر غالبًا ما تتمتع بإمكانية وصول أفضل إلى التعليم العالي، مما يفتح أمامهم فرصًا أكبر في سوق العمل، في حين أن الطبقات الفقيرة تواجه صعوبة في الحصول على التعليم الجيد أو فرص التكوين المهني، مما يحد من قدرتها على تحسين وضعها الاجتماعي؛ وهكذا، يصبح التعليم أحد المحددات الأساسية التي تفصل بين الطبقات المختلفة وتعيد إنتاج التمايز الطبقي على مر الأجيال.[2]

3.4. الهيكل العمراني والسياسات السكنية:

في تعميق التمايز الطبقي، حيث توجد أحياء سكنية مخصصة للأغنياء، وأخرى للفقراء، فإن التوزيع غير متوازن للمساكن والخدمات في المدن الجزائرية يعكس حالة التفرقة الطبقية، حيث يتمكن الأثرياء من العيش في مناطق راقية مجهزة بمختلف المرافق، بينما يضطر الفقراء للعيش في أحياء شعبية أو حتى عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب.[3]

4.4. السياسات الحكومية:

تلعب السياسات الحكومية دورًا مزدوجًا في تشكيل الفوارق الطبقية؛ ففي بعض الأحيان، تساهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعميق الفجوة بين الطبقات بسبب نقص الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم

[1] بلحاج زينب، **"التمايز الطبقي في الجزائر: الأسباب والتداعيات"**، دار المعرفة، الجزائر، 2018، ص 125.

[2] بلحاج زينب، نفس المرجع السابق، ص 125.

[3] بلحاج زينب، نفس المرجع السابق، ص 125.

والصحة والمواصلات في المناطق الفقيرة؛ أما في أوقات أخرى، فقد تكون هناك محاولات لتحسين الوضع، لكن التنفيذ الفعلي لهذه السياسات قد يواجه صعوبات في تحقيق العدالة الاجتماعية الفعلية بسبب البيروقراطية أو فساد بعض الأطراف المسؤولة عن تطبيقها.[1]

5. مظاهر التمايز الاجتماعي في الجزائر:

يأخذ التمايز الاجتماعي في الجزائر عدة أشكال ملموسة، يمكن رصدها في مختلف اوجه الحياة اليومية، تُشكل تعبيرًا صريحًا في مختلف أوجه المجتمع، من أبرز هذه المظاهر:

1.5. التفاوت في التعليم: حيث تختلف نوعية التعليم والمستوى بين المؤسسات الخاصة والعامة، والمدن الكبرى والمدن الريفية، ويترتب على ذلك تفاوت في التحصيل الدراسي، والولوج إلى التخصصات الجامعية المرموقة، وفرص الإندماج المهني.

2.5. الفجوة الصحية: حيث يعاني سكان المناطق الداخلية والجنوبية من نقص حاد في الهياكل الصحية والتجهيزات، مقابل تمركز الخدمات الطبية المتقدمة في الشمال، يجعل الحق في العلاج غير متكافئ.[2]

3.5. التمييز في التشغيل: إذ يعتمد الالتحاق بالوظائف، خصوصًا في القطاع العمومي أو الشركات الكبرى، شبكات العلاقات والمحسوبية، مما يقصي الكفاءات الحقيقية.

4.5. الفروقات في الاستهلاك: إذ تعيش بعض الأسر في رفاهية مفرطة، بينما تفتقر الأخرى إلى أبسط ضروريات الحياة، وهذا يلاحظ في نوعية الملابس، والأطعمة، ووسائل الترفيه.

5.5. الانقسام المجالي: حيث تتركز مظاهر التحضر والرقي في مناطق معينة، مقابل تهميش مناطق أخرى على مستوى الخدمات والمرافق.

6.5. التمييز الثقافي والرمزي: إذ تنمح بعض الفئات مكانة اجتماعية رمزية بسبب لغتها أو أصلها الجهوي أو أسلوب عيشها، فيما توصم تسهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.[3]

---

[1] بلحاج زينب، نفس المرجع السابق، ص 126.

[2] بلقاسم ليلى، **"العدالة الاجتماعية والفوارق الطبقية في الجزائر"**، دار الأمة، الجزائر، 2020، ص 66-82.

[3] زيداي عبد النور، **"الفقر والتهميش في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية"**، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 85-97.

6. التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

يعد التمايز الاجتماعي من الظّواهر البنيوية التي تطبع المجتمعات البشرية قاطبة، وتتخذ أبعادًا متعددة ترتبط بالطبقة والمهنة والثقافة والجهة والمستوى الاقتصادي، ويتخذ هذا التمايز طابعًا خاصًا في المجتمع الجزائري بحكم تعدد روافده التاريخية، وتراكماته الاجتماعية، وتحولات السياسية والاقتصادية منذ العهد الاستعماري إلى اليوم؛ فقد أفرز الاستعمار الفرنسي (1830-1962) طبقة من "النخبة المفرنسة" التي كانت تحظى ببعض الامتيازات مقارنة بالسكان الأصليين، وفرض نظامًا طبقيًا قائمًا على الاستغلال الاقتصادي والتمييز في الحقوق والخدمات، ما جعل الجزائريين يدفعون دفعًا نحو الهامشية والحرمان، وشكلت تلك المرحلة حجر الأساس للتمايز البنيوي اللاحق.[1]

وبعد الاستقلال، سعت الدولة الوطنية إلى إزالة هذه الفوارق عبر خطاب اشتراكي قائم على العدالة الاجتماعي، وتم اعتماد سياسات مثل التأميم، والإصلاح الزراعي، والتعليم المجاني، إلّا أنّ هذه السياسات اصطدمت بعراقيل بيروقراطية وممارسات زبونية أضعفت فعاليتها، وأسهمت في بروز طبقة جديدة من "البيروقراطية" و "المنتفعين من الدولة"؛ وفي التسعينات، ومع بداية تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والانفتاح الاقتصادي، تعمق التمايز بفعل تفكك الطبقة الوسطى، وعودة "منطق السوق" الذي أعاد إنتاج النخبة الاقتصادية بعيدًا عن التوزيع العادل للثروة؛ اليوم، يعيش المجتمع الجزائري حالة من التمايز المعقد التي لايعتمد فقط على الدخل أو المهنة، بل يشمل عوامل رمزية وثقافية مثل اللغة، نمط الحياة، الانتماء السياسي، والمظهر الخارجي.[2]

7. التمايز الاجتماعي وعلاقته بالفضاء السكني:

يعتبر الفضاء السكني أحد الأبعاد الأساسية التي تنعكس من خلالها علاقات التمايز الاجتماعي في الجزائر، إذ يمثل الحي أو المدينة أكثر من مجرد مكان للسكن فهو مجال يعكس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ويُترجم طبيعة العلاقات والتراتبية داخل المجتمع؛ في المدن الجزائرية الكبرى، يمكن للمرء أن يلمس بوضوح خريطة اجتماعية مرسومة وفق توزيع سكاني غير متوازن، حيث تسكن النخب السياسية والاقتصادية في أحياء مرتفعة المستوى مثل حيدرة، والأبيار وبن عكنون في العاصمة، وهي مناطق تتوفر على خدمات عالية الجودة ومرافق تعليمية وصحية راقية، وتنتشر فيها العلاقات العلامات التجارية العالمية والمدارس الخاصة.[3]

---

[1] عادل رابح، **"التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري، قراءة سوسولوجية"**، دار الهومة، الجزائر، 2018، ص 35-45.

[2] عادل رابح، نفس المرجع السابق، ص 35-45.

[3] بوعافية نورة، **"السكن والإندماج في الجزائر"**، منشورات باتنة، الجزائر، 2019، ص 42-58.

في المقابل تعيش الفئات الشعبية في ضواحي مكتظة ومهمشة، مثل براقي، الحراش، باب الواد أو الأحياء العشوائية التي نشأت نتيجة للنزوح الريفي في فترة التسعينات، والتي تعاني من ضعف في البنية التحتية، وانعدام المرافق الثقافية والرياضية، وارتفاع معدلات الجريمة؛ هذا التوزيع المجالي لا يعكس فقط الفوارق الاقتصادية، بل يساهم في إعادة إنتاجها، حيث تؤدي رداءة المحيط إلى إضعاف الحظوظ التعليمية والاجتماعية لسكان الأحياء الفقيرة، ويُكرس التمايز من جيل إلى آخر، كما أنّ الفضاء السكني يضطلع بدر مهم في تشكيل الهويات الجماعية، فكل حدّ له ثقافته وسلوكياته، مما يخلق انطباعات مسبقة تؤثر على فرص الشباب في التعليم والعمل والزواج، وقد فشلت السياسات السكنية المتبعة، رغم مجهوداتها الكمية، في إحداث إندماج حقيقي، إذ تم بناء المجتمعات السكنية الضخمة دون مراعاة البعد الاجتماعي والثقافي للسكان.[1]

[1] بوعافية نورة، المرجع السابق، ص 42-58.

الفصل الثالث:

الجانب المنهجي والتطبيقي

I. الجانب المنهجي للدراسة:

1. مجالات الدراسة: المجال الزمني، المجال المكاني، المجال البشري

1.1. المجال المكاني:

هو المجال العام الذي قمنا بدراستنا وهو يمثل مجتمع البحث، قمنا بأخذ مدينة تيارت بجميع مساكنها من أجل الالتقاء بمختلف الفئات العمرية والاجتماعية حتى تكون دراستنا دراسة شاملة.

بطاقة تعريف بمدينة تيارت:

تعد مدينة تيارت من أبرز الحواضر الحضرية الواقعة ضّمن الهضاب العليا الغربية للجزائر، وتتميز بموقع جغرافي استراتيجي على بعد نحو 340 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائر، ما يجعلها نقطة تقاطع بين التجمعات السكانية الشمالية والمراكز الاقتصادية الداخلية، تتربع المدينة على ارتفاع يبلغ حوالي 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها 111,45 كلم^2 حسب بيانات الوكالة الوطنية للتخطيط والإحصاء، أما من بين التعداد السكاني، فقد بلغ عدد السكان حوالي 178,915 نسمة وفقًا لإحصاء سنة 2008، مع توقعات تتجاوز عتبة 200 ألف نسمة خلال السنوات الأخيرة.[1]

يعد هذا التزايد السكاني نتيجة مباشرة لعدة عوامل من أهمها النمو الطبيعي للسكان بالإضافة إلى تدفق كبير للمهاجرين من الريف المجاور منذ سبعينات القرن الماضي وهو ما أدى إلى نشوء وتحولات جذرية في البنية الاجتماعية والعمرانية للمدينة، اتسمت بظهور أحياء قصديرية، توسعات غير منظمة وتغير في النمط الاجتماعي لساكنه.[2]

تاريخيا، تعتبر تيارت من أعرق المدن في الغرب الجزائري، وقد كانت تُعرف في العقد القديم باسم تاهرت، وبرزت بقوة خلال القرن الثامن ميلادي، عندما أصبحت عاصمة الدولة الرستمية، أول دولة إباضية في المغرب الإسلامي هذا البعد التاريخي منح المدينة رمزية ثقافية وتاريخية قوية، ما تزال معالمها شاهدة إلى اليوم، لا سيما في ضواحي فرندة وواد الطلبة.[3]

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **"الإحصاء العام للسكان والسكن"**، ص 36.

[2] بوعافية يحي، **"التحولات العمرانية في المدينة الجزائرية"**، ص 49.

[3] بوعافية يحي، نفس المرجع السابق، ص 49.

شهدت مدينة تيارت خلال العقود الأخيرة تحولات عمرانية وهيكلية متسارعة، فرضها النمو الديمغرافي المتزايد، والضغط الحضري الناتج عن التحضر غير منظم، حيث انتقلت من مدينة متوسطة ذات نواة مركزية إلى فضاء حضري مترامي الأطراف، يضم أحياء قديمة متدهورة عمرانيا، وأخرى حديثة ذات بنية هندسية متفاوتة، لقد أدت هذه الديناميكية إلى اتساع الفوارق بين المناطق وظهور أنماط جديدة من السكن لم تكن معهودة من قبل، مثل السكنات الجماعية العمودية، والتجزئات العقارية، وأحياء السكن الاجتماعية إلى جانب الأحياء القصديرية التي تحيط بالمدينة من جميع الجهات، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية.[1]

إنّ أبرز التحولات في مدينة تيارت تتمثل في توسع المجال العمراني بشكل أفقي وعشوائي مما أفرز نمطًا من "التمدن غير المخطط"، حيث تنمو الأحياء السكنية دون مراعاة لشروط التهيئة الحضرية أو متطلبات البنية التحتية، مثل الصرف الصحي، المياه، الطرق والإنارة العمومية، ويرجع هذا الأمر إلى ضعف التخطيط الحضري، وكذا إلى العجز المؤسساتي في مرافقة النمو الديمغرافي والتوسع السكني، إذ أنّ مخططات التهيئة والتعمير، مثل مخطط شغل الأراضي (POS) ومخطط التوجيه العمراني (PDAV) بقيت عاجزة عن احتواء الزحف العمراني غير الرسمي.[2]

من جهة أخرى، ساهمت برامج السكن الحكومي، خاصة تلك المرتبطة بالسكن الاجتماعي والسكن الترقوي المدعم، في تحقيق نسبي لأزمة السكن، لكنها خلقت في المقابل أحياء سكنية جديدة معزولة وظيفيًا واجتماعيًا، تفتقر إلى المرافق الضرورية مثل المدارس، المراكز الصحية، الأسواق والمساحات الترفيهية، ما أدى إلى ظهور نوع من التباعد المجالي والإنعزال المجتمعي داخل الفضاء الحضري الواحد، هذه الظاهرة تؤشر على تفكك النسيج العمراني، وغياب سياسة حضرية تعتمد على مبدأ "العدالة المجالية" والتنمية المتوازنة".[3]

على صعيد آخر، ترتبط هذه التحولات ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، حيث أفرز هذا الامتداد الحضري اختلالات سوسيومجالية صارخة، من بينها تركيز الفئات الثرية في أحياء خاصة شمال المدينة (حي الزعاطشة، طريق تيسمسيلت)، في مقابل تمركز الفئات الهشة في الضواحي والأحياء الهامشية (زعرورة، ومسجد

[1] بن يسعد فريد، "**التنافسات السوسيومجالية من المدينة المتوسطة**"، ص 159.

[2] بن يسعد فريد، نفس المرجع السابق، ص 159.

[3] بوخروبة سمية، "**المدينة والتحول في الجزائر**"، ص 102.

السلام)، وهو ما كرّس مبدأ التمييز السكني والاجتماعي داخل الفضاء الحضري الواحد، وعمق من الأحاسيس بعدم المساواة في توزيع الموارد الحضرية.[1]

2.1. المجال الزمني:

بدأت الدراسة مع بداية العام الدراسي 2025/2024 م، حيث قمنا باختيار موضوع 2024/10/05، ثم بدأنا في استكشاف الوثائق وجمعها من دراسات السابقة ومراجع نظرية، وبعدها بدأنا في الجانب الميداني عبر المراحل:

أ- المرحلة الأولى: بدأنا في استطلاع الميدان منذ 2024/11/15 م إلى 2025/02/05 م، خلال هذه المرحلة قمنا بمقابلات استكشافية وملاحظات استطلاعية.

ب- المرحلة الثانية: قمنا في هاته المرحلة التي امتدت من 2025/04/30 م إلى 2025/05/20 م، لضبط الاستمارة وتحكيمها، وبعد ذلك قسمناها على مساكن ولاية تيارت.

ج- المرحلة الثالثة: كانت هذه المرحلة آخر مرحلة والتي بدأت من 2025/05/21 م إلى 2025/05/30 م، قمنا فيها بتفريغ البيانات ومعالجتها ومناقشة معطياتها واستخراج نتائجها.

3.1. المجال البشري:

يتمثل المجال في سكان مدينة تيارت من مختلف المساكن، حتى تكون الفرصة متساوية مع مختلف أفراد المجتمع وتكون الآراء والإجابات متعددة.

2. منهج الدراسة:

المنهج الكمي:

المنهج الكمي هو أحد المناهج الأساسية في البحث العلمي، ويعتمد على أدوات القياس الإحصائي لجمع البيانات وتحليلها، بغرض الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، ويتركز هذا المنهج على الملاحظة المنتظمة والقياس

[1] بن نعمان مُحَمَّد، "**سوسيولوجيا المدينة والتحول الاجتماعي**"، ص 120.

العددي[1]، وغالبا ما يستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية ذات الطابع القابل للقياس مثل الاجتماعات، والسلوك والمواقف العامة.

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الكمّي من خلال تصميم استبيان مغلق وطرحه على عينة من سكان مدينة تيارت، بهدف قياس وتحليل طبيعة العلاقة بين متغير المكانة الاجتماعية وبعض خصائص المجتمع مع اعتماد التحليل الإحصائي لاستخلاص العلاقات والدلالات الموضوعية.[2]

3. أدوات جمع البيانات:

من المفروض أن البحوث العلمية تتوقف على مدى ملائمة التقنيات المستخدمة في جمع البيانات الميدانية حول الظواهر، وهي من جهة أخرى مرهونة بكيفية استعمالها وجعلها أكثر فاعلية من طرف الباحثين، لأنها تتوقف على مدى صحة البيانات المتحصل عليها، ولهذا السبب تمت المحاولة في هذا البحث بدءا بالدراسة الاستطلاعية التي تعتبر المرحلة التمهيدية قبل التطرق للدراسة الأساسية من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات حول متغيرات الدراسة، وعليه تمت الاستعانة في الدراسة الراهنة بعدة أدوات بحثية قصد الحصول على بيانات دقيقة ومعلومات دقيقة والعلمية التي تتوصل إلى إجابة حول الأسئلة المطروحة ومن هذه الأدوات المستخدمة في الدراسة الراهنة.

1.3. الاستمارة:

تستعمل الاستمارة كذلك لمعرفة بعض خصائص الأشخاص موضوع البحث، عادة ما تربط المعطيات المتحصل عليها من العناصر بواسطة الاستمارة، بنتائج اختبارهم التي يمكن أن تستدعي الشّم أو حاسة أخرى، كمثال على هذا قام "thumin" (1984) بإجراء تجربة عل ى الثانويين حيث جعلهم يتذوقون مختلف أنواع مشروبات الكولا، لمعرفة إن كان بإمكانهم التمييز بين أنواع هذه المشروبات؛ لقد قام بتوزيع عليهم استمارة لمعرفة عاداتهم الاستهلاكية ونوع المشروب المفضل لديهم بهدف التحقيق فيما بعد إن كانت هناك علاقة بين هذه العوامل وقدرتهم على معرفة ما كانوا يشربونه أثناء التجربة.[3]

---

[1] محمّد الجوهري، **"مناهج البحث في علم الاجتماع"**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 141.

[2] محمّد الجوهري، نفس المرجع السابق، ص 141.

[3] موريس أنجرس، **"منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"**، ط 2، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006/2004، ص 272.

2.3. الملاحظة:

تعرف بأنها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، وتسجيل الملاحظات أولًا بأول، كذلك الإستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات.[1]

وكما تعرف أيضا بأنّها متابعة سلوك معين بهدف تسجيل البيانات بغرض استخدامها في تفسير وتحليل مسببات وآثار ذلك السلوك، هي عملية توجيه الحواس لمشاهدة ومتابعة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك وخصائصه.[2]

هي أداة من أدوات البحث العلمي تستخدم لجمع البيانات والمعلومات عن ظواهر معينة من خلال متابعتها بشكل مباشر ومنتظم في سياقها الطبيعي، دون تدخل الباحث في مجريات الأحداث.

3.3. شبكة الملاحظة:

إنّ شبكة الملاحظة هي وسيلة أخرى مستعملة، وفي السياق نقوم بتسجيل بعض السلوكات الدقيقة، طالما أنّ الهدف هو قياس الظواهر هكذا أثناء تجريب ميداني.[3]

ومنه فإنّ شبكة الملاحظة هي أداة منهجية تستخدم لتنظيم وتوجيه عملية الملاحظة، خاصة في البحوث الميدانية، حيث تتيح للباحث تسجيل الملاحظات بطريقة منظمة ودقيقة حول جوانب محددة من الظاهرة المدروسة.

4. مجتمع البحث وعينة الدراسة:

إن مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، والتي ترتكز عليها الملاحظات، كمثال على ذلك سكان الجزائر أي مجموع الأشخاص أو الأفراد المقيمين الجزائر، أو مجموع كتب المكتبة.[4]

---

[1] محمّد سرحان علي المحمودي، "**مناهج البحث العلمي**"، ط 3، دار الكتب، 2013، ص 149-150.

[2] محمّد سرحان علي المحمودي، نفس المرجع السابق، ص 149-150.

[3] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 272.

[4] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 298.

تعريفه:

مجتمع البحث هو مجموعة عناصر لها خاصية عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة نميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصّي.

إننا نتحدث عن مجتمع في هذه الحالة أو تلك، لأننا نستطيع تحديد مقياس يجمع بين الأفراد أو الأشياء ويميزهم عن عن غيرهم من الأفراد أو الأشياء الأخرى، فالإقامة بالجزائر هي مقياس يشمل كل الأشخاص الذين يعيشون في الجزائر ضمن نفس المجموعة السكانية، والذي يميزهم عن تلك المجموعات التي لا تعيش في الجزائر، في هذا المثال فإنّ مسألة المواطنة باعتبارها مقياسا مألوفا لتحديد الأشخاص الذين في استطاعتهم القول بأنهم جزائريون لم يتم أخذها بعين الاعتبار، إنّ ما تام أخذه بعين الاعتبار هنا هو فقط الإقامة فوق التراب الجزائري، على نفس هذا المنوال وانطلاقا من كون الكتاب تابع لمكتبة بلدية، فهذا مقياس يجمع بين كل الكتب الموجودة بهذه المكتبة والذي يميزها عن غيرها من الكتب الموجودة في أماكن أخرى.[1]

5. خصائص العينة:

بما أن مجتمع بحثنا كبير لا يمكن إجراء الدراسة عليه كله، لذا اعتمدنا على العينة.

تعتبر العينة الركيزة الأساسية للبحث السوسيولوجي، فهي عبارة عن نماذج مصغرة ECHANTILLON من المجتمع الكلي، تطبق عليها أساليب البحث التجريبي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على ذلك المجتمع الكلي والمخرجة من تلك النماذج المصغرة.[2]

هي جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل نفس خصائصه، نعتمد على العينة في حالة ما كان مجتمع البحث كبير ولا يمكن دراسته كليًا.[3]

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 298.

[2] فيصل دليو، ميلود تفاري وآخرون، "**أسس في العلوم الاجتماعية**"، منشورات جامعة منتوري، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 186.

[3] ابراهيم عامر قنديلجي، "**منهجية البحث العلمي**"، دار اليازوي العلمية، ط1، 2013، ص 186.

تعريف العينة الطبقية "STRATIFIED SAMPING":

وقد يكون الأنسب في هذه الحالة استخدام طريقة العينة الطبقية إذ يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات أو فئات حسب أغراض البحث وطبيعته، لتقسيم المجتمع حسب الجنس إلى ذكر أو أنثى وتقسيمه حسب الإدمان على التدخين إلى مدخن أو غير مدخن، وتقسيمه حسب الحالة الاجتماعية إلى أعزب أو متزوج أو مطلق أو أرمل.[1]

العينة الطبقية هي تقنية إحصائية تُستخدم لاختيار عينة تمثيلية من مجتمع الدراسة عن طريق تقسيم هذا المجتمع إلى مجموعات فرعية، تعرف بالطبقات بحيث تكون كل طبقة متجانسة من حيث خصائص محددة ذات صلة بموضوع البحث، يهدف هذا الأسلوب إلى ضمان تمثيل جميع الطبقات بشكل مناسب في العينة، مما يحسن دقة وموثوقية النتائج الإحصائية.

لا يمكن لأي دراسة الوصول إلى تحقيق أهدافها دون التطرق إلى منهج مناسب يتماشى مع الدراسة وتمديد الأدوات التي يتطلبها المنهج والتي تساعد في جمع المعطيات والحقائق حول موضوع الدراسة.

بعد اختيارنا لموضوع الدراسة وفرضياتها تبين لنا المنهج الذي يتماشى مع دراستنا، وهو المنهج الكمي.

[1] محفوظ جودة، **"أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية"**، دار الكتب، 2006، 121.

II. الجانب الميداني للدراسة:

1. قراءة وتحليل النتائج:

1.1. خصائص العينة:

الجدول رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

متغير الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	57	%57
أنثى	43	%43
المجموع	100	%100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلام توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، حيث قدرت أعلى نسبة 57 % تخص الذكور و 43 تخص الإناث، ومنه نستنتج أن الذكور هم أكثر استجوابا في هذه الدراسة.

الجدول رقم (02): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير السن

متغير السن	التكرار	النسبة
من 20 إلى 30	24	% 24.0
من 30 إلى 40	31	% 31.0
من 40 إلى 50	22	% 22.0
من 50 إلى 60	11	% 11.0
فأكثر 60	12	% 12.0
المجموع	100	% 100

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه حول متغير السن، قدرت أعلى نسبة 31 % تخص الفئة العمرية من 30 إلى 40، تليها نسبة 24 % من الفئة العمرية 20 إلى 30، و 20 % تخص الفئة العمرية من 40 إلى 50 و 12 % تخص الفئة العمرية أكثر من 60، تليها نسبة 11 % تخص الفئة العمرية 50 الى 60.

الجدول رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

متغير الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	43	%43
متزوج	50	%50
مطلق	04	%04
أرمل	03	%03
المجموع	100	%100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية، حيث قدرت أعلى نسبة 50 % تخص فئة المتزوجين، وتليها فئة العزاب بنسبة 43 % و 4 % تخص فئة المطلق ونسبة 3 % تخص أرمل.

الجدول رقم (04): يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	03	%03
متوسط	18	%18
ثانوي	37	%37
جامعي	42	%42
المجموع	100	%100

تشير النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي: أعلى نسبة 42 % تخص المستوى التعليمي الجامعي ونسبة 37 % تخص المستوى التعليمي الثانوي و 18 % تخص المستوى التعليمي المتوسط، وتليها نسبة 3 % تخص مستوى التعليمي الابتدائي.

الجدول رقم (05): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير الحي الذي تعيش فيه

متغير الحي الذي تعيش فيه	التكرار	النسبة
أحياء جديدة	24	%24
أحياء راقية	03	%03
أحياء شعبية	59	%59
أحياء فوضوية	11	%11
المجموع	100	%100

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه والتي تتعلق بتوزيع الأفراد العينة حسب متغير الحي الذي يعيش فيه، جاءت النسب على الشكل التالي: قدرت اعلى نسبة 59 % تخص الأحياء الشعبية و 24 % تخص الأحياء الجديدة، 11 % الأحياء الفوضوية، تليها 3% تخص الأحياء الراقية، ومنه نستنتج أنه هناك اختلاف واضح يبين أفراد العينة فيما يتعلق بالحي الذي ينتمون إليه.

الجدول رقم (06): يبين توزيع الأفراد العينة حسب شكل المسكن

متغير حسب شكل المسكن	التكرار	النسبة
شقة في عمارة	26	%26
فيلا	08	%08
حوش تقليدي	62	%62
سكن فوضوي	04	% 04
المجموع	100	% 100

يبين الجدول أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغير نمط المسكن، حيث قدرت أعلى نسبة بـ 62 % لفئة الساكنين بالحوش التقليدي ونسبة 26 % تخص شقة في عمارة، أما 8 % تخص فئة الساكنين في فيلا ونسبة 4 % لفئة ساكني السكن الفوضوي.

الجدول رقم (07): يبين توزيع افراد العينة حسب نوع حيازة المسكن

متغير حسب نوع المسكن	التكرار	النسبة
ملكية	59	% 59
ايجار	31	% 31
آخر	10	% 10
المجموع	100	% 100

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاء المتمثل في توزيع افراد العينة حسب متغير نوع حيارة المسكن، حيث قدرت أعلى نسبة 59 % تخص نوع المسكن الملكية، تليه نسبة 31 % لفئة نوع المسكن ايجار، تليها نسبة 10 % لفئة نوع المسكن الآخر (ورث)، ومنه تستنتج انه هناك اختلاف واضح بين افراد العينة فيما يتعلق نوع حيازة المسكن.

الجدول رقم (08): تبين توزيع الأفراد العينة حسب متغير المستوى المعيشي

متغير حسب المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
ضعيف	09	% 09
متوسط	66	% 66
حسن	25	% 25
المجموع	100	% 100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوي المعيشي، حيث قدرت أعلى نسبة 66 % تخص المستوي المعيشي المتوسط تليها، نسبة 25 % لفئة المستوي المعيشي الحسن، أما 09 % تخص فئة المستوي المعيشي الضعيف، ومنه نستنتج أنه هناك اختلاف واضح بين أفراد العينة فيما يتعلق بالمستوي المعيشي.

الجدول رقم (09): يبين الجدول توزيع الأفراد العينة حسب متغير العمل

متغير العمل	التكرار	النسبة
يعمل	76	% 76
لا يعمل	24	% 24
المجموع	100	% 100

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه المتمثل في توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل، حيث قدرت أعلى نسبة 76 % تخص فئة يعمل و 24 % تخص فئة لا تعمل، ومنه تستنتج أن نسبة للذين أجابوا بلا حول العمل فهذا مرداه أنهم لا يعملون بشكل دائم تخص فئة قليلةأ أما اغلب المبحوثين فلديهم عمل دائم.

الجدول رقم (10): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير نوع العمل

متغير حسب نوع العمل	التكرار	النسبة
التعليم	5	% 5
الإدارة	29	% 29
فلاحة	08	% 08
أعمال حرة	13	% 13
أخرى	44	% 44
القيم المفقودة	01	% 01
المجموع	100	% 100

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه حول نوع العمل، جاءت النسب على الشكل التالي: أعلى نسبة بـ 44 % تخص نشاطات أخرى (تجارة، بناء، حمال) ، تليها نسبة 29 % تخص نوع العمل (إدارة) و 13 % تخص أعمال حرة و 8 % تخص النشاط الفلاحي و 5 % تخص التعليم، أما 1 % فهي تخص فئة الذين لم يجيبوا حول السؤال المطروح، ومنه نستنتج أن المبحوثين يشتغلون في نشاطات مختلفة.

2.1. قراءة وتحليل جداول الخاصة بالفرضية الأولى:

التي مفادها: "تعتبر الهندسة المعمارية عنصر فعال في اظهار التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري".

مواصفات السكن بالوسط الحضري بالنسبة للمبحوثين:

جدول رقم (11): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الإنارة داخل المسكن

متغير حسب الانارة داخل المسكن	التكرار	النسبة
جيدة	58	58%
مقبولة	35	35%
غير كافية	07	07%
المجموع	100	100%

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغير الانارة داخل المسكن داخل المسكن، حيث قدرت أعلى نسبة بـ % 58 يرون أن الانارة داخل المسكن جيدة، في القابل نجد أن % 7 من الأفراد يعانون من ضعف في الانارة، ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة الانارة داخل المسكن وهذا ما يرتبط بأبعاد سوسيولوجية أخرى مثل نوعية المسكن، الوضع الاقتصادي أو موقع السكن؛ فكل منزل يحتاج إلى توفر الانارة من أجل أداء كل أجهزة لوظائفها، انظر إلى جانب النظري خصائص المسكن.

الجدول رقم (12): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير التهوية داخل المسكن

متغير حسب التهوية داخل المسكن	التكرار	النسبة%
مقبولة	86	%86
غير كافية	13	%13
غير موجودة	01	%01
المجموع	100	%100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغير التهوية داخل المسكن مقبولة، حيث قدرت أعلى نسبة بـ 86 % يرون ان التهوية داخل المسكن مقبولة، في المقابل نجد أن 1 %من أفراد العينة يعانون من ضعف التهوية داخل المنزل، ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة التهوية داخل المسكن.

الجدول رقم (13): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير المواصفات التي اريدها

متغير حسب المواصفات التي اريدها	التكرار	النسبة %
نعم	55	%55
لا	45	%45
المجموع	100	%100

تبين النسب الوارد في الجدول أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغير الموصفات التي تريدها، حيث قدرت أعلى نسبة بـ 55 % يرون أن مسكنهم لا يتصف بالمواصفات التي يريدونها، وهذا يدل علي الفجوة بين الحاجات والرغبات الفردية من جهة وبين الإمكانيات المادية للسكن من جهة اخري.

الجدول رقم (14): يبين توزيع افراد العينة حسب متغير مهندس المعماري

متغير حسب مهندس المعماري	التكرار	النسبة %
نعم	18	%18
لا	82	%82
المجموع	100	%100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغير هل اعتمدت علي مهندس معماري، حيث قدرت أعلى نسبة بـ 82 % تخص الفئة الذين نفوا الاستعانة بمهندس معماري و 18 % تخص الفئة الذين استعانوا بمهندس معماري، وهذا يدل على مظاهر الاختلاف السوسيواقتصادية بين الافراد ولعلى أبرزها نوع الوظيفة، والدخل الفردي. ففي مرحلة التصميم ترتب عليه تكاليف كثيرة في المواد المعمارية الأبواب والجدران وما يتبعهما وزيادة في المساحات بالرغم من أن هذا الفصل في هذه الأوقات المحدودة عن طريق حلول إبداعية وابتكار مدروس أقل تكلفة وتضفي على المسكن مسحة جمالية هو بحاجة إليه (أنظر الجانب النظري أبعاد المسكن)

الجدول رقم (15): يبين العلاقة بين جنس المبحوث والتصميم الهندسي للمسكن والتمايز الاجتماعي

الجنس	التصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي		
	نعم	لا	
ذكر	21 % 36,8	36 %63,2	57 %100
انثى	22 %51,2	21 %48,8	21 %100
المجموع	43 %43	57 %57	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة جنس المبحوث بالتصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة الذين نفوا أن للتصميم الهندسي علاقة بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة بـ 63,2 % تخص الذكور تليها نسبة 48,8 % تخص الإناث، أما بالنسبة للذين أكدوا أن التصميم الهندسي ساهم في انتاج التمايز الاجتماعي بين الافراد قدرت بـ 51,2 % تخص الإناث و 36,8 % تخص الذكور، ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة التصميم وعلاقته بالتمايز الاجتماعي يعد التمايز الاجتماعي أحد أبرز مظاهر الاختلافات والفروقات السوسيواقتصادية أو السوسيوثقافية بين الأفراد بالفضاءات الحضرية ويتجسد ذلك في مجموعة من العناصر لعل أبرزها نمط اللباس، الغذاء، امتلاك سيارة، نوع الوظيفة، نمط العيش ويعد نمط المسكن أحد أهم مظاهر التمايز بين الأفراد بالوسط الحضري وهذا راجع إلى بعض العوامل منها التصميم المعماري، التصميم الداخلي للمسكن، موقع المسكن .

الجدول رقم (16): يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين ومساحة المسكن والتمايز الاجتماعي

الحالة الاجتماعية	المساحة الاجتماعية و التمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
اعزب	13 30,2%	30 69.8%	43 100%
متزوج	15 30%	35 70%	50 100%
مطلق	00 00%	04 100%	4 100%
ارمل	01 33,3%	02 66.7%	3 1OO%
مجموع	29 29%	71 71%	100 100%

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوث بالمساحة المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين نفوا أن المساحة المسكن لها علاقة بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة 100 % تخص حالة الاجتماعية مطلق تليها نسبة 70 % تخص حالة الاجتماعية متزوج، و 69,8 % تخص حالة الاجتماعية العزاب وتليها 66,7 % تخص حالة الاجتماعية الارامل؛ أما بالنسبة للذين أكدوا أن المساحة لها علاقة بالتمايز الاجتماعي بين الأفراد قدرت بـ 33,3 % تخص فئة أرامل ونسبة 30,2 % تخص فئة أعزاب أما نسبة 30,0 % تخص فئة المتزوجين، ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة المساحة وعلاقته بالتمايز الاجتماعي؛ يعد الفضاء الخاص الحيز الخاص المغلق الذي تملكه وتتحكم فيه جهة معينة أو فرد كالمنزل أو المكتب أو الحقل الخاص ويعد مجالا للحميمية وتمارس فيه العلاقات العائلية والوهمية بشكل محكوم ويشكل امتداد لهوية الفرد ومكانته الاجتماعية.

الجدول رقم (17): يبين العلاقة بين شكل المسكن والتصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي

شكل المسكن	التصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
شقة في عمارة	07 %26,9	19 73.1%	26 100%
فيلا	07 %87,5	01 12.5%	08 100%
حوش تقليدي	28 45.2%	34 54.8%	62 100%
سكن فوضوي	01 25%	03 75%	04 100%
المجموع	43 43%	57 57%	100 100%

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة شكل المسكن للمبحوثين بالتصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب علي الشكل التالي بالنسبة للذين أكدوا أن التصميم الهندسي له علاقة بالتمايز الاجتماعي، قدرت أعلى نسبة بـ 78,5 % تخص شكل المسكن فيلا وتليها نسبة 25 % تخص شكل المسكن فوضوي، أما الذين نفوا أن التصميم الهندسي له علاقة بالتمايز الاجتماعي، قدرت أعلى نسبة بـ 73,1 % تخص شكل المسكن شقة في عمارة، أما نسبة 12,5 % تخص شكل المسكن فيلا؛ ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة التصميم الهندسي وعلاقته بالتمايز الاجتماعي يعد التمايز الاجتماعي أحد أبرز مظاهر الاختلاف السوسيواقتصادي ويتجسد ذلك في مجموعة من العناصر نوع، نمط العيش، الدخل الفردي، جانب المادي حيث يوجد أحياء سكنية مخصصة للأغنياء وأخرى للفقراء فإن التوزيع غير متوازن للمساكن وخدمات في المدن يعكس حالة التفرقة الطبقية، حيث يمكن الأثرياء في العيش في مناطق راقية مجهزة بمختلف المرافق بينما يضطر الفقراء للعيش في أحياء شعبية أو حتى عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه الصالحة لشرب (أنظر إلى الجانب النظري –العوامل المساهمة في التمايز الطبقي).

الجدول رقم (18): العلاقة بين شكل المسكن للمبحوث ومساحة المسكن والتمايز الاجتماعي

شكل المسكن	مساحة المسكن والتمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
شقة في عمارة	06 %23,1	20 %76,9	26 %100
فيلا	06 %75	02 %25	08 %100
حوش تقليدي	16 %25,8	46 %74,2	62 %100
سكن فوضوي	01 %25	03 %75	04 %100
المجموع	29 %29	71 %71	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة شكل المسكن للمبحوثين بالمساحة المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب علي الشكل التالي بالنسبة للدين نفوا أن مساحة المسكن لها علاقة بالتمايز الاجتماعي، قدرت أعلى نسبة بـ 76,9% تخص شكل المسكن شقة في عمارة أدنى نسبة 25 % تخص شكل المسكن فيلا، أما الدين أكدوا أن مساحة المسكن لها علاقة بالتمايز الاجتماعي، قدرت أعلى نسبة بـ 75 % تخص شكل المسكن فيلا أما أدنى نسبة 25 % تخص شكل مسكن فوضوي، ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسألة المسكن وعلاقته بالتمايز الاجتماعي حيث نرى أن المبحوثين نفوا أن المساحة المسكن لها علاقة بالتمايز الاجتماعي.

فإن يفكر الفرد في تغيير وظيفة المسكن مستقبلا فقد يتحول المسكن إلى وحدات للاستثمار، وقد يحوله إلى مبنى إداري أو تجاري أو غير ذلك مما يجعله يضع من الاحتياطات والمبالغات ما يرفع التكلفة ويحيد بالمسكن عن وظيفته.

3.1. قراءة وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية:

التي مفادها: "تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على نوعية المسكن الخاص بالأفراد والذي بدوره ينعكس على التمايز الاجتماعي"

مواصفات السكن بالوسط الحضري بالنسبة للمبحوثين:

جدول رقم (19): يبين العلاقة بين حالة الاجتماعية للمبحوثين و المساحات الخضراء داخل المسكن والتمايز الاجتماعي

الحالة الاجتماعية	مساحات الخضراء والتمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
اعزب	18 %41,9	25 58.1%	43 100%
متزوج	13 %26	37 %74	50 100%
مطلق	04 100%	00 %00	04 100%
ارمل	03 %100	00 00%	03 100%
المجموع	38 %38	62 %62	100 100%

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين والمساحات الخضراء داخل المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين اكدوا علاقة المساحات الخضراء والتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة 100 % تخص حالة الاجتماعية مطلق وأرمل تليها 41,9 % تخص أعزب و 26 تخص متزوج أما الذين نفوا علاقة المساحات الخضراء والتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة بـ 74 % تخص

المتزوج، تليها 58,1 % تخص أعزب و 00 % تخص كل من مطلق وأرمل، ومنه فإن أغلب المبحوثين وحسب حالتهم الاجتماعية يؤكدون أن تواجد مساحات خضراء بالمسكن لها علاقة بالفروقات الاجتماعية بين الأفراد بالوسط الحضري، حيث أن تخصيص مساحات خضراء داخل الفضاء السكني تضفي طابع جمالي داخل البيت والتي يمكن اعتبارها احد مؤشرات الاختلافات والتمايز بين الاسر بالوسط الحضري.

الجدول رقم (20): يبين العلاقة بين جنس المبحوث و مواد البناء المعتمد عليها والتمايز الاجتماعي

جنس المبحوث	مواد البناء المعتمد عليها			المجموع
	عالية	متوسطة	رديئة	
ذكر	17 %29,8	38 %66,7	02 %3,5	57 %100
انثى	16 %37,2	23 %53,5	04 %9,3	43 %100
المجموع	33 %33	61 %61	06 %06	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه العلاقة بين جنس المبحوث ومواد البناء المعتمد عليها والتمايز الاجتماعي حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين استخدموا مواد بناء ذات جودة متوسطة قدرت أعلى نسبة بـ 66,7 % تخص ذكر تليها 53,5 % تخص أنثى، أما الذين استخدموا مواد بناء عالية الجودة قدرت أعلى نسبة بـ 37,2 % تخص الإناث تليها 29,8 % تخص ذكر أما الذين استخدموا مواد بناء رديئة قدرت أعلى نسبة ب 9,3 % تخص الإناث و3,5 % تخص الذكور؛ ومنه فإن أغلب المبحوثين وحسب اجاباتهم نجدهم يعتمدون على مواد بناء ذات جودة متوسطة وهذا راجع لإمكانياتهم المادية.

يعد استخدام مواد البناء خاصة بالمسكن من اساسيات ابراز وإضفاء طابع التمايز بين الأفراد لأن تهيئة الفضاء السكني مرتبطة بمجموعة من العناصر والممارسات الطقوسية، ويعد على هذا النحو اختيار مواد البناء بجودات مختلفة علاقة فارقة في ظهور الاختلافات بين الافراد بالوسط الحضري.

الجدول رقم (21): يبين العلاقة بين المستوى المعيشي للمبحوثين والامكانيات المادية التي تساعد في ادخال تعديلات على المسكن والتمايز الاجتماعي

المستوى المعيشي	الإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعية		المجموع
	نعم	لا	
ضعيف	02 %22,2	07 %77,8	09 %100
متوسط	15 %22,7	51 %77,3	66 %100
حسن	12 %48	13 %52	25 %100
المجموع	29 %29	71 %71	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة المستوي المستوى المعيشي للمبحوث بالإمكانيات المادية التي تساعده في ادخال تعديلات علي المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب علي الشكل التالي بالنسبة الذين نفوا أن الإمكانيات المادية لها علاقة بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلي نسبة بـ 77,8% تخص المستوي المعيشي الضعيف وتليها نسبة 52% تخص المستوي المعيشي الحسن، أما الذين أكدوا أن التصميم الهندسي ساهم في انتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد قدرت بـ 48,0% تخص المستوي المعيشي الحسن و22,7% تخص المستوى المعيشي المتوسط اما 22,2% تخص المستوى المعيشي الضعيف، وهذا بدل علي عدم فهم الطبقات بشكل موحد بل تتشكل حسب الإمكانيات المادية فنجد الفئات المهمشة تتقبل واقعها، وتقلل من الوعي الاجتماعي حين يعيش الأفراد بين طموح الاجتماعية وواقع معيشي.

الجدول رقم (22): يبين العلاقة بين نوع العمل للمبحوثين والامكانيات المادية التي تساعد في ادخال التعديلات على المسكن والتمايز الاجتماعي

نوع العمل	الإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
تعليم	02 %40	03 %60	05 %100
إدارة	12 %41,4	17 %58,6	29 %100
فلاحة	03 %37,5	05 %62,5	08 %100
اعمال حرة	02 %15,4	11 %84,6	13 %100
أخرى	09 %20,5	35 %79.5	44 %100
المجموع	28 %28	71 %71	99 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة العمل للمبحوثين والإمكانيات المادية التي تساعد في ادخال التعديلات على المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين نفوا العلاقة بين الإمكانيات المادية بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة بـ 84,6 % تخص أعمال حرة تليها 79,5 % تخص أخرى و 62,5 % تخص الفلاحة و 60 % تخص التعليم و 58,6 % تخص الإدارة، أما الذين أكدوا أن الإمكانيات المادية لها علاقة بالتمايز الاجتماعي جاءت النسب على الشكل التالي أعلى نسبة 41,4 % تخص الإدارة وتليها 40 % تخص التعليم و 37,5 % تخص فلاحة و 20,5 % تخص الأخرى و 15,4 % تخص

أعمال حرة؛ ومنه فإن أغلب المبحوثين و حسب نوع عملهم نفوا أن الإمكانيات المادية لها دور في بروز التمايز الاجتماعي بين الأفراد.

4.1. قراءة وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة:

التي مفادها: "يساهم الموقع الجغرافي الذي يتواجد به المسكن في ابراز التمايز الاجتماعي بين الافراد بالوسط الحضري مواصفات السكن بالوسط الحضري بالنسبة للمبحوثين"

الجدول رقم (23): يبين الجدول العلاقة بين جنس المبحوث وتأثير الحي على نظرة الاخرين اليك والتمايز الاجتماعي

جنس المبحوث	تأثير الحي على نظرة الاخرين اليك والتمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
ذكر	19 %33,3	38 %66,7	57 %100
انثى	16 %37,2	27 %62,8	43 %100
المجموع	35 35%	65 %65	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة جنس المبحوث وتأثير الحي علي نظرة الآخرين اليك والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب علي شكل التالي بالنسبة للذين نفوا أن تأثير الحي علي نظرة الاخرين اليك وعلاقته بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلي نسبة بـ 66,7 % الذكور تليها 62.8 % تخص الإناث، أما بالنسبة للذين أكدوا أن تأثير الحي علي نظرة الآخرين إليك تساهم في انتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد قدرت بـ 37,2 % تخص الإناث و 33,3 % تخص الذكور.

ومنه نلاحظ إجابة المبحوثين جاءت متباينة حول مسالة تأثير الحي علي نظرة الآخرين اليك وعلاقته بالتمايز الاجتماعي، فيعد التمايز الاجتماعي احد ابرز مظاهر الاختلاف السوسيو اقتصادي أو السوسيوثقافية بين الافراد

بالفضاءات الحضرية ويتجسد ذلك في مجموعة من عناصر مثل امتلاك المسكن، نوع الوظيف، نمط العيش، ويعد موقع المسكن أحد أهم مظاهر التمايز بين الأفراد بالوسط الحضري.

الجدول رقم (24): يبين العلاقة بين علاقة مع سكان الحي والحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي

علاقة مع سكان الحي	الحي الذي يتواجد به مسكنك و التمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
نعم	38 %56,7	29 %43,3	67 %100
لا	23 %69,7	10 %30,3	33 %100
المجموع	61 %61	39 %39	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة مع سكان الحي والحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين نفوا العلاقة بسكان الحي والحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي قدرت بـ 69,7 % وهذا راجع إلى نكران التمايز الاجتماعي؛ فالمبحوثين يقدمون صورة مثالية عن مجتمعهم أمام الباحث تليها نسبة 56,7 % نعم توجد علاقة فالعنوان السكني يصبح رمزا اجتماعيا يحمل معاني طبقية واضحة، و 30,3 % الذين قالو لا توجد علاقة بين الحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي.

الجدول رقم (25): يبين العلاقة بين الحي الذي تعيش فيه وتأثير نظرة الاخرين اليك حسب الحي الذي تعيش فيه و التمايز الاجتماعي

الحي لذي تعيش فيه	تأثير نظرة الاخرين اليك حسب الحي الذي تعيش فيه و التمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
احياء جديدة	12 %50	12 %50	24 %100
احياء راقية	02 %66,7	01 %33,3	03 %100
احياء شعبية	15 %25,4	44 %74,6	59 %100
احياء فوضوية	06 %42,9	08 %57,1	14 %100
المجموع	35 %35	65 %65	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه علاقة بين الحي الذي تعيش فيه وتأثير نظرة الآخرين اليك حسب الحي الذي تعيش فيه والتمايز الاجتماعي، حيث جاءت النسب علي شكل التالي نفوا تأثير نظرة الآخرين إليك حسب الحي الذي تعيش فيه والتمايز الاجتماعي حيث قدرت أعلى نسبة بـ 74,6 % تخص الأحياء الشعبية و57,1 % تخص الأحياء الفوضوية و50 % تخص الاحياء الجديدة، وهذا يدل على أن الفئات المهمشة تميل إلى تقليل وإنكار تأثير النظرة الآخرين أما الفئة البرجوازية او أصحاب الرأسمال يرون أن هناك فارق كبير بينهم وبين الأفراد الذين ينتمون إلى الحي المهمش أو الشعبي.

الجدول رقم (26): يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوث و الحي الذي يتواجد به المسكن والتمايز الاجتماعي

الحالة الاجتماعية	الحي الذي يتواجد به مسكنك و التمايز الاجتماعي		المجموع
	نعم	لا	
اعزب	26 %60,5	17 %39,5	43 %100
متزوج	31 %62	19 %38	50 %100
مطلق	02 %50	02 %50	04 %100
ارمل	02 %66,7	01 %33,3	03 %100
المجموع	61 %61	39 %39	100 %100

تبين النسب الواردة في الجدول أعلاه العلاقة بين الحالة الاجتماعية والحي الذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي بين الأفراد، حيث جاءت النسب على الشكل التالي بالنسبة للذين أكدوا أن الحي له علاقة بالتمايز الاجتماعي قدرت أعلى نسبة بـ 66,7 % تخص أرمل تليها 62 % تخص متزوج و 60,5 % تخص أعزب و 50 % تخص مطلق، أما بالنسبة للذين نفوا علاقة الحي بالتمايز الاجتماعي جاءت النسب على الشكل التالي أعلى نسبة قدرت بـ 50 % تخص مطلق و 39,5 % تخص أعزب و 38 % تخص متزوج و 33,3 % تخص أرمل، ومنه فإن أغلب المبحوثين وحسب حالاتهم الاجتماعية أكدوا أن الحي يلعب دور بارز في انتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري فتموضع المسكن بأحياء ذات خدمات واسعة وتوفر كل الشروط الحياتية المناسبة

وبالأخص قرب المسكن من مختلف الفضاءات يساهم في خلق اختلافات وفروقات بين الأفراد حسب نوع الحي الذي يتواجد به فضائهم السكني.

5.1. مناقشة وتفسير الفرضية الأولى:

التي مفادها: "تعتبر الهندسة المعمارية عنصر فعال في اظهار التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري".

يعد المسكن بأنماطه أحد أبرز المصادر المساهمة في استقرار الإنسان لكونه يحقق ويشبع حاجات متعددة له، لعلى من ضمنها الاستقرار المكاني، التعبير عن الذات، والتعبير عن المكانة الاجتماعية، مصدر للاستقرار الأسري، وله دور واضح في إبراز الفروقات السوسيواقتصادية أو السوسيوالثقافية بالأوساط الحضرية، والفرضية الحالية تعالج التصميم الهندسي للمسكن وعلاقته بالتمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري، حيث يعد التصميم الهندسي أحد الركائز في تنظيم المسكن داخليًا وخارجيًا.

ومن خلال النسب الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ إختلاف في إجابات المبحوثين في الجدول رقم (15) أكد معظم المبحوثين أنّ التصميم الهندسي لا يعد مصدر للتمايز الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 63,2 %، أما بعض المبحوثين أكدوا أن التصميم الهندسي له دور في التمايز الاجتماعي بينهم بالوسط الحضري؛ هذا الاختلاف في الإجابات راجع إلى أنماط السكنية مجالًا للدراسة، وراجع أيضًا إلى كون أنّ المسكن في نظر المبحوثين أساسي في استقرارهم حتى وإن غاب التصميم الهندسي، أما الذين أكدوا على أهمية التصميم فهذا لأهميته في تكوين صورة إيجابية يتم حول فضاءاتهم السكنية.

أما بالنسبة للجدول رقم (16) الذي يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوث ومساحة المسكن بالتمايز الاجتماعي، فمعظم المبحوثين نفوا أن مساحة المسكن لها علاقة بالتمايز الاجتماعي قدرت بـ 70 % للحالة الاجتماعية للمتزوجين، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة بين أفراد المسكن والمساحة.

أما الجدول رقم (17) يبين العلاقة بين شكل المسكن والتصميم الهندسي والتمايز الاجتماعي، فمعظم المبحوثين أكدوا أن التصميم الهندسي له علاقة بالتمايز الاجتماعي بنسبة 87,5 %، أما بعض المبحوثين نفوا وجود أي علاقة بين التصميم الهندسي والتمايز الاجتماعية.

أما الجدول رقم (18) الذي يبين العلاقة بين شكل المسكن ومساحة المسكن والتمايز الاجتماعي صرح معظم المبحوثين أن شكل المسكن ليس محصورًا بالمساحة والتمايز الاجتماعي.

وهذا الاختلاف في الإجابات راجع إلى شكل مسكن كل فرد، فالذين يقطنون في منازل فاخرة لا يرون أنّ للمساحة دور في التمايز الاجتماعي، أما في أشكال المنزل المسكن يرون أنه لا توجد علاقة بين المسكن والتمايز الاجتماعي.

أما المسكن بالمفهوم العمراني في الحيز المكاني مخصص يمثل بيئة الإنسان المحمية التي يتعايش معها وداخلها ويتفاعل معها بمرور الوقت ليصبح جزءًا لا يتجزأ منها.[1]

ومنه نستنتج أن الفرضية التي مفادها: "تعتبر الهندسة المعمارية عنصر فعال في إظهار التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت قد تحققت جزئيا، هناك من أكدوا على أهمية الهندسة المعمارية في بروز التمايز الاجتماعي بين الأفراد، وهناك من نفى أهمية الهندسة المعمارية في إنتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت.

6.1. مناقشة وتفسير الفرضية الثانية:

التي مفادها: "تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على نوعية المسكن الخاص بالأفراد والذي بدوره ينعكس على التمايز الاجتماعي".

تلعب الظروف الاقتصادية دورًا محوريًا في تشكيل ملامح حياة الأفراد والمجتمعات، إذًا تنعكس بشكل مباشر على قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وعلى رأسها السكن؛ فالمسكن لا يمثل مجرد مأوى فحسب، بل يعد مؤشرا مهما على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، ومن هنا يصبح من الطبيعي أن يؤدي التفاوت السوسيواقتصادي بالأوساط الحضرية، فالفرضية الحالية تعالج مسألة الظروف الاقتصادية ونوعية المسكن وعلاقته بالتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري.

فمن خلال النسب الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ اختلاف في إجابات المبحوثين، في الجدول رقم (19) أكدوا على وجود علاقة بين المساحات الخضراء والتمايز الاجتماعي بنسبة 100 % وبعض المبحوثين نفو وجود علاقة بين المساحات الخضراء والتمايز الاجتماعي، وهذا راجع إلى كون أن المسكن في نظر المبحوثين أساسي في

[1] أ. م. دنيا كمال الدين شهيب وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

استقرارهم لذلك الاهتمام بالجانب الجمالي ذو أهمية والذي يمكن اعتباره أحد أبرز مظاهر التفاوت الاجتماعي، أما الذين نفوا أهمية وجود مساحات خضراء داخل المسكن فهذا راجع إلى أهمية وجود مسكن يأويهم فقط.

أما الجدول رقم (20) يبين العلاقة بين جنس المبحوث ومواد البناء المعتمد عليها والتمايز الاجتماعي، نجد معظم المبحوثين يستخدمون مواد بناء ذات جودة متوسطة بنسبة 66,7 %، أما الذين يستخدمون مواد بناء ذات جودة عالية وذات جودة ردئية فئة قليلة، وهذا يدل على تفاوت اقتصادي واجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري، مع ميل أغلب المبحوثين نحو تحسين جودة البناء، مما يعكس سعيًا لتحقيق معاييرًا سكنية مقبولة رغم تفاوت الامكانيات.

يعد أبرز العوامل المساهمة في التمايز الطبقي في الجزائر، فبعد الاستقلال حاولت الدولة الجزائرية تحقيق تنمية اقتصادية عادلة، إلّا أنّ التحديات الاقتصادية التي واجهتها أدت إلى تركز الثروات في يد فئات محدودة بينما ظلت أغلبية السكان في حالة من الفقر أو الطبقات المتوسطة الهشة، ساهمت هذه التفاوتات في تدني فرص العمل والتعليم في المناطق الريفية وفي الأحياء الشعبية، مما أدى إلى تحجيم فرص الصعود الاجتماعي لفئات معينة من المجتمع.[1]

أما الجدول (21) الذي يبين العلاقة بين المستوى المعيشي وإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي نجد معظم المبحوثين نفوا وجود علاقة بين إمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي بنسبة 77,8 %، وهذا راجع إلى كون المسكن في نظر المبحوثين أساسي لاستقرارهم، أما الجدول رقم (22) الذي يبين العلاقة بين نوع العمل وإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي نجد معظم المبحوثين نفوا وجود علاقة بين نوع العمل والإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي بنسبة 84,44 %، أما بعض المبحوثين أكدوا أنه توجد علاقة بين نوع العمل والإمكانيات المادية والتمايز الاجتماعي، وهذا يدل على أنّ الأفراد لا يعتبرون أنّ المهنة والدخل تحدد بالضرورة مكانة الفرد وتمييزه في المجتمع، بمقابل فئة قليلة ترى أنّ هناك علاقة ما يعني أنهم يعتقدون أنّ الوضع المهني أو المالي يؤثر بشكل واضح على المكانة الاجتماعية ويسهم في إحداث التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري.

«حيث أنّ الطبقات العليا والطبقات المتوسطة في الجزائر غالبا ما تتمتع بإمكانية وصول أفضل إلى التعليم العالي، مما يفتح أمامهم فرصًا أكبر في سوق العمل، في حين أنّ الطبقات الفقيرة تواجه صعوبة في الحصول على التعليم الجيد أو فرص التكوين المهني، مما يحد من قدرتها على تحسين وضعها الاجتماعي.»[2]

[1] بلحاج زينب، المرجع السابق، ص 125.

[2] بلحاج زينب، نفس المرجع السابق، ص 125.

7.1. مناقشة وتفسير الفرضية الثالثة:

التي مفادها: "يساهم الموقع الجغرافي الذي يتواجد به المسكن في إبراز التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري"

يعد الموقع الجغرافي للمسكن داخل الوسط الحضري عاملًا حاسمًا في تحديد مكانة الفرد الاجتماعية والاقتصادية، حيث تختلف قيمة الأحياء ومستوى الخدمات المتوفرة فيها من منطقة إلى أخرى؛ هذا الاختلاف يسهم في إبراز التمايز الاجتماعي بين السكان، فالفرضية الحالية تعالج مسألة الموقع الجغرافي للسكن والتمايز الاجتماعي.

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ اختلاف في أجوبة المبحوثين، في الجدول رقم (23) نفوا معظم المبحوثين أنّ الموقع الجغرافي للمسكن دور في بروز التمايز الاجتماعي بينهم بالوسط الحضري.

«في علم الاجتماع الحضري يعتبر مفهوم الحي من المفاهيم المحورية التي تساعد على فهم البنية الاجتماعية للمدينة، إذ ينظر إليه كوحدة سوسيومجالية تجمع بين البعد المكاني المتمثل في المجال العمراني والبعد الاجتماعي المرتبط بعلاقات السكان، ونمط عيشهم وتركيبتهم الطبقية والثقافية.»[1]

أما بالنسبة للجدول (24) يبين العلاقة بين علاقة مع سكان الحي والحي الّذي يتواجد به مسكنك والتمايز الاجتماعي، نجد معظم المبحوثين أكدوا على وجود علاقة بنسبة 69,7 %، أما بعض المبحوثين نفوا وجود علاقة بينهم، وهذا يدل على أن أغلب الأفراد يرون أن هناك علاقة واضحة بين التمايز الاجتماعي ومكان المسكن سواء من حيث نوعية الحي أو سكانه، بمعنى آخر ينظر إلى الحي الذي يعيش فيه الشخص كمؤشر على وضعه الاجتماعي حيث يمكن أن يعكس المستوى المادي ونمط الحي، أو حتى نوع العلاقات الاجتماعية.

أما بالنسبة للجدول (25) يبين العلاقة بين الحي الذي تعيش فيه وتأثير نظرة الآخرين عليك حسب الحي الذي تعيش فيه والتمايز الاجتماعي، نجد أنّ معظم المبحوثين نفوا وجود علاقة بنسبة قدرت بـ 74,6 %، أما بعض المبحوثين أكدوا وجود علاقة بين الحي الذي تعيش فيه وتأثير نظرة الآخرين عليك لارتباطه بنوع الحي.

أما الجدول رقم (26) يبين الحالة الاجتماعية والحي الذي يتواجد به المسكن والتمايز الاجتماعي، حيث نجد أنّ معظم المبحوثين أكدوا أنّ الحي الّذي يتواجد به المسكن له علاقة بالتمايز الاجتماعي بنسبة 66,7 % أما بعض المبحوثين نفوا هذه العلاقة، وهذا يدل على أنّ الفضاء الجغرافي يعكس التفاوت الطبقي والاجتماعي، فهناك تميزًا أو فرقًا بين الناس حسب أماكن سكنهم إذًا المكان الذي يعيش فيه الفرد يعتبر مؤشرًا على مكانته الاجتماعية.

[1] روزان، المرجع السابق، ص 78.

«يعد الفضاء مرآة تعكس البنية الاجتماعية والتاريخية للمدينة، إذ لا يمكن قراءة الأحياء والمناطق العمرانية خارج السياق السوسيواقتصادي الذي نشأت فيه، فكل حي يحمل في طياته رموز ودلالات تعبر عن هوية ساكنيه، وعن مكانتهم في السلم الاجتماعي، والعلاقة التي تربطهم ببقية مكونات المجتمع الحضري.»[1]

ومنه نستنتج أنّ الفرضية التي مفادها: "يساهم الموقع الذي يتواجد به المسكن في إبراز التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت"، قد تحققت جزئيًا، فهناك من أكد على أهمية الموقع الجغرافي في بروز التمايز الاجتماعي بين الأفراد، وهناك من نفى أهمية الموقع الجغرافي في إنتاج تمايز اجتماعي بين أفراد بالوسط الحضري في مدينة تيارت.

وبعد مناقشة الفرضيات الجزئية الخاصة بالموضوع الدارسة يمكن القول أن الفرضية الرئيسة التي مفادها نمط المسكن وما يتصف به من مواصفات اقتصادية واجتماعية تساهم في انتاج تمايز اجتماعي بالوسط الحضري قد تحققت جزئيا.

2. نتائج عامة:

1- ارتبط نمط المسكن بالمكانة الاجتماعية: يعد نمط المسكن (فيلا، شقة في عمارة، حوش تقليدي، مسكن فوضوي...) مؤشرًا مباشرًا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد أو الأسرة، يسكن ذو الدخول المرتفعة في أحياء راقية ومجهزة، بينما تترك الفئات الأقل دخلًا للمناطق الهامشية أو العشوائية.

2- **التمايز المجالي يعكس تمايزًا اجتماعيًا:** تتمايز الأحياء الحضرية في تجهيزاتها، ببنيتها التحتية، خدماتها، نمط معمارها، وهذا التمايز يعكس أو يكرس الفوارق الاجتماعية بين الطبقات (طبقة عليا، وسطى، دنيا).

3- المسكن كعامل لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية: يؤدي التركز الطبقي في أحياء معينة إلى إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية عبر التربية، التعليم، الدخل، العلاقات الاجتماعية، مثل الأطفال الذين ينشؤون في أحياء فقيرة تكون فرصهم أقل في التعليم والصحة مقارنة بأقرانهم في الأحياء الراقية.

4- تساهم أنماط المسكن المعلقة (كمجتمعات سكنية مسوة مثلا) في عزل الطبقات الفنية عن بقية المجتمع، ينتج عن ذلك ضعف في التماسك الاجتماعي وزيادة في الاحساس بالفوارق الطبقية.

[1] أحمد بن عاشور علي، الفضاء والتحولات الاجتماعية في المدينة العربية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 29.

5- سياسيات السكنية تؤثر على التمايز الاجتماعي في كثير من الأحياء، تعمّق السياسات غير العادلة مثل تهميش المسكن الاجتماعي أو عدم تطوير الأحياء القديمة من الفوارق الاجتماعية غياب العدالة المجالية في توزيع المسكن والخدمات يعمق الشعور بالاقتصاد الاجتماعي.

6- المسكن كرمز للهوية الاجتماعية: يعبر المسكن عن الهوية وإنتماء ساكنيه، وبالتالي يصبح جزءًا من بناء الصورة الاجتماعية للفرد داخل الوسط الحضري.

3. استنتاج عام:

يتضح من خلال دراسة العلاقة بين نمط المسكن والتمايز الاجتماعي في الوسط الحضري أنّ السكن ليس مجرد فضاء مادي للإقامة، بل هو مرآة تعكس البنية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة، إذ يرتبط نمط المسكن من حيث الموقع، الشكل، الحجم، نوعية البناء، ومستوى التجهيزات، بشكل مباشر بالانتماء الطبقي والاجتماعي للأفراد، مما يساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والمكانية داخل المدينة.

فقد أظهرت النتائج انّ الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع تحظى بإمكانية الوصول إلى المساكن الراقية تقع في أحياء منظمة تتوفر فيها مختلف الخدمات، بينما تدفع الفئات الهشة إلى الإقامة في مساكن غير مهيكلة أو في أطراف المدينة، ما يعمّق من مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعي، وبالتالي فإنّ نمط المسكن يعد مؤشرًا أساسيًا لفهم التمايز الاجتماعي في مدينة تيارت، كما يمثل أداة لإعادة إنتاج الفوارق بين الفئات الاجتماعية، مما يستدعي تدخلات تخطيطية وعدالة عمرانية للحد من هذه الفوارق وتحقيق التوازن الاجتماعي والمجالي داخل النسيج العمراني.

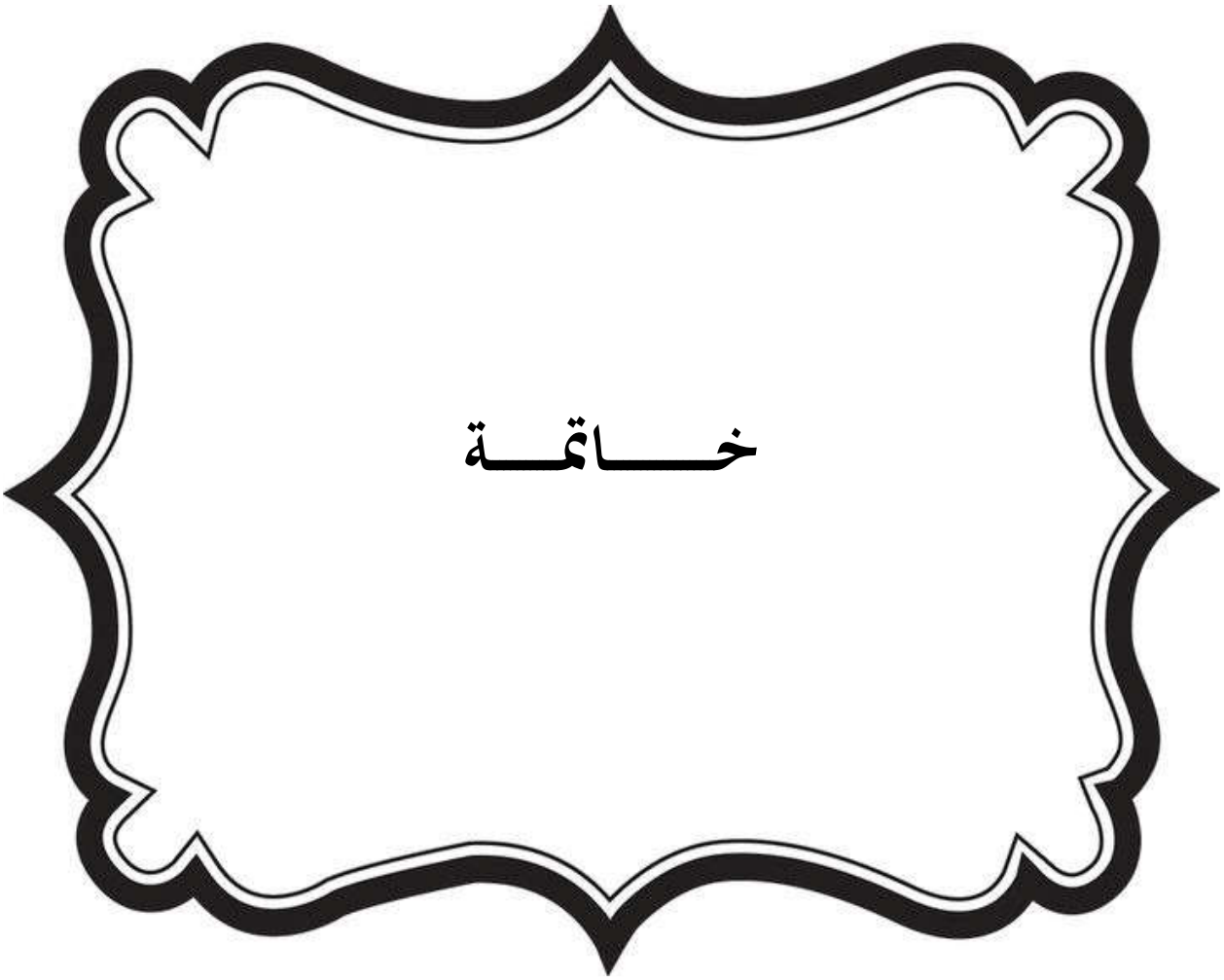
خـــــاتمـــة

خاتمة

وفي الختام، نقول أن نمط المسكن أحد المؤشرات السوسيولوجية المهمة لفهم طبيعة التمايز الاجتماعي داخل الوسط الحضري، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن المسكن لا يعدّ مجرد فضاء مادي للإيواء، بل هو إنعكاس مباشر لمكانة الفرد أو الأسرة داخل البنية الاجتماعية؛ كما أظهرت نتائج البحث ان أنماط المسكن الحضرية سواء كانت فردية، جماعية، فاخرة، متدهورة، عشوائية أو تعكس أبعادًا متعددة من الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالمستوى الاقتصادي المهني، الخلفية التعلمية، والرأسمال الرمزي والثقافي.

لقد أفضت المعاينة الميدانية إلى أنّ توزيع السكان داخل المدينة ليس عشوائيًا، يل تحكمه آليات غير مرئية تكرس الفرز الطبقي، حيث تميل الفئات ذات الدخل المرتفع إلى التمركز في أحياء تتوفر على خدمات متطورة وبُنى تحتية جيدة، بينما تُدفع الفئات ذات الدخل المحدود إلى أطراف المدينة أو أحياء تعرف هشاشة عمرانية أو اجتماعية.

إنّ التمايز السكني في الوسط الحضري لا يقتصر على المعطى الاقتصادي فقط بل يتشابك مع عوامل ثقافية وتاريخية وسياسية، ما يجعل من السكن مجالًا لإعادة غنتاج اللامساواة الاجتماعية وتكريس أنماط العيش المختلفة؛ كما أنّ هذه الديناميات تؤثر على إدماج الأفراد داخل النسيج الحضري، وعلى إحساسهم بالإنتماء والمواطنة، وقد تؤدي في بعض الأحياء إلى خلق أشكال من الإقصاء المكاني والاجتماعي.

بناءًا على ذلك تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في السياسيات الحضرية والسكنية من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة المجالية والاجتماعية، من خلال ضمان الولوج العادل إلى المسكن اللائق وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق المدينة.

ومنه تؤكد هذه الدراسة أنّ المسكن في المدينة ليس فقط مكانًا للإقامة بل هو عنصر بنيوي في فهم العلاقات الاجتماعية الحضرية، ويتطلب مقاربة سوسيولوجية شاملة تعالج أبعاده المادية، الرمزية، والاقتصادية ضمن سياق التحولات العمرانية المعاصرة.

المصـــادر والمراجـــع

✓ المصادر:

1. القرآن الكريم، سورة الفتح.
2. القرآن الكريم، سورة الأنعام.
3. القرآن الكريم، سورة الروم.
4. القرآن الكريم، سورة النحل.
5. القرآن الكريم، سورة يونس.
6. ابن منظور، "**لسان العرب**"، دار صادر، بيروت، 1990.
7. أحمد زكي بدوي، "**معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية**"، مكتبة الينا، بيروت، 1982.
8. ديبار يونت وآخرون، "**معجم الانثروبولوجيا**"، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط 1، بيروت، 2006.

✓ المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم عامر قنديلجي، "**منهجية البحث العلمي**"، دار اليازوي العلمية، ط1، 2013.
2. أحمد بن عاشور علي، "**الفضاء والتحولات الاجتماعية في المدينة العربية**"، دار هومة، الجزائر، 2005.
3. إميل دوركايم، "**تقسيم العمل الاجتماعية**"، تر: جورج طرابشي، دار الطليعة، بيروت، 1982.
4. بلحاج زينب، "**التمايز الطبقي في الجزائر: الأسباب والتداعيات**"، دار المعرفة، الجزائر، 2018.
5. بلقاسم ليلى، "**العدالة الاجتماعية والفوارق الطبقية في الجزائر**"، دار الأمة، الجزائر، 2020.
6. بن عاشور علي، "**الفضاء والتحولات الاجتماعية في المدينة العربية**"، دار هومة، الجزائر، 2005.
7. بن عمارة عبد الحميد، "**التحولات الحضرية والسكن في الجزائر**"، دار القصبة، الجزائر، 2010.
8. بن مسعود عبد الحق، "**الفضاء الاجتماعي والهوية في المجتمع الحضري**"، دار خليف، الجزائر، 2014.
9. بن نعمان مُحَّد، "**سوسيولوجيا المدينة والتحول الاجتماعي**".
10. بن يسعد فريد، "**التنافسات السوسيومجالية من المدينة المتوسطة**".
11. بوحسين سعيد، "**تحولات القضاء الحضري في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2012.

12. بوخروبة سمية، **"المدينة والتحول في الجزائر"**.

13. بوعافية عبد الكريم، **"السكن والتحولات الاجتماعية في الجزائر"**، دار الغرب، وهران 2016.

14. بوعافية نورة، السكن والإندماج في الجزائر، منشورات باتنة، الجزائر، 2019.

15. بيار بورديو، **"التمييز: نقد اجتماعي للحكم"**، تر: عبد الله ابراهيم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015.

16. جلال عبد الوهاب، **"العلاقات الانسانية والعلم"**، دار المعرفة الجامعية، السويس، 1996.

17. جيلبير سيسار، **"علم الاجتماع الحضري"**، تر: مجموعة من المترجمين، الفارابي، بيروت، 2005.

18. حميدي عبد الرزاق، **"النزوح الريفي وأثره على التوسع الحضري في الجزائر"**، دار الفنون، الجزائر، 2015.

19. درويش عبد الرحمن، **"المدينة والفضاء الاجتماعي"**، دار الفكر الجماعي، القاهرة، 2012.

20. دوش، المدينة والمجتمع، **"سوسيولوجيا التحولات الحضرية"**، تر: مُحَمَّد الطويلي، دار الفارابي، بيروت، 2012.

21. راوزن، **"علم الاجتماع الحضاري"**، تر: مُحَمَّد العربي، دار الجداول، بيروت، 2015.

22. زروقي فريدة، **"الهوية والسكن في المجتمع الجزائري الحضري"**، دار الهدى، الجزائر، 2013.

23. زيداي عبد النور، **"الفقر والتهميش في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية"**، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

24. الزين مُحَمَّد، **"جغرافيا المدن"**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2، 2006.

25. سلوى مُحَمَّد سعيد، **"الاسكان والمسكن والبيئة"**، دار الشروق، جدة، 1986.

26. سميث شارلوت سيمور، **"موسوعة علم الانسان المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجيا"**، تر: محمج الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

27. سيد عبد العاطي السيد، **"علم الاجتماع الحضري"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء 1، 1984.

28. عادل رابح، **"التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري، قراءة سوسولوجية"**، دار الهومة، الجزائر، 2018.

29. عاطف غيث، **"علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

30. عبد الحميد بورايو، **"مدخل إلى علم الاجتماع العام"**، ديوان المطبوعات، الجزائر، .

31. غاستون باشلار، **"جماليات المكان"**، تر: غالب.ماسا، دار المجد، بيروت، 1987.

32. فيصل دليو، ميلود تفاري وآخرون، **"أسس في العلوم الاجتماعية"**، منشورات جامعة منتوري، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1999.

33. كريمة صافر، **"مقدمة في علم الاجتماع"**، ط 2، نشر الجامعي الجديد، توزيع تجزئة تعاونية الدواجن حي الدالية الكيفان، تلمسان.

34. محفوظ جودة، **"أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية"**، دار الكتب، 2006.

35. مُحَمَّد الجوهري، **"مناهج البحث في علم الاجتماع"**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

36. موريس أنجرس، **"منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"**، ط 2، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006/2004.

37. موريس جنزبرج، **"علم الاجتماع"**، تر: فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، 2017.

38. موساوي، نور الدين، **"القضاء الحضري في الجزائر: البنية والتطور"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

39. موسى فوزي، **"التحولات السوسيوديمغرافية في الجزائر وأثرها على نمط المسكن"**، دار الفجر، الجزائر، 2017.

40. ميلاد حنا، **"أريد سكنا: مشكلة لها حل"**، مكتبة روز ليوسف، القاهرة، مصر 1978.

41. نور الدين العياري، **"بيار بورديو: سوسيولوجيا التمايز الاجتماعي والثقافي"**، بيروت، دار الكتاب الجديدة، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. MARKE COTE, **"LE VILL ET Désert LE BAS SAHARA Algérien, EDITIONS LA ARTHALA ET LREMEN"**, PARIS, 2005.

✓ الرسائل والمذكرات والمؤتمرات والندوات:

1. م. دنيا كمال الدين شهيب وآخرون، **"تأثير البعد الاجتماعي والصحي والنفسي لتوجيه تصميم المسكن الملائم والتجمعات السكنية"**، وزارة التعمير والاسكان والمجتمعات الجديدة، مركز البحوث الاسكان والبناء، أكاديمية البحث العلمي.
2. أحمد هداجي، **"التحضر وأثره في تغير العلاقات الاجتماعية –دراسة حالة المدينة الجديدة الشيخ سيدي مُحَمَّد بلكبير أدرار–"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2023/2022.
3. داحي اسماعيل، **"التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي وأثره على نمط الأسرة"**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، ورقلة، 2022.
4. داحي اسماعيل، **"التفاعل الاجتماعي في السكن الجماعي وأثره على نمط الأسرة –دراسة ميدانية لمجموعة من الأسرة لمدينة ورقلة–"**، رسالة ماجستير، علم الاجتماع والديمغرافيا، ورقلة، 2014.
5. ربيعة تمار، ناصر بوديرة، **"التمايز الاجتماعي والممارسات الاستهلاكية في الأسرة الصحراوية"**، 2018.
6. قورو أمال، **"تأثير المسكن الحضري على الأسر الصحراوية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2017/2016.
7. مُحَمَّد أمين بن ويس، **"الطقوس والممارسات الاسترضائية لبناء الفضاء السكني واستعماله في المدينة الجزائرية الثابت والمتغير –منطقة عين الصفراء–"**، رسالة دكتورة، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2024.
8. هالة لبرار، **"الأسرة والمسكن بالمدينة الصحروية (دراسة ميدانية مقارنة بين المسكن الحديث والمسكن التقليدي) زاوية العابدية"**، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007.
9. عبد الله الزهراني، **"التمايز والتجانس الاجتماعي والثقافي بين الزوجين وعلاقته بالاستقرار الأسري"**، 2023.

✓ المجلات العلمية:

1. بوقفة صيرينة، **"الطقوس والممارسات العقائدية في المجتمع الشعبي بولاية تبسة ودلالاتها الاجتماعية"**، مجلة الثقافية الشعبية، العدد 39، البحرين، 2022.

2. الربيعي، **"الحقل السياسي وتسربات اللاشعور الطبقي"**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، 2015.

3. سوالمية نورية، بووشمة الهادي، **"الساكن والفضاء السكني علاقة حميمية مقاربة أنثروبولوجية"**، مجلة 10، عدد 2، 2018.

4. ع. يسعود وآخرون، **"إنسانيات – المدن الجزائرية – المحلية الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية"**، مجلد 2، عدد 5، 1998.

5. علي خضر جاسم مُحَّد، **"مرجعيات التمايز الاجتماعي: مراجعة في الفكر البورديو وباتسيون"**، مجلة الآداب، المجلد 3، العدد 143، 2022.

6. فصلية، علمية، محكمة، الثقافة الشعبية، **"رسالة التراث الشعبي من البحرين إلى العالم"**، العدد 52، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2021.

7. لقمان رداف، عمار ثليجي، **"علاقات الجيرة في البيئة الحضرية بين التحضر والتريف"**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، مجلد 07، عدد 29، مارس 2018.

8. نورية سوالمية، **"جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية (دراسة ميدانية بحي حضري –وهران)"**، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في مجتمع والتاريخ، العدد 175، 2013.

✓ القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. قانون رقم: 02-08 مؤرخ في 08 ماي 2002، يتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج ر.

2. المرسوم التنفيذي رقم 04-07 المؤرخ في 01 أفريل 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديد لبو غزول، ج ر، 20، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 04-275 مؤرخ في 05 سبتمبر 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديدة بسيدي عبد الله، ج ر، عدد 56.

3. المرسوم التنفيذي رقم 14-90 المؤرخ في 14 مارس 2014، يحدد نموذج لنظام الملكية المشتركة المطبق في مجال الترقية العقارية الذي ألغى المرسوم 83-666 المؤرخ في 12-11-1983 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالملكية المشاركة وتسير العمارات الجماعية تجدر الإشارة هذا إلى أن المشرع ربط نموذج النظام الملكية العقارية المشتركة بمحال الترقية العقارية، وعند البحث والمعين في تعريف.

4. مرسوم تنفيذي رقم 04-96 المؤرخ في 01 أفريل 2004 يتضمن انشاء المدينة الجديدة لبو عيدان، ج ر، عدد 20.

5. الديوان الوطني للإحصاء، "**الإحصاء العام للسكان والسكن**".

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1. https://www.scribda.com.

الملاحق

الملحق رقم (1): الإستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ:

نمط المسكن والتمايز الاجتماعي بالوسط الحضري

-دراسة سوسيولوجية لمدينة تيارت-

من اعداد الطالبتين: **تحت إشراف:**

ط./ طموش نور الهدى **أ./ شيخ علي**

ط./ سفيان حنان

نحيطكم علما أننا بصدد إعداد بحث علمي في إطار الحصول على شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري، ولأنكم شريك فعلي في هذا العمل نرجوا منكم المساهمة في إنجاحه وذلك من خلال الإجابة الموضوعية على أسئلة بوضع علامة (×) على الخانة الموافقة لأرائكم علما أن المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي لا غير ونشكركم على تعاونكم.

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن: .....
3. الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
4. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
5. الحي الذي تعيش فيه: أحياء جديدة ☐ أحياء راقية ☐ أحياء شعبية ☐ أحياء فوضوية ☐
6. شكل المسكن: شقة في عمارة ☐ فيلا ☐ حوش تقليدي ☐ سكن فوضوي ☐
7. نوع المسكن: ملكية ☐ إيجار ☐ آخر ☐
8. عدد أفراد الأسرة: عدد الاناث:..... عدد الذكور:.....
9. عدد الغرف: .....
10. المستوى المعيشي: ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن ☐
11. هل تعمل: نعم ☐ لا ☐
12. نوع العمل: التعليم ☐ إدارة ☐ فلاحة ☐ أعمال حرة ☐ أخرى ☐

المحور الثاني: الهندسة المعمارية والتمايز الاجتماعي

13. هل يلعب التصميم الهندسي للمسكن دور في إنتاج التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري:

    نعم ☐ لا ☐

14. في حالة الإجابة بنعم، كيف ذلك؟ .....
15. هل مساحة المسكن تنتج تمايز بين الأفراد: نعم ☐ لا ☐
16. في حالة الإجابة بنعم، كيف ذلك؟ .....
17. كم متر مربع مساحة مسكنك تقريبا؟ .....
18. كيف هي الإنارة داخل المسكن؟ جيدة ☐ مقبولة ☐ غير كافية ☐
19. كيف هي التهوية داخل المسكن؟ مقبولة ☐ غير كافية ☐ غير موجودة ☐
20. هل ترى أن مسكنك يتصف بالمواصفات التي يريدها؟ نعم ☐ لا ☐

21. في حالة الإجابة بلا هل ترغب في إعادة تصميم منزلك؟

.....

22. هل اعتمدت على مهندس معماري؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: القيمة الاقتصادية للمسكن والتمايز الاجتماعي للأفراد

23. هل تعتمد في بناء مسكنك على مواد بناؤ دات جودة: عالية ☐ متوسطة ☐ رديئة ☐

24. هل توجد مساحات خضراء داخل مسكنك: نعم ☐ لا ☐

25. هل إمكانياتك المادية تساعدك في إدخال تعديلات على مسكنك: نعم ☐ لا ☐

26. في حالة كنت تسكن في شقة عمارة هل تحتوي على: فضاء ☐ مرآب ☐ وسائل راحة ☐

مساحات خضراء ☐

27. ما هي الجوانب التي ترى أنه من الضروري الاهتمام بها في ما يتعلق بمنزلك:

.....

.....

المحور الرابع: تموضع المسكن ضمن الأحياء وعلاقته بالتمايز الاجتماعي بين الأفراد

28. هل تربطك علاقة مع سكان الحي الذي تعيش فيه؟ نعم ☐ لا ☐

29. نوع هذه العلاقة:

.....

30. نوع الفئات التي تربطك بهم علاقة:

.....

31. هل ولدت في الحي الذي تعيش فيه حاليا؟ نعم ☐ لا ☐

32. هل سبق وشعرت بأن الحي الذي تسكن فيه يؤثر على نظرة الآخرين إليك؟ نعم ☐ لا ☐

33. كيف ذلك؟

.....

34. هل تعتقد أن المسكن في حي راق يمنح ساكنيه مكانة اجتماعية أعلى؟ نعم ☐ لا ☐

35. كيف ذلك؟

.....

36. كيف تصف الحي الذي يتواجد فيه مسكنك؟

.....

37. هل للحي الذي يتواجد فيه المسكن دور في بروز التمايز الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐

38. هل توجد مشكلات بالحي الذي تسكن فيه؟ نعم ☐ لا ☐

39. في حالة الاجابة بنعم، كيف ذلك؟

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) طموش نور الهدى .

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 209784025 والصادرة بتاريخ : 2023.11.13

المسجّل(ة) بكلية : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم : العلوم الاجتماعية

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

مخطط الحكامة و التنمية الاجتماعية بالوسط الحضري

لبلدية تيارت

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2025 - 05 - 27

إمضاء المعني

المصادقة

بوشلجة هند
عون تنفيذ

شهد للمصادقة على الإمضاء
السيد(ة) طموش نور الهدى
المولود(ة) بتاريخ
الصادرة بتاريخ 209784025
من طرف 2023.11.13
تيارت
رئيس المجلس الشعبي البلدي

27 MAI 2025

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) ..سفيان حنان.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :2112007770 والصادرة بتاريخ :2021/12/24

المسجّل(ة) بكلية :..علوم..انسانية..واجتماعية.. قسم : ..علوم..اجتماعية..علم..اجتماع

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

.....تمط..السكن..والتمايز..الاجتماعي..بالوسط..الحضري.....

.....بلدية..تيارت.....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ..2025.05.27

إمضاء المعني

المصادقة

بوشلعة هند
عون تنفيذ

شهد للمصادقة على الإمضاء
السيد(ة) سفيان حنان
ب.ت.و/ر.س رقم
2112007770
الصادرة بتاريخ
2024.12.26
من طرف
تيارت
رئيس المجلس الشعبي البلدي

27 MAI 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الإجتماع

إستمارة الإذن بطبع المذكرة

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): ....شيخ علي.....

أرخص للطلبة الآتية أسماؤهم بطبع المذكرة

الإسم و اللقب : .....حمدوش نور الهدى.....

الإسم و اللقب :.....سعيات حمزة.....

التخصص : ...علم اجتماع حضري...

عنوان المذكرة :

..بناء المساكن و التهاب الحيطاني بالوسط الحضري بمدينة تيارت ..

.....

تيارت : .2025/05/29.....

إمضاء الأستاذ (ة) المشرف :

ملخص الدراسة:

تبرز الدراسة العلاقة بين نمط المسكن والتمايز الاجتماعي في الوسط الحضري، موضحة كيف أن التوزيع السكاني حسب نمطية المسكن (فيلا، شقق، أحياء شعبية...) يعكس التراتب الاجتماعي والاقتصادي، كما تكشف عن دور سياسيات التخطيط الحضري، والمسكن في تعزيز أو تقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية داخل مدينة تيارت.

يعكس نّمط المسكن في الوسط الحضري أشكال التمايز الاجتماعي، حيث تختلف الأحياء من الجودّة، البنية التحتية، والخدمات المتوفرة؛ تسهم هذه الفوارق في تكريس المكانة الاقتصادية والثقافية بين الطبقات الاجتماعية، كما يعكس المسكن المكانة الاقتصادية والثقافية للسكان داخل المدينة.

وكشفت الدراسة الحالية من خلال الجانب النظري والميداني في توضيح أنّ التمايز الاجتماعي بين الأفراد بالوسط الحضري بمدينة تيارت، ونمط المسكن مرتبط بثلاث عناصر منها التصميم الهندسي والمعماري للمسكن، مساحة المسكن وتموقع المسكن بالحي.

الكلمات المفتاحية:

المسكن – التمايز الاجتماعي – الفضاء السكني – الاسرة الجزائرية – المجتمع الحضري – الممارسات الطقوسية.

ABSTARC :

The Study Highlight She Relations Hip Between Housing Patterns And Social Differentiation In Urban Areas, Explaining How Population Distribution Based On Housing Types (Villas, A Partments Informal Neighbor Hoods…) Reflects Socio Economic Hierarchies, It Also Reveals The Role Of Urban Planning And Housing Policies In Eitler Reintorcing Or Reducing Disparities Between Social Groups With In The City Of Tiaret.

Housing Patterns In Urban Areas Reflect Forms Of Social Differentiation, These Dispanities Con Tribute To Entrenching The Gap Between Social Classes.

The Rough The Oretetcal And Field Bassed Analysis, The Current Study Clarifies That Socil Differntiat Ion Among Individuals In Tiaret's Urban Context, Linked To Housing Patterns Is Associated With Three Keyelements : The Architectural And Engineering Design Of Housing, Housing Size / Space, The Location Of Housing With In The Neighborhood.

KEYWORDS :

HOME, SOCIAL DIFFERENTIATION, RESIDENTIAL SPACE, ALGERIAN FAMILY, URBAN COMMUNITY, RITUAL PRACTICES.